مجلة كلية الآداب (دورية الجامعية علمية محكمة)

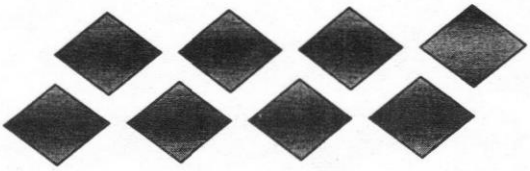

من مسالك التخفيف عند العرب
التسكين

د. شعبان نزين العابدين
كلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعـــة الأزهـــر الشريف

٢٦. نحو النص (اتجاه جديد في دراسة النحو العربي) . الدكتور أحمد عفيفى ،صحيفة دار العلوم ،العدد السادس عشر ، رمضان ١٤٢١ هـ ، ديسمبر ٢٠٠٠ م.
٢٧. نظرية العلاقات أو النظم بين عبد القاهر الجرجانى والنقد الغربي الحديث : الدكتور محمد نايل أحمد ، دار المنار ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

أبحاث

من مسالك التخفيف عند العرب

التسكين

د . شعبان زين العابدين

مقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان علمه البيان ، والصلاة والسلام على الرسول القائل إن من البيان لسحرا وإن من الشعر لحكمة ..... وبعد .. فاللغة العربية قد حظيت باهتمام أهلها والمتحدثين بها فأظهروا براعتها وشاعريتها وقدرتها على التعبير عما في النفس والحياة والعلوم من مستجدات ، وكيف أنها صالحة لكل زمان ومكان ولم تعجز في يوم عن الوفاء بحاجات أهلها والناطقين بها ، وهي لغة لها حدود وقواعد تتسم بالمرونة وعدم الجمود ولكنها لا تنحرف عن جادة الصواب فيضاف إليها ما ليس منها ، أو يحذف منها ما هو متأصل لازم فيها ، فهي مرتبطة ارتباطا أبديا بالقرآن لا ينفك أحدهما عن الآخر فهي قد أخذت من القرآن قدسيتها وعلو قدرها وثباتها أمام الأحداث والأزمان ، والقرآن لا يتصور فهمه بغير اللغة لأنها أداته ووسيلته إلى الوصول إلى أفهام الناس وأسماعهم ، فالقرآن من غير العربية مستغلق غير مفهوم ، واللغة العربية لغة إلهية اصطفاها الله لتكون لغة لكتابه الكريم ، فليس للعرب ولا لغيرهم أن يغيروها أو يبدلوا فيها أو يحذفوا منها ، يقول الجاحظ :"واللغة عارية في أيدي العرب ممن خلقهم ومكّنهم وألهمهم وعلمهم"(١) .

وإذا كانت اللغة قد أخذت في النمو والارتقاء كما هي عادة الكائنات فقد أخذت اللغة العربية هذه السنة حتى نزل القرآن فليس بعد نزوله تغيير ولا تبديل فيها لأنه قد بلغ الغاية في الفصاحة والبيان وهو قد نزل على ما استقرت عليه اللغة وبلغت الكمال ، فنزل بقواعدها متوافقا مع نحوها وصرفها وبيانها ، يقول ابن النديم :"فأما الذي يقارب الحق وتقبله النفس أن إسماعيل تعلم العربية من العرب العاربة من آل جرهم ، ....، ولم يزل وُلد إسماعيل على مر الزمان يشتقون الكلام بعضه من بعض ، ويضعون للأشياء أسماء كثيرة بحسب حدوث الموجودات وظهورها ، فلما اتسع

---

(١) الحيوان ٣٤٩/١ .

الكلام ظهر الشعر الجيد الفصيح في العدنانية ، وإن الزيادة في اللغة امتنع العرب منها بعد بعث النبي صلى الله عليه وسلم لأجل القرآن"[١] .

وهكذا وضع القرآن للغة إطارا لا تخرج عنه فكل قاعدة ورد بها النص القرآني موافقا لها لا يجوز المساس بها ولا تغييرها ، وإنك لتعجب أشد العجب حين ترى من يطالب بإلغاء قواعد ورد القرآن موافقا لها مثل من يدعو إلى إلغاء إعراب المثنى وكيف نفهم التعبير بنحو قوله تعالى (امرأتين وامرأتان) في قوله تعالى :﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان﴾ [البقرة٢٨٢] ، وفي قوله تعالى :﴿ ووجد من دونهم امرأتين تزودان﴾[القصص٢٣] .

فلو ألغينا قاعدة إعراب المثنى كيف نفهم هذا وكيف نتعامل معه ، إن للغة حدودا يجب ألا نتجاوزها ورسوما يجب ألا نتعداها .

وإذا كانت اللغة ــ أي لغة ــ مهمة من حيث إنها أداة للتفكير والشعور ونقل ما يدور في أعماق النفس البشرية إلى خارجها من المحيطين بها ، وأنه لا يمكن التواصل والتفاهم بغير لغة ما تربط بين أفراد المجموعة الواحدة ، وأن الإنسان من دونها يشبه الحيوان في عجمته وعدم الإبانة ، وأن الإنسان يتلقى المعلومات عن طريق اللغة فهي وسيلة لنقل العلوم والمعارف كما هي وسيلة لنقل المشاعر والأحاسيس الداخلية في النفس البشرية ــ فإن اللغة العربية تمتاز عن سائر اللغات بأنها لغة القرآن الكريم ولغة دين المسلمين ولغة تشريعهم وقد وعت اللغة العربية الحضارة والعلوم الإسلامية ، وتعلم اللغة العربية واجب على المسلمين لأنه لا يفهم الدين بغير اللغة وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، فإذا تخلى المسلمون عن لغتهم وانفصمت عراهم عن لغتهم فقد انفصلوا عن دينهم ، ومما يترتب على هذا ضياع التراث الهائل القائم على دراسة القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة لأنهم أصبحوا عن اللغة في غربة وعن فهمها في معزل ، ولا يتصور أن نتعامل مع اللغة العربية بلغة غير عربية ، وقد أدرك أعداء الإسلام هذا ؛ ولذا نجد الهجمة الشرسة على الإسلام تتجه نحو اللغة العربية ؛ لأن بها تعرف هوية المسلمين ويمكنهم الاتحاد والتفاهم ، وهو ما لا ترضاه الصهيونية العالمية وهو ما صرح به ليفي أشكول بقوله :"إننا لن نسمح بوجود لغة واحدة وشعب واحد ودين واحد في الشرق الأوسط"[٢] .

ومن هنا وجب العمل على الحفاظ على اللغة وبيان أهميتها وما احتوته من حكم وفضائل ، وإظهار فضلها ، وأن أهلها لم يهملوها بل بذلوا وسعهم وجهدهم في الحفاظ عليها وتنميتها ومحاولة الدخول إلى أسرارها ومعرفة

---

(١) الفهرست ابن النديم ص٧ .

(٢) جريدة الأخبار المصرية ١٥ يوليو ١٩٦٤م نقلا عن خصائص العربية وطرائق تدريسها د/ نايف معروف ص٦٦ .

كنهها والوقوف على مزاياها ، ولذا كانت هذه الدراسة محاولة لإظهار مسلك من مسالك العرب في التخفيف في لغتهم ، لبيان إعجاز اللغة العربية وأنها لغة ساحرة شاعرة ، وأنها ليست سببا من أسباب تخلف العرب والمسلمين بل هي سبب تجمعهم وفخرهم وعزتهم .

وقد طرقت في هذا البحث مسلكا من مسالك العرب في التخفيف وهو التسكين ، فإن السكون تخفيف ، حيث لا يتكلف الإنسان جهدا في نطق الحرف عاريا من الحركة كما يتكلفه إذا نطقه مقرونا بالحركة ، ووسمته بـــ (من مسالك التخفيف عند العرب التسكين) ، وكما هو واضح من العنوان أن هذا مسلك العرب وليس مسلك النحويين وإنما موقف النحويين هو التحليل والتوضيح وإثبات القاعدة أو نفيها ، والحكم عليها بالخطأ أو الصواب مستدلين بالسماع والقياس ونحوهما .

وقد جاء البحث في : مقدمة ، وتمهيد ، وثمانية مباحث ، وفهرس موضوعي عام .

المقدمة : وفيها عرفت بأسباب البحث ومنهجه والخطة التي سار عليها .

التمهيد : السكون في اللغة العربية ، وفيه تعريف السكون وأسماؤه ودوره ووظيفته في اللغة العربية ، ورموزه وعلاماته ، ووجهة نظر القدماء فيه وكذلك المحدثون ، والعلاقة بين السكون والحركات ، ونسبة ظاهرة الإسكان ، والدافع إليها .

المبحث الأول : تسكين حرف البنية في الثلاثي وغيره .

المبحث الثاني : تسكين حركة الإعراب .

المبحث الثالث : تسكين الحركة الدالة على محذوف .

المبحث الرابع : الضمائر .

أولا: تسكين ضمير الغائب المفرد المتصل

ثانيا : تسكين ضمير الغيبة المفرد المنفصل

المبحث الخامس : تسكين (مع) .

المبحث السادس : تسكين الميم من (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر وحذفت منها الألف .

المبحث السابع : تسكين لام الأمر .

المبحث الثامن : الوقف على يـــاء المتكلم .

ثم أتبعت ذلك بقائمة شملت أهم مصادر البحث ومراجعه ، وذيلت البحث بفهرس عام للموضوعات .

التمهيـــــد

السكون

في اللغـــة العربيـــة

لعب السكون دورا مهما في الدرس اللغوي عند العرب ، وقد تناوله علماء العربية وعرضوا الكثير من مشكلاته على مختلف المستويات اللغوية وقد اهتموا به في الخط والكتابة فوضعوا له علامة مميزة أصبحت في عرف الناطقين جزءا من النظام الكتابي للغتهم .

تعريفه :

السكون في اللغة : ضد الحركة ، يقال سكن الشيء يسكن سكونا إذا ذهبت حركته[١] .

أما في الاصطلاح : فيعرفه الجرجاني بأنه عدم الحركة عما من شأنه أن يتحرك ، فعدم الحركة عما ليس من شأنه الحركة لا يسمى سكونا ، فالموصوف بهذا لا يكون متحركا ولا ساكنا[٢] .

أما أبو البقـــاء الكفوي فيعرفه بأنه عبارة عن خلو العضو من الحركات ، ولا يحدث بغير الحرف صوت فينجزم عند ذلك أي ينقطع ، فلذلك سمي جزما اعتبارا بانجزام الصوت وهو انقطاعه ، وسكونا باعتبار العضو الساكن[٣] .

فخلو الحرف من الحركة مقابل تحركه يعرف في الدرس اللغوي عند العرب بالسكون فهو إذا عدم الحركة أو الخلو منها ، أي أنه شيء لا ينطق ولا يسمع ، فهو شيء ليس له تحقيق صوتي عادي أو أي تأثير سمعي ، وبهذا يصبح السكون خاليا تماما من العنصرين الأساسيين لأي صوت من الأصوات ، فهو صفة سلبية نطقا تتحقق مع الصوامت التي لا تتلوها حركة ، فوجوده مرتبط بالتركيب الصوتي لا يتحقق إلا بوجوده ومن ثم لا يمكن عزله أو حتى تصور هذا العزل ، وقد عدّ بعض الباحثين الحركات الثلاث فونيمات أساسية لأنها جزء في بناء التركيب الصوتي يمكن إفرادها وعزلها ، أما السكون فيسمى فونيما[٤] ثانويا أو فونيما خارج التركيب ، كما أسموه

---

(١) لسان العرب (س ك ن) .

(٢) التعريفات للجرجاني ص ١٢٠ .

(٣) الكليات ص ٥٧١ ، ٥٧٢ .

(٤) يقول د/ كمال بشر عن الفونيم :"وهي كلمة إنجليزية يصعب ترجمتها لاختلاف وجهات النظر في تفسيرها تفسيرا علميا ، ولكنها في رأي بعضهم تعني الوحدة الصوتية" . وذكر أربعة معان لهذا المصطلح ، انظر الأصوات العربية ص١٥٧ ــ١٦١، وعرفه ماريوباي بأنه أصغر وحدة ذات معنى ،

الصفر اللغوي أو الحركة الصفر لسلبية السكون في النطق ، فالسكون لا يتلفظ به ولا وجود له من الناحية النطقية الفعلية أو هو من وجهة نظر معينة عدم الصوت أو عدم الحركة"[1].

على أن تسميته بالحركة الصفر قد روعي فيها ما يقوم به السكون من دور واضح في اللغة يقارن بدور الحركات الثلاث على المستوى الصوتي الوظيفي ، فهو من هذه الناحية عنصر لغوي إيجابي لا ينبغي إغفال أثره وقيمته اللغوية ، وهذا واضح فيما يلي :

١ ــ أن السكون ــ وهو ذهاب الحركة ــ إمكانية من إمكانيات أربع تعرض للحروف أو الأصوات الصامتة ، وهذه الإمكانية لها قيمة صوتية على المستوى الوظيفي ؛ إذ هي تميز الحرف الخالي من الإمكانيات الثلاث الأخرى ، وهذا التميز ذو أهمية خاصة لأنه يشير إلى صوتية رابعة موجودة بالفعل ، وهي ــ لا شك ــ في حاجة إلى اصطلاح خاص بها يكون اسما لها ودليلا عليها .

وتظهر الإمكانيات الأربع بجلاء عند النظر إلى أبنية الاسم الثلاثي فنجد العين مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة ثم هناك عين قد خلت من الحركات الثلاث ، فتحتاج هذه الحالة إلى مصطلح خاص بها .

٢ ــ كما أن الخلو من الحركة له وظيفة في التركيب المقطعي فهو يميز نهاية المقطع المنتهي بحرف خالي من الحركات عن المقطع المنتهي بحركة ، أي تميز المقطع المغلق عن المقطع المفتوح .

٣ ــ للسكون ــ أيضا ــ دور كبير في تشكيل أنماط التفعيلات العروضية المختلفة وأنماط وحداتها المكونة لها ، فهي وظيفة موسيقية .

٤ ــ السكون له وظيفة موسيقية في نهاية الكلمة أو الجملة في بعض المقامات اللغوية ، وقد لاحظ العلماء العرب هذه الوظيفة وأدركوا قيمتها وبنوا عليها قواعد نحوية معينة في باب خاص سموه

=انظر أسس علم اللغة لماريوباي ص٥٣ ، وقد ترجم هذا المصطلح الأستاذان الداخلي والقصاص في ترجتهما كتاب اللغة لفندريس ص ١٠٥ بـ(دال النسبة) ، وترجمه الدكتور / محمد مندور بـ(عامل الصيغة) وبعض الباحثين تركه كما هو (مورفيم) لأنه أشد مرونة وتصرفا كما فعل د/ السعران في كتابه علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص١٧٧، والدكتور /عبد الفتاح البركاوي في كتابه مدخل إلى علم اللغة ص١٢٠ ، ويرى الدكتور /رمضان عبد التواب أنه يقابل مصطلح الحرف في اللغة العربية على أساس التفرقة بين الصوت والحرف ، فالصوت : هو ذلك الذي نسمعه ونحسه ، أما الحرف فهو ذلك الرمز الكتابي الذي يتخذ وسيلة منظورة للتعبير عن صوت معين ، أو مجموعة من الأصوات لا يؤدي تبادلها في الكلمة إلى اختلاف المعنى. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث ص٨٣ .

(١) دراسات في علم اللغة د/كمال بشر ص١٤٦ .

(باب الوقف) ، كما أن له قيمة وظيفية تتعلق بالتركيب المقطعي ، فالسكون في حال الوقف يعد واحدا من سياقين اثنين يسمحان بوقوع نمط مقطعي معين لا يجوز حدوثه في غيرهما في اللغة العربية هو (ص ح ح ص) .

٥ ــ هناك تبادل في الموقع بين الخلو من الحركة والفتح في بعض السياقات الصوتية في صيغ صرفية خاصة كتلك التي نص علماء العربية مما كانت عينها صوتا من الأصوات التي نعتوها بالأصوات الحلقية نحو : نَهْر ونَهَر .

٦ ــ كما أن للسكون وظائف نحوية عدة تقارن بوظائف الحركات ويتمثل هذا فيما يلي :

أ ــ حالة الجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر ، حو : لم يضربْ ، فهو إذن مورفيم الجزم ، أو وحدة صرفية ذات قيمة إعرابية تقارن بوظيفتي الفتحة والضمة في إعراب المضارع في حالتي النصب والرفع .

ب ــ فعل الأمر للمفرد المذكر الذي يتصل بشيء من الضمائر نحو : اضربْ ، فهو ذو دلالة نحوية تقارن بدلالة المثنى في نحو : اضربا ، وبدلالة الجمع في نحو : اضربــوا ، وبدلالة المؤنث المخاطب في نحو : اضربي .

ج ــ أن السكون دليل إعرابي في حال الوقف ، كالوقف بالسكون .

و ــ السكون إمكانية من إمكانيات البناء في اللغة العربية حيث تجيء كلمات لازمة للسكون في مقابل أخرى لازمة لحركة من الحركات الثلاث.

كل هذه الأمور تدفعنا إلى القول بأن السكون ذات قيمة معينة على المستوى الصرفي والنحوي ، وإذا جاز لنا أن نطلق عليه الحركة الصفر عند النظر الصوتي للغة العربية فإنه يسوغ لنا هنا أن نطلق عليه مصطلح المورفيم الصفر مراعين في ذلك حقيقته المادية ، وهو أنه ليس صيغة من حيث النطق .

فالسكون إذن عنصر لغوي لا ينبغي إغفاله على الرغم من عدم تحققه في النطق المادي وخلوه من أي أثر سمعي .

رموز السكون وعلاماته :

وضع علماء العربية علامات أو رموز كتابية للسكون هي فجعلها تشير إلى خصائصه الصوتية ووظائفه اللغوية ، وبخاصة في نهاية الكلمة أو الجملة ، وهذه العلامات هي ألف مبطوحة أو علامة الصفر (دائرة صغيرة) وقد تسمى هاء ، ورأس خاء أو حاء أو جيم أو ميم ، أو دال هكذا : (ـــ ، o ،خــ ، ، حــ ، جــ ، مــ) .

ــ الألف المبطوحة وهي شرطة ممالة توضع فوق الحرف دلالة على سكونه ، قال أبو عمرو الداني :"فأما السكون فعامة أهل بلدنا يجعلون

علامته جرة فوق الحرف المسكن سواء كان همزة أو غيرها من سائر حروف المعجم"[١] ، ويبدو أن هذه الألف مقطوعة من الخاء بعد أن حذفوا رأسها كما سيأتي .

ـ وعلامة الصفر إشارة إلى سلبية السكون في النطق ، قال أبو عمرو الداني :"ما كان من حرف مخفف فعليه دارة بالحمرة وإن كان حرفا مسكنا فكذلك أيضا ، قال أبو عمرو : وهذه الدارة نفسها هي الصفر الصغير الذي يجعله أهل الحساب على العدد المعدوم في حساب الغبار دلالة على عدمه كعدم الحروف الزوائد في اللفظ وعدم التشديد في الحروف المخففة وعدم الحركة في الحروف المسكنة التي تجعل الدارة عليها دلالة على ذلك"[٢] .

قال صاحب التصريح :"وجعلها بعض الكتاب دائرة ؛ لأن الدائرة صفر ، وهو الذي لا شيء فيه من العدد"[٣] .

وقد تكون هي رأس الهاء حيث ذكر أبو عمرو الداني أن من علامة السكون الهاء أشار إلى ذلك بقوله :"ومن أهل العربية من يجعل علامته هاء ، من حيث اختص بها الوقف الذي يلزم فيه تسكين المتحرك"[٤] .

ـ ورأس الخاء اختصارا لكلمة خفيف ، وتشير إلى خفة نطق الحرف مجردا من حركته بالنسبة للمتحرك ، قال سيبويه :" وللذي أجري مجرى الجزم والإسكان الخاء"[٥] ، قال أبو عمرو الداني :"وأهل العربية من سيبويه وعامة أصحابه يجعلون علامته ـ أي السكون ـ خاء يريدون بذلك أول كلمة خفيف ، وذلك أراد نقاط أهل بلدنا إلا أنهم اختصروها بأن حذفوا رأسها وبقوا مطتها فصارت جرة كألف مبطوحة لكثرة استعمال هذا الضرب وتكرره"[٦] .

قال أبو حيان :"وعلامته (خاء) فوق الحرف ، هكذا جعلها سيبويه (خ) والمراد خف أو خفيف"[٧] .

ـ ورأس الحاء مختصرة من (استرح) ، وفيه إيماء بوظيفة واضحة من وظائفه ، وهي دلالته على الوقف في الكلام ، لأن الوقف استراحة ، قال

---

(١) المحكم في نقط المصاحف ص ٥١ ، وانظر كتاب النقط ص١٢٩ .

(٢) كتـاب النقط لأبي عمرو الداني ص١٤٢ .وانظر المحكم في نقط المصاحف ص ٥١ .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٢٤٧/٥ .

(٤) المحكم في نقط المصاحف ص ٥٢ .

(٥) الكتاب ١٩٦/٤ .

(٦) المحكم في نقط المصاحف ص ٥١ ، ٥٢ .

(٧) التصريح بمضمون التوضيح ٢٤٧/٥ .

صاحب التصريح : " والظاهر أنها راس حاء مهملة مختصرة من (استرح) لما مر من أن الوقف استراحة "[1] .

ــ ورأس الجيم أو الميم اختصار لكلمة (اجزم) وفي استعماله دلالة على الحالة الإعرابيـــة المعروفـــة ، قال ابن هشام :"إنما هي رأس جيم أو رأس ميم وكلاهمـــا مختصر من (أجزم)"[2] .

ورمز الصفر هو الأقـــرب إلى الحقيقة لما بين الجهتين من اتفاق وتماثل في خاصتها الأساسية وهي الخلو من القيمة المادية ، وذلك بالطبع إذا أخذا منعزلين أو قورنا بما من شأنه أن يصحبها من أعداد أو حركات[3].

على أن بعض أهل العراق لم يجعلوا للسكون في مصاحفهم علامة وكأنهم جعلوا علامته سلبية أي خلوه من العلامات الأخرى وقد أنكر عليهم ذلك أبو عمرو الداني بقوله :"وإن كان سبب ابتداع النقط هو تصحيح القراءة والإتيان بها على حقها فسبيل كل حرف أن يوفى حقه مما يستحقه من الحركة والسكون والتشديد وغير ذلك"[4] .

ــ وقد ذكر أبو الداني أن الهمز الساكن تختص بعلامة خاصة للسكون وهي النقط يشرح ذلك بقوله :"أجمع نُقاط أهل المصرين ومن تابعهم أن الهمزة الساكنة ينقط عليها ولا ينقط على غيرها ، والهمزة في ثلاثة أحرف ، في الألف والياء والواو ، فإذا كانت في اللف فالنقطة على سواد الألف ، وإذا كانت في الياء فالنقطة تحت الياء ، وإذا كانت في الواو فالنقطة في صدر الواو"[5] .

بين السكون والحركة :

الحركات ثلاث : الفتحة والكسرة والضمة ، والسكون هو عدم الحركة :"يقول سيبويه:"ليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا عليه ذهابه وذهاب الحركة"[6] .

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٢٤٧/٥ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٢٤٧/٥ .

(٣) دراسات في علم اللغة د/ كمال بشر ص١٤٤ .

(٤) كتاب النقط لأبي عمرو الداني ص١٣٠ .

(٥) المحكم في نقط المصاحف ص ٢٢٥ .

(٦) الكتاب ١٤/١ ، وانظر شرح عيون الإعراب ص٥٣ .

ومعنى هذا أن السكون لا ينطق وأنه ليس بحركة بل هو عدم الحركة ، يؤكد ذلك صاحب التصريح بقوله :"وإنما كان الأصل في البناء السكون لخفته واستصحابا للأصل وهو عدم الحركة"(١) .

وهناك من يرى أن السكون قسيم للحركات ، فهم ينعتونه بمصطلح حركة ، فهم يقرنون السكون بالحركات وينسبون إليه ما لها أو لبعضها من خواص صوتية أو وظيفية ، وهذا يستلزم اعترافهم بأن السكون شيء ينطق ويتلفظ به بالفعل ؛ إذ ثبوت كونه حركة أو منحه الخواص الصوتية للحركات يقتضي هذا اللزوم بداهة ، وقد يكون هذا من باب التجوز في التعبير فيذكر السكون مع الحركات ويجعلها أربعا ، قال أبو البقاء الكفوي : "وسمى سيبويه حركات الإعراب رفعا ونصبا وجرا وجزما ، وحركات البناء ضما وفتحا وكسرا ووقفا"(٢) .

فجعل للجزم حركة كما جعل للوقف حركة .

وهناك فريق ثالث يرى عدم تسمية السكون بالحركة وعدم وصفه بهذا المصطلح ، لكنه يعامله على أنه شيء ينطق ويتلفظ به تحقيقا ، ودليل ذلك قولهم :"السكون أخف الحركات أو أخف من الحركات" أو قولهم:"الفتح أقرب الحركات للسكون" أو قولهم :"الفتح يشبه السكون في الخفة" أو قولهم :"إن الفتحة أخف من السكون وأيسر نطقا"(٣) .

وهذه المصطلحات تفيد التحقيق الصوتي أو إيجابيته ؛ إذ لا تكون الخفة والثقل إلا في النطق والتلفظ بالشيء بداهة .

والذي يبدو أن السكون عنصر صوتي أو حركة على المستوى الصوتي أو الوظيفي وأنه لا شيء ، أي أنه ليس حركة أو صوتا من ناحية النطق والتأثير السمعي(٤) .

ويبدو أن السكون لم يمثل مشكلة في نظر اللغويين القدامى فلم يرو عنهم ــ فيما أعلم ــ خلاف حول مفهومه ، فهو يرون أنه علامة الجزم وقد يعبرون عن ذلك بحركة الجزم كما تقدم ، وأحيانا يصفونه بذهاب الحركة .

وتتميز الفتحة بأنها أخف من الكسرة والضمة ، لأنهما تحتاجان إلى جهد وتعد الضمة أثقل الحركات لاحتياجها إلى مشقة أكبر وجهد عضلي أشق ، يقول الزجاجي :"فإن الضمة والكسرة تخرجان بتكلف واستعمال

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح تح بحيري ٢٠٧/١ ، ينظر : شرح الأشموني ٤/ ١٥٦ .

(٢) الكليات ص٥٧٢ .

(٣) إحياء النحو إبراهيم مصطفى ص٨١ .

(٤) دراسات في علم اللغة د/ كمال بشر ص١٦٤ .

للشفتين"[١] ، وهو ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس حيث يرى أن قبائل وسط الجزيرة وشرقها بوجه عام تميل إلى الضم لبداوتها وأن القبائل الحجازية تميل إلى الكسر لتحضرها معللا ذلك بأن الضم صفة من صفات الخشونة وأنه يحتاج على جهد عضلي أكثر لتحرك أقصى اللسان حين نطقه بخلاف الكسر الذي يتحرك معه أدنى اللسان ، وهو أيسر من تحرك أقصاه[٢] .

ويستدل الخليل على أن الفتحة أخف الحركات بأنهم لم يتخففوا منها بالتسكين كما فعلوا مع الضمة والكسرة ويضيف سيبويه إلى هذا تعليلا آخر ، وهو الثقل الموجود في الضمة والكسرة عند النطق بهما ، والسهولة المصاحبة للفتحة عند النطق بها ، يقول الزجاجي :" قال سيبويه : قلت للخليل : ما الدليل على أن الفتحة أخف الحركات ؟ قال : قول العرب في عَضُد : عضْد وفي كَبِد : كَبْد ، ولم يقولوا في جَمَل : جَمْل ، ولا في قَمَر : قمْر ، فدل ذلك على أن الفتحة أخف الحركات ، ومع ذلك فإن الضمة والكسرة تخرجان بتكلف واستعمال للشفتين والفتحة تخرج مع النفس بلا علاج"[٣] .

وقد علل كثير من السابقين خفة الألف والفتحة يقول سيبويه : " وإنما خفت الألف هذه الخفة ، لأنه ليس منها علاج على اللسان والشفة ولا تحرك أبدا ، فإنما هي بمنزلة النفس "[٤] وقال الفراء : والفتحة تخرج من خرق الفم بلا كلفة"[٥] ، وعلل المبرد ذلك بقوله : "لا علاج فيها "[٦] ويقول ابن الشجري: "لأن خروجها من الحلق مع النفس بغير كلفة "[٧] ، وما ذهب إليه المتقدمون من خفة الفتحة ــ طويلة أو قصيرة ــ يقره علم الأصوات الحديث يقول أحد الباحثين فهي " لا تكلف أعضاء النطق جهداً ، إذ تخرج واللسان راقد في قاع الفم أو يكاد ومفهوم ذلك أن ثقل أختيها لما تكلفانه أعضاء النطق من مجهود ، وهذا صحيح[٨] .

ويدلك على خفة الفتحة أنهم أدغموا المثلين إذا كانا على وزن (فَعِل وفَعُل) بكسر العين وضمها نحو رجل طبّ وبرّ من بَررت وطببت ، ولم

---

(١) كتاب اللامات ص٢٥ .

(٢) اللهجات العربية ٩٥،٩٦ ، وانظر لغة تميم ص٢٠٣ .

(٣) اللامات ص ٢٥ .

(٤) الكتاب ٣٣٥/٤ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١٣/٢ .

(٦) المقتضب ٢٥٥/١ وانظر سر صناعة الإعراب ٨/١ .

(٧) الأمالي لابن الشجري ٢٩٣/٢ .

(٨) الحركات العربية في ضوء علم اللغة الحديث أ.د/ الموافي ١٠٨ : ١٠٩ .

يدغموا من ذلك ما كان مفتوح العين ، وذلك لخفة الفتحة ، قال المبرد : "فأما الذي استثنيته فإنه ما كان من هذا على (فَعَل) فإنه صحيح ، وذلك نحو : جَلَل وشَرَر وضَرَر ، وكل ما كان مثله ، وإنما صححوا هذه الأسماء لخفة الفتحة ؛ لأنها كانت تصح فيما لا يصح (فَعَلت) منه نحو : القَوَد والصَيَد والخَوَنة والحوكة ، فلما كانت فيما لا يكون (فَعَلت) منه إلا صحيحا لزم أن يصح، هذا قول الخليل وسيبويه وكل نحوي بصري علمناه"[١] .

قال العكبري :"والفتحة قريبة من السكون جدا"[٢] .

والمقصود بالإسكان هنا حذف الحركة جوازا بقصد التخفيف وليس بقصد الإعراب أو البناء ، لا فرق بين أن تكون الحركة المحذوفة من بنية الكلمة أو حركة الإعراب .

نسبة ظاهرة الإسكان :

إسكان المتحرك تخفيفا ظاهرة لغوية شاعت في لغة بعض القبائل البدوية فقد عزيت إلى بكر بن وائل وأناس كثير من تميم، قال سيبويه : "وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من تميم"[٣] وأسد[٤] ، قال الرضي : وجميع هذه التفريعات في كلام بني تميم، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرعون"[٥] .

ومن شدة نسبة هذه الظاهرة إلى تميم قال الرضي عن أبي النجم :"وأما قولهم في الفعل المبني للمجهول فُعْل كما في المثل : لم يحرم من فصد له ، وقال أبو النجم وهو تميمي[٦] :

لو عصر منه البان والمسك انعصر"[٧]

وقد علق المحققون على هذا بأن قول الرضي لا أصل له[٨] .

---

(١) المقتضب ٣٣٦/١ ، وانظر الكتاب ٤٢٠/٤ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب٧٦/٢ .

(٣) الكتاب ١١٣/٤ .

(٤) النشر في القراءات العشر ٢١٣/٢ ، غيث النفع ص٤١ ، البحر المحيط ١/ ٣٠٦

(٥) شرح الرضي على الشافية ٤٠/١ .

(٦) البيت من الرجز ، وهو في تحصيل عين الذهب ص٥٥٤ ، إصلاح المنطق ص٣٦ ، المنصف ٢٤/١ ، اللسان (عصر) ، والشاهد في قوله (عصْر) حيث سكنت العين ، استثقالا للانتقال من ضم إلى كسر .

(٧) شرح الرضي على الشافية ٤٣/١ .

(٨) شرح الرضي على الشافية ٤٣/١ ، حاشية .

الدافع إلى الإسكان :

يكاد يجمع علماء العربية على أن الإسكان من مسالك التخفيف ، فإذا كانت الكلمة ثقيلة بتوالي المتحركات أو كثرة الحروف لجئوا إلى الإسكان تخفيفا ، وقد وردت لهم في ذلك عبارات كثيرة ، وقد صنع سيبويه لذلك بابا قال فيه :"هذا باب ما يسكن استخفافا وهو في الأصل متحرك"(١) ، وذكر فيه حالات من التسكين .

قال ابن السراج :" والثاني : ما يسكن لغير جزم وإعراب وهو على ثلاثة أضرب إسكان لوقف وإسكان لإدغام وإسكان لاستثقال"(٢).

قال العكبري :" السكون أسهل على المتكلم من الحركة"(٣).

قال الزجاجي ــ عن ليس ــ:"وأما سكون ثانية فإن من العرب من يفر من الضم والكسر إلى السكون تخفيفا"(٤).

قال ابن هشام :" فصل : وأنواع البناء أربعة : أحدها : السكون ، وهو الأصل ، ويسمى أيضا وقفا ، ولخفته دخل في الكلم الثلاث نحو : هَلْ ، وقُمْ ، وكَمْ"(٥) .

ويعلق على ذلك صاحب التصريح بقوله :"وإنما كان الأصل في البناء السكون لخفته"(٦).

قال ابن عقيل :" والأصل في البناء أن يكون على السكون لأنه أخف من الحركة"(٧) .

ويشرح ابن جني كيف يفيد التسكين التخفيف حيث يقول:" إن عين الثلاثي إذا كانت متحركة والفاء قبلها كذلك فتوالت الحركتان حدث هناك لتواليهما ضرب من الملال لهما فاستروح حينئذ إلى السكون فصار ما في الثناني من سرعة الانتقاض ــ معيفا مأبيا ــ في الثلاثي خفيفا مرضيا"(٨) .

ويبين ابن الأنباري أن الوقف بالسكون يكون للتخفيف ويبين العلة بقوله":فإن قيل : فلم خصوا الوقف بهذه الوجوه الخمسة؟ قيل : أما السكون

---

(١) الكتاب ١١٣/٤ .

(٢) الأصول ٢ /٣٦٤ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٥٦/١ .

(٤) اللامات ص٢٥ .

(٥) أوضح المسالك ٣٧/١ .

(٦) التصريح بمضمون التوضيح تح بحيري ٢٠٧/١ .

(٧) شرح ابن عقيل على الألفية ٤٠/١ .

(٨) الخصائص ٥٦/١ .

فلأن راحة المتكلم ينبغي أن تكون عند الفراغ من الكلمة والوقف عليها والراحة بالسكون لا بالحركة"[1] .

ويبين ابن السراج أنواع السكون الذي يلحق الكلمة وأسبابه فيقول :"والثاني : ما يسكن لغير جزم وإعراب ، وهو على ثلاثة أضرب : إسكان لوقف ، وإسكان لإدغام ، وإسكان لاستثقال ، أما الوقف فكل حرف يوقف عليه فحقه السكون كما أن كل حرف يبتدأ به فهو متحرك ، ....، وأما الإدغام فنحو قولك : جعل لك ، فمن العرب من يستثقل اجتماع كثرة المتحركات فيدغم ، .... ، وأما إسكان الاستثقال فنحو ما حكوا في شعر امرئ القيس في قوله[2] :

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثما من الله ولا واغل[3]

كان الأصل أشرب فأسكن الباء كما تسكنها في :عضُد ، فتقول : عضْد ؛ للاستثقال فشبه المنفصل والإعراب بما هو من نفس الكلمة"[4].

والعكبري يجعل الثقيل أولى بالتسكين لحاجته إلى التخفيف يقول : "وإنما حركت العين من فعلة إذا كانت اسما في الجمع نحو : جَفْنة وجَفَنات ، ولم تحرك في الصفة نحو : صَعْبات ليفرق بين الاسم والصفة وكان إبقاء الصفة على السكون أولى لأن الصفة أثقل من الاسم لاحتياجها إلى الموصوف وإلى الفاعل المضمر والمظهر ولكونها مشتقة من الفعل الذي هو ثقيل"[5] .

بإسكان المتحرك يتحقق مبدأ الاستخفاف الذي انتهجته العرب في لغتها ومعظم لهجاتها في أبنيتها ، لأن الحرف الخالي من الحركة أيسر نطقا منه معها حتى لو كانت الحركة هي الفتحة ، كما أن إسكان المتحرك يتفق مع ما عـرف عن العربية من إيثار المقاطع الساكنة وكراهة توالي المتحركات.

---

(١) أسرار العربية ٣٥٤/١

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٢ ، الكتاب ٢٠٤/٤ ، الأصول ٣٦٣/٢ ، الحجة للفارسي ٣٠١/١ ، الخصائص ٧٤/١ ، ٣١٧/٢ ، ٣٤٠ .

(٣) المستحقب : المتكسب ، الواغل : الداخل على الشرب ولم يُدع ، يقوله امرؤ القيس وكان قد أقسم حين قتل أبوه ونذر ألا يشرب الخمر حتى يثأر له فلما ثأر له قال هذا البيت باعتبار أن الخمر قد حلت له ــ في زعمه ــ فلا يأثم في شربها لأنه قد وفى بنذره .

(٤) الأصول في النحو ، لابن السراج تح/عبد الحسين الفتلي ٢/ ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ١٨٧/٢ .

المبحث الأول
تسكين حرف البنية في الثـــلاثي

يرد إسكان المتحرك تخفيفا في لغة العرب في الثلاثي وغيره مما جرى مجراه من الأسماء والأفعال التي توالت فيها ثلاثة متحركات ، كما أنه يرد في بعض الضمائر والحروف في سياقات معينة .
يرد الإسكان في الثلاثي وهو الأصل لأنه مبني على الخفة فإذا تيسر السبيل إلى تخفيف أكثر لجأت العرب أو بعضها إليه وبخاصة إذا كان فيه ما يؤدي إلى الثقل ، كأن تتوالى فيه حركتان ثقيلتان أو يكون فيه انتقال من ثقيل إلى أثقل أو انتقال من خفيف إلى ثقيل ، وذلك على التفصيل التالي :

أولا : تسكين عين الفعل الثلاثي بحذف حركتها :

اطرد في لغة العرب تسكين عين الكلمة في الثلاثي المكسور العين والمضمومها سواء في ذلك الاسم والفعل ، وإنما كان ذلك في الثلاثي لأن تسكين المتحرك تخفيف ، والثلاثي مبني على الخفة لكثرة الاستعمال فلجئوا إلى التخفيف ما وجد إلى ذلك سبيل ، قال سيبويه :"هذا باب ما يسكن استخفافا وهو في الأصل متحرك ، وذلك قولهم في فَخِذ : فَخْذ ، وفي كَبِد : كَبْد ، وفي عَضُد : عَضْد ، وفي الرَّجُل : رَجْل ، وفي كَرُمَ الرَجل : كَرْم ، وفي عَلِمَ : عَلْم"(١) .

فسيبويه قد اقتصر في تمثيله هنا على الثلاثي لأنه الأصل في التخفيف ، وهو قد مثل للاسم المكسور العين بـــ(فخِذ وكبد) ومثل للاسم المضموم العين بـــ(عضُد والرجُل) ، ومثل للفعل المضموم العين بـــ(كرم) ، ومثل للفعل المكسور العين بـــ(علِم) .

وقد وافق النحويون سيبويه فيما ذهب إليه من تخفيف العرب لمكسور العين ومضمومها سواء في ذلك الاسم والفعل يقول المبرد :"هذا باب ما كان من الأسماء الصحيحة والمعتلة على مثال فَعِل وفَعُل وما كان منها في ثاني حروفه كسرة وما كان من الأفعال كذلك.

اعلم أنه يجوز إسكان الحرفين من المضموم والمكسور في الموضعين اللذين حددتهما استثقالا للكسرة والضمة .
وذلك قولك في عضُد : عضْد ، وفي حُمُر : حُمْر ، وفي فَخِذ : فَخْذ ، والفعل تقول في عَلِم : عَلْمَ ، وفي كَرُمَ كَرْمَ"(٢) .

---

(١) الكتاب ١١٣/٤ .
(٢) المقتضب ٢٥٥/١ ،

وعلة التسكين كما ذكرها سيبويه في عنوان الباب هي التخفيف ، ولم يكتف سيبويه ببيان العلة ولكنه مضى يشرحها بقوله :"وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور ، والمفتوح أخف عليهم فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل"(١) .

فالانتقال من فتحة الفاء إلى كسرة العين مكروه ؛ لأنه انتقال من خفيف إلى ثقيل ، ولذا لجئوا إلى التسكين لأنها أخف من الكسرة والضمة ، فالتخفيف هو علة الإسكان التي ذكرها سيبويه وهي الطريق التي ترسمها النحويون من بعده فأكدوها وساروا عليها ، يقول الرضي :"وإنما سكنوا العين كراهة الانتقال من الأخف أي الفتح إلى الأثقل منه أي الكسر في البناء المبني على الخفة أي بناء الثلاثي المجرد ، فسكنوه لأن السكون أخف من الفتح ، فيكون الانتقال من الفتح إلى أخف منه ، ولمثل هذا قالوا في : كَرُم الرجل : كَرْم ، وفي عَضُد : عَضْد بالإسكان"(٢) .

وإلى هذا ذهب بعض النحويين في تفسير علة إسكان عين بعض الأفعال ، قال الزجاجي :"وكان أصل لَيْسَ لَيِسَ على وزن فَعِل فأسكن من هذه اللغة ولزمها السكون لما لم تتصرف ولم تستعمل على الأصل كما لم يستعمل قام وباع وما أشبه ذلك على الأصل"(٣) .

بل تجاوز هذا بعضهم فحمل عليه سكون العين في بعض الأسماء ، قال ابن هشام :" التاسع قول بعضهم : إن أصل (بسم) كسر السين أو ضمها على لغة من قال : سِم أو سُم ، ثم سكنت السين لئلا يتوالى ثلاث كسرات ، أو لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم والأولى قول الجماعة : إن السكون أصل ، وهي لغة الأكثرين ، وهم الذين يبتدئون اسما بهمز الوصل"(٤) .

ثانيا : إسكان عين (فُعْل) بضم الفاء والعين :

يأتي الاسم على هذا الوزن مفردا وجمعا(٥) ، فالمفرد نحو : عُنُق ، والجمع نحو : رُسُل ، وهذا الوزن مما يختص به الاسم ، فيخفف هذا الاسم

---

(١) الكتاب ٤/١١٤ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ١/٤٢ .

(٣) اللامات ٣٦ .

(٤) مغني اللبيب ص٧١٩ .

(٥) ويُحفظ "فُعُل" جمعا في "فَعِل" اسما كـ "نَمِر" وجمعها نُمُر وصفة كـ "خَشِن" وخُشُن وفي "فَعيل" صفة كـ "نَذير ونُذُر" وفي "فَعيلة" اسما نحو "صَحيفة" وصُحُف وصفة نحو "نَجيبة" ونُجُب وفي "فَعْل" نحو "سَقف" وسُقُف و "رَهْن" رُهُن وفي "فاعل" نحو "نازل" ونُزّل و "شارف" شُرُف وفي "فَعَل" بفتحتين نحو "نَصَف" وجمعها نُصُف وفي "فِعَال" بكسر الفاء وفتحها صفة نحو "كِنان" بكسر

بتخفيف عينه بالسكون ، قال سيبويه :"وإذا تتابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون أيضا ، كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين ، وإنما الضمتان من الواوين ، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمتان ؛ لأن الضمة من الواو ، وذلك قولك : الرُّسْل والطُّنْب ، والعُنْق ، تريد : الرُّسُل ، والطُّنُب ، والعُنُق"(١) .

قال الرضي :"ولتوالي الثقيلين أيضا خففوا نحو : عُنُق وإبل لأن الضمتين أثقل من الكسرتين حتى جاء في الكتاب العزيز وهو حجازي : رُسْلنا ورُسْلهم ، وهو في الجمع أولى منه في المفرد لثقل الجمع معنى"(٢).

والذي دعاهم إلى القول بـــأن "فُعْل" مخفـــف "فُعُل" بضم العـــين مع أن "فُعْل" صيغة جمع قائمة بذاتها هو أنه ورد في بعض الكلمات الضم والسكون مثل "رُسُل ورُسْل" ومحال أن يكونوا تركوا السكون إلى الضم، لأن الضم ثقيل والسكون خفيف ، ولم يمكن اعتبارهما لهجتين، لأن الناطق بهما واحد، فلم يبق إلا أن يكون الأصل الضم ثم سكن تخفيفاً ، ولم يقولوا : إن الأصل السكون ثم ضم لأن الضم ثقيل ، وهم يفرون من الثقيل إلى الخفيف لا العكس(٣).

=الكاف وكُتُن و"صنَاع" بفتح الصَّاد أي حاذق وصُنُع وفي "فعِلة" بفتح أوّله وكسر ثانيه نحو "فرِحَة" وفُرُح وفي "فعَلة" بفتحتَيْن نحو "خَشَبَة" وخُشُب وفي "فِعْل" بكَسْر أوّله وسكون ثانيه نحو "سِتْر" وسُتُر .

(١) الكتاب ١١٤/٤ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ٤٤/١

(٣) وقد ذهب الأخفش إلى جواز ذلك ، قال الرضي:"(قوله (ونحو فُعْل) يجوز فيه (فُعُل) على رأي) يحكى عن الأخفش أن كل (فُعْل) في الكلام فتثقيله جائز إلا ما كان صفة أو معتل العين كحُمْر وسُوق فإنهما لا يثقلان إلا في ضرورة الشعر ، وكذا قال عيسى بن عمر : إن كل فُعْل كان ، فمن العرب من يخففه ومنهم من يثقله نحو عُسُر ويُسُر .
ولقائل أن يقول : بل الساكن العين في مثله فرع لمضمومها كما هو كذلك في عُنُق اتفاقا.
فإن قيل : جميع التفاريع المذكورة كانت أقل استعمالا من أصولها ، فإن فخذا وعُنُقا ساكني العين أقل من متحركيها ، وبهذا عرف الفرعية ، وعُسْر ويُسْر بالسكون أشهر منهما مضمومي العين ، فيكون الضم فرع فيهما فرع السكون كما أشار إليه المصنف .
فالجواب أن ثقل الضمتين أكثر من الثقل الحاصل في سائر الأصول المذكورة ، فلا يمتنع أن يحمل تضاعف الثقل في بعض الكلمات على قلة استعمالها مع كونها أصلا ، وإذا كان الاستثقال في الأصل يؤدي إلى ترك استعماله أصلا كما في نحو : يَقُوْل ويَبْيِع وغير ذلك مما لا يحصى ، فما المنكر من أدائه

وتسكين عين "فُعْل" تارة يكون واجبا، وتارة يكون جائزاً فيجب التسكين إذا كانت عين "فعل" واواً لثقل الضمة على الواو نحو "سوار سور، خوان وخون" ، قال سيبويه :"فأما فُعُل فإن الواو فيه تسكن لاجتماع الضمتين والواو ، فجعلوا الإسكان فيها نظيرا للهمزة في الواو في أدؤر وقؤول ، وذلك قولهم :عوان وعُوْن ونوار ونُوْر وقوول وقوم قُول ، وألزموا هذا الإسكان إذا كانوا يسكنون غير المعتل نحو : رسل وعضد[1] وأشباه ذلك"[2] .

ونقل هذا الكلام عنه أبو عثمان المازني حيث يقول :"وأما (فُعُل) من الواو فإنها تسكن عينها لاجتماع الضمتين والواو فجعلوا الإسكان فيهما نظير الهمزة في : أدؤر وقؤول ، وذلك قولهم : نُوَار ونُور ، وعَوَار وعُور ، وعَوان وعُون ، وقؤول وقُول ، وألزموا هذا السكون إذ كانوا يسكنون غير المعتل نحو : الرُّسُل والعَضُد ، وأشباه ذلك"[3] .

وعلق ابن جني على هذا بقوله :"أصل هذه الأمثلة كلها تحريك عينها بالضم نحو : نُوُر وعُوُن وقُوُل ، ولكنهم هربوا من الضمة إلى السكون استثقالا للضمة في الواو ، ولما كانوا يقولون في الرسل والكتب : رُسْل وكُتْب ، فيسكنون غير الواو كراهية الضمة ، ويجيزون التسكين والتحريك كانت الواو حقيقة بإلزام السكون لأنه قد انضم إلى الحركة المستثقلة أن الحرف نفسه واو والواو ثقيلة فلذلك اقتصروا فيها على التسكين وحده"[4].

قال المبرد :"وقلما يبلغ به الأصل وهو جائز ، ولكنه مجتنب لثقله ولأن الصحيح فيه يجوز فيه إسكان المضموم والمكسور في مثل هذا الباب"[5] ، وعلى مثل هذا سار أبو عثمان المازني حيث يقول : قال أبو عثمان المازني : "وقد يجوز تثقيله في الشعر لأنهم قد يضاعفون في الشعر ما لا يضاعف في الكلام كما قال الشاعر[6]:

=إلى قلة الاستعمال؟ " . شرح الرضيّ على الشافية ٤٦/١ . وواضح أن الرضي هنا يخالف ابن الحاجب فيما زعمه من تثقيل (فعل) .

(١) سقطت كلمة (وعضد) من طبعة هارون .

(٢) الكتاب ٣٥٩/٤ .

(٣) المنصف ٣٣٦/١ .

(٤) المنصف ٣٣٦/١ .

(٥) المقتضب ٢٥١/١ .

(٦) البيت في الكتاب ٣٥٩/٤ ، المقتضب ١١٣/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٤٤ ، ٨٤/١٠ ، شرح شواهد الشافية ص١٢١ .

وفي الأكف اللامعات سُوُر"[1] .

ويجوز التسكين إذا تحقق شرطان:

الأول : ألا تكون العين واواً

الثاني : ألا يكون مضعفا، وذلك نحو "كتاب وكتب" فإنه يجوز في "كتب" الضم والتسكين فيقال "كتب وكتب"[2] ،

وقد سجل القرآن الكريم مجيء هذه الصيغة مخففة بالتسكين ، قال ابن الجزري :"واختلفوا في إسكان العين وضمها منهما ــ أي من هزوا وكفوا ــ وما كان على وزنهما أو في حكمهما : كالقدس وخطوات واليسر والعسر وجزءا ، والأكل ، والرعب ، ورسلنا وبابه ، والسحت ، والأذن ، وقربة ، وجرف ، وسبلنا، وعقبا ، ونكرا ، ورحما ، وشغل ، وعربا ، وخشب ، وسحقا ، وثلثي الليل ، وعذرا ونذرا"[3] .

ــ قوله تعالى : ﴿أكلها دائم وظلها﴾ فقرأ أبو عمرو (أكْلها) بإسكان الكاف إذا أضيف إلى المؤنث.

ــ قوله تعالى : ﴿قل أذن خير لكم﴾ [4] فقرأ نافع (أذْن) بإسكان الذال في خمس آيات[5] .

ــ قوله تعالى : ﴿والذين لم يبلغوا الحلم .... وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم﴾ حيث قرأ أبو عمرو ــ عن عبد الوارث ــ والحسن والمطوعيّ (الحلْم) بسكون اللام[6] .

---

(١) المنصف ٣٣٨/١ . ، والشاهد في قوله (سُوُر) حيث تحركت الواو بالضم على أصل ما يجب للعين في هذا الموضع تشبيها لها بالصحيح ، وهذا ضرورة ، وإنما اختصت الواو بهذا التسكين من دون الياء لأن الواو أثقل من الياء أخف منها فجرت الياء في هذا الموضع مجرى الحروف الصحيحة وذلك نحو : غُيُر جمع غَيُور ، ودجاج بُيُض جمع بَيُوض ، قال ابن جني :" :"إنما جرت الياء في هذا الموضع مجرى الصحيح في أن لم تستثقل الضمة فيها كما استثقلت في الواو لأنها أخف من الواو" المنصف ٣٤٠/١ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ١٢٧/٢ ، التبيان في تصريف الأسماء ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٣) النشر في القراءات العشر ٢١٥/٢ .

(٤) من الآية ٦١ من سورة التوبة .

(٥) التيسير ص٩٩ ، الإتحاف ١٤٢ .

(٦) مختصر في شواذ القرآن ص١٠٣ ، البحر المحيط ٤٧٢/٦ ، الإتحاف ص ٣٢٦ .

ـ قوله تعالى : ﴿وأحيط بثمره﴾ [١] حيث قرأ أبو عمرو (بثُمُره) بضم الثاء وسكون الميم حيث وقع .

ـ قوله تعالى : ﴿كأنهم خشب مسندة﴾ [٢] حيث قرأ أبو عمرو (خُشْب) بإسكان الشين .

ـ قوله تعالى : ﴿لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا﴾ [٣] حيث قرأ أبو رجاء (سُقْفا) بضم السين وإسكان القاف[٤] .

ـ قوله تعالى : ﴿إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة﴾ [٥] حيث قرأ المطوعيّ (الجمْعة) بسكون الميم[٦] .

ـ قوله تعالى : ﴿والسماء ذات الحبك﴾ [٧] حيث قرأ الحسن (الحبْك) بضم الحاء وسكون الباء[٨] .

ـ قوله تعالى : ﴿وضاقت عليهم الأرض بما رحبت﴾ [٩] و﴿إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت﴾ [١٠] حيث قرأ زيد بن علي (رحْبت) بإسكان الحاء في الموضعين[١١] .

ـ قوله تعالى : ﴿وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون﴾[١٢] حيث قرأ ابن عباس (حرَم)بفتح الحاء وسكون الراء[١٣] .

قال الفارسي :"وأما وجه تخفيف أبي عمرو ما اتصل من ذلك بحرفين من حروف الضمير أو بحرف نحو (رسلك) فلأن هذا قد يخفف إذا لم يتصل

---

(١) من الآية ٤٢ من سورة الكهف .
(٢) من الآية ٤ من سورة المنافقون .
(٣) من الآية ٣٣ من سورة الزخرف .
(٤) البحر المحيط ١٥/٨ .
(٥) من الآية ٩ من سورة الجمعة .
(٦) الإتحـــاف ص ٤١٦ .
(٧) الآية ٧ من سورة الذاريات .
(٨) المحتسب ٢٨٦/٢ ، ٢٨٧ .
(٩) من الآية ٢٥ من سورة التوبة .
(١٠) من الآية ١١٨ من سورة التوبة .
(١١) البحر المحيط ٢٤/٥ .
(١٢) من الآية ٩٥ من سورة الأنبياء .
(١٣) المحتسب ٦٥/٢ .

بمتحرك ، فإذا اتصل بمتحرك حسن التخفيف لئلا تتوالى أربعة أحرف متحركة ؛ لأنهم كرهوا تواليها على هذه العدة بهذه الصورة ، ومن ثم لم تتوال أربع متحركات في بناء الشعر والكلم إلا أن يكون مزاحفا أو يخفف لهذا الذي ذكرناه من كراهتهم توالي أربع متحركات ، ومن لم يخفف فلأن هذا الاتصال للحرفين ليس بلازم للحرف ، وما لم يكن لازما في هذه الكلم فلا حكم له ألا ترى أن الإدغام في نحو (جعل لك) لم يلزم وإن كان قد توالى خمس متحركات ، وهذا لا يكون في بناء الشعر لا في مزاحفه ولا في سالمه ولا في الكلم المفردة ، وقد جاز في نحو هذا ألا يدغم لما لم يكن لازما ، ومن ثم روي عن أبي عمرو (على رسُلك) و(على رسْلك) كأنه أخذ بالوجهين وذهب على المذهبين"[1] .

وقد قرأ أبو عمرو بن العلاء بتسكين عين "فعل" في قوله تعالى:"وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُم جِبِلاً كَثِيراً"[2] ، حيث قرأ "جُبْلاً" بضم الجيم وسكون الباء[3] ، ووجه قراءة أبى عمرو "جُبْلاً" ــ بضم الجيم وسكون الباء ــ أنه أراد "فُعُل" ضم الفاء والعين، فاستثقل اجتماع ضمتين فأسكن العين طلباً للتخفيف وحجته في ذلك أمران:

١ ــ إذا كان يجوز تسكين العين في المفرد: نحو "عُنُق وعُنْق" فإن التخفيف في الجمع أولى لثقله .

٢ ــ إذا كانوا يخففون في الضمة الواحدة لثقلها نحو :عَضُد ، فإنهم يقولون : عَضُد وعضْد ، فإن التخفيف من الضمتين أولى .

ثالثا : تسكين ما كان على (فِعِل) بكسر الفاء والعين :

وذلك نحو : إبِل فإنه يجوز تخفيفه بتسكين عينه أيضا وذلك لثقل الكسرتين ، قال سيبويه :"وكذلك الكسرتان تكرهان عند هؤلاء كما تكره الياءان في مواضع ، وإنما الكسرة من الياء ، فكرهوا الكسرتين كما تكره الياءان ، وذلك في قولك إبِل : إبْل"[4] .

والعلة التي أدت إلى سكون العين عند تتابع الكسرتين هي ذاتها التي أدت إلى سكون العين عند تتابع الضمتين ، وهذه العلة متمثلة في التخفيف الناتج عن كراهيتهم لتوالي ضمتين أو كسرتين ، ويوضح ذلك سيبويه بقوله :"وكذلك الكسرتان تكرهان عند هؤلاء كما تكره الياءان في مواضع ،

---

(١) الحجة للفارسي تح هنداوي ١/٥١٤ .

(٢) من الآية ٦٢ سورة يس .

(٣) السبعة ٥٤٢، الإتحاف ٣٦٦

(٤) الكتاب ٤/١١٥ ، وانظر الحجة للفارسي ١/٣٠٠ .

وإنما الكسرة من الياء ، فكرهوا الكسرتين كما تكره الياءان ، وذلك في قولك : إبل : إبِلٌ"[1] .

رابعا : تسكين العين بعد نقل حركتها للفاء :

وذلك في الفعل الذي على (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين ثم تكسر الفاء إتباعا للعين ، وطلبا للخفة ، ثم تسكن العين وتبقى كسرة الفاء على حالها ، كما لو كانت العين مكسورة لم تسكن ، قال سيبويه :"هذا باب ما أسكن من هذا الباب الذي ذكرنا وترك أول الحرف على أصله لو حرك ؛ لأن الأصل عندهم أن يكون الثاني متحركا ، وغير الثاني أول الحرف ، وذلك قولهم : شِهْد ولِعْب ، تسكن العين كما أسكنتها في عَلِم ، وتدع الأول مكسورا ؛ لأنهم عندهم بمنزلة ما حركوا فصار كأول (إبِل) ، سمعناهم ينشدون هذا البيت للأخطل هكذا[2] :

إذا غاب عنا غاب عنا فراتنا وإن شِهْدَ أجدى فضله وجداوله

ومثل ذلك : نِعْم وبِئْس ، إنما هما فَعِل ، وهو أصلهما ، ومثل ذلك : فبها ونعمت ، إنما أصلها : فبِها ونَعِمَت ، وبلغنا أن بعض العرب يقول : نَعْمَ الرجل ، ومثل ذلك : غَزْي الرجل ، لا تحول الياء واوا ؛ لأنها إنما خففت ، والأصل عندهم التحرك ، وأن يجرى الأول بخلافه مكسورا"[3] .

فدل كلام سيبويه على أن الأصل في الفاء الفتح ، وفي العين الحركة ، ولكن العين تسكن للخفة ، والفاء تكسر لإتباع العين ، والأكثر في استعمال (نِعْم) كسر الفاء وسكون العين ؛ لأنها جرت في المدح مجرى الأمثال ، فصارت بصورة لا تتغير ، ومن قال : (نَعْم) فهم من بكر بن وائل وأناس من بني تميم ؛ لأنهم هم الذين يسكنون عين الفعل تخفيفا .

والذي يدل على أن الأصل في هذه الأفعال أن تكون فاؤها مفتوحة ــ في غير المبني للمجهول ــ والعين متحركة ما يلي :

١ ــ ورود الأصل ، فقد وردت هذه الأفعال على الأصل دون تغيير ، كما في نحــو:

أ ــ عَلِم في قوله تعالى : ﴿عَلِمَ أن سيكون منكم مرضى﴾[4] .

---

(١) الكتاب ١١٥/٤ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للأخطل في ديوانه ص٣٤٨ ، الشاهد فيه : تسكين الهاء من (شهد) بعد تحريك الشين بالكسر إتباعا لحركة الهاء قبل السكون ، وهذا الإتباع يطرد فيما كان ثانيه أحد حروف الحلق ، وكان مبنيا على "فعِل"، فعلا كان أو اسما في لغة بني تميم ، يقولون "شَهِد وفَخِذ ، فإذا توالت الكسرتان سكن الثاني للتخفيف . تحصيل عين الذهب ص٥٥٥ .

(٣) الكتاب ١١٦/٤ .

(٤) من الآيـــة ٢٠ من ســـورة المزمل .

ب ــ شِهْد في قوله تعالى : ﴿شَهِدَ الله أنه لا إله إلا هو﴾ [1] .

ج ــ نِعْم : قال امرؤ القيس[2] :

ألا عِمْ صَبَاحا أيُّها الطللُ البَالِي
وهل يَنْعَمَنْ من كان في العُصُر الخالي

وقال الفرزدق[3] :

وكوم تَنْعِمُ الأضيافَ عَيْنًا وتُصبحُ في مَباركِها ثُقالا

٢ ــ أنه لو كان سكون العين أصلا لقلبت الواو ياء ، نحو : غْزِي الرجل ؛ لأن الياء أصلها الواو من الغزو ، وقلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسر ؛ ولأن السكون عارض ، فالكسرة باقية حكما ، فلذلك لم تعد الياء إلى أصلها وهو الواو .

٣ــ أنه لو كانت العين ساكنة لترتب على ذلك التقاء الساكنين عند اتصال الفعل بضمائر الرفع المتحركة .

ومن تسكين العين بعد نقل حركتها للفاء تَسكين العين في نحو "يَقوم" أصلُها: يَقْوُم، نُقِلتْ حَرَكةُ الواو إلى القاف فصارت يقوم ، ومِثْلُها: يَبِيع . و "يبْيع" واللام في نحو "يَدْعو ويَرْمي"

خامسا : تخفيف عين (فَعَلَ) بفتح العين :

فيما تقدم تم النظر في تخفيف عين المضموم والمكسور بالإسكان ، كما تقدم الحديث عن خفة السكون كما سبق الحديث عن خفة الفتحة ، لكن السؤال هنا هل يجوز تخفيف الفتحة بالسكون ؟

أجمع النحويون على أنه لا يجوز تخفيف الفتحة لأنها خفيفة فيكون السكون تحصيل حاصل ، ولهم في ذلك أقوال تدل على رفضهم القاطع لهذا:

قال الزجاجي :" فإن من العرب من يفر من الضم والكسر إلى السكون تخفيفا فيقول في عضد : عضد وفي فخذ : فخذ ، ولا يفرون من الفتح إلى السكون"[4].

قال العكبري :"والفتحة قريبة من السكون جدا"[5] .

---

(١) من الآيـــة ١٨ من ســـورة آل عمران .

(٢) البيت من الطويل ، في ديوانه ص ٢٧، الكتـــاب ٤ /٣٩ ، تحصيل عين الذهب ص٥٤٦ ، التصـريـح ١: ٤٣٠ ، الأشمـونـي ١/١٥١.

(٣) البيت من الوافر ، في ديوانه ص ٦١٥ ، الكتـــاب ٣٩/٤ ، تحصيل عين الذهب ص٥٤٧ ، اللســـان "نعم" ، والكوم : جمع أكوم وكوماء ، وهي الناقة العظيمة السنام .

(٤) اللامات ص٢٥ .

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب٢/٧٦ .

ويرى ابن جني أن الفتحة والسكون متساويان في الخفة حيث يفرون من الضمة والكسرة إلى الفتح أو السكون، إذ يقول :"وذلك أن فتحة الفاء وسكونَ العين وإسكانَ اللام أحوالٌ ــ مع اختلافها ــ متقاربة ، ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون في أشياء ، منها أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يُهربُ إليه مما هو أثقل منه نحو قولك ــ في جمع فُعْلة وفِعْلة ــ : فُعْلات بضم العين نحو : غُرُفات ، وفِعِلات بكسرها نحو : كِسِرَات ثم يستثقل توالى الضمتين والكسرتين فيهرب عنهما تارة إلى الفتح فتقول : غُرَفات وكِسَرات ، وأخرى إلى السكون ، فتقول : غُرْفات وكِسْرَات ، أفلا تراهم كيف سووا بين الفتحة والسكون في العدول عن الضمة والكسرة إليهما ؟! ومنها أنهم يقولون في تكسير ما كان من فُعَل ساكن العين وهي واو على فِعَال بقلب الواو ياء نحو : حَوْض وحِيَاض وثَوْب وثِيَاب ، فإذا كانت واو واحده متحركة صحت في هذا المثال"[1] .

قال ابن عقيل ــ في أثناء حديثه عن حكم فعل الأمر من الفعل المضعف ــ :"وإذا أسند إلى الضمير المستتر جاز فيه الأمران الإدغام والفك ، والفك أكثر استعمالا ، وهو لغة أهل الحجاز قال الله تعالى : ﴿واغضض من صوتك﴾[2] ، وسائر العرب على الإدغام ولكنهم اختلفوا في تحريك الآخر ، فلغة أهل نجد فتحُهُ قصدا إلى التخفيف ، ولأن الفتح أخو السكون المنقول عنه وتشبيها له بنحو أين وكيف ، مما بنى على الفتح وقبله حرف ساكن فهم يقولون غض وظل وخف"[3] .

يقول ابن جنى :"فجعلوا الألف الخفيفة في التثنية الكثيرة ، وجعلوا الواو الثقيلة في الجمع القليل ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون"[4] ويقول أيضا : "لم يقل فى نحو : رأيتها ونظرت إليها بإثبات الألف ، وذلك لخفة الألف وثقل الواو"[5] .

ويقول ابن السراج " وهذه الثلاثة أخف الحروف لاتساع مخرجها"[6]

وخفة الفتحة على الفاء والعين هو الذي جعل بناء(فَعَل) أكثر الأبنية شيوعا ودورانا على الألسنة ، لذا لم تسكن العين في هذا البناء ، قال

---

(١) الخصائص ١/٦٠ .

(٢) من الآية ١٩من سورة لقمان .

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية ٤/٢٧٤ .

(٤) سر صناعة الإعراب ٢/٧١٨ .

(٥) السابق ٢/٧٢٧ .

(٦) الأصول في النحو ٢/٤٠٤ .

سيبويه : "وليس شيء أكثر في كلامهم من (فَعَل) ألا ترى أن الذي يخفف (عَضُدا) و(كَبِدا) لا يخفف (جَمَلا)"[١] .

قال المبرد :" ولا يجوز في مثل ذَهَب أن تسكن ، ولا في مثل جَمَل ، لا يسكن ذلك اسما ولا فعلا لخفة الفتحة ، وثقل الضمة والكسرة ، ألا ترى أنك تقول : هذا زيد ومررت بزيد ، وتبدل في النصب من التنوين ألفا تقول: زيدا ؛ لأن الفتحة لا علاج فيها ، ولذلك تقول : هذا قاض فاعلم ، ومررت بقاض يا فتى ، ولا تحرك الياء المكسور ما قبلها بضمة ولا كسرة ، وتقول: رأيت قاضيا"[٢].

قال ابن السراج :"والذين يقولون في عَضُدٍ : عَضْدٌ ، وفي فَخِذٍ : فَخْذٌ ، إنما يفعلون هذا إذا كانت العين مكسورة أو مضمومة فإذا انفتحت لم يسكنوا"[٣] .

قال الرضي :"ولا يجوز أن يكون أصل (ليْس) فتح الياء ؛ لأن المفتوح لا يخفف"[٤] .

وقال ــ أيضا ــ :"وإذا توالت الفتحتان لم تحذف الثانية تخفيفا لخفة الفتحة ، وأما قوله[٥] :

وما كل مبتاع ولو سَلَف صفقه براجع ما قد فاته برداد

فشاذ ضرورة "[٦] .

حتى إذا ورد في الكلمة الواحدة صورتان إحداهما مفتوحة والأخرى ساكنة جعلهما البصريون لغتين ولم يجعلوا الساكنة مخففة عن المتحركة المفتوحة لأن الفتحة خفيفة فلم تخفف بالتسكين ، ويؤكد هذا قول المبرد :"فأما قولهم في الصدر : قَصّ وقَصَص ، فليس قَصّ مدغما من قولك : قَصَص ، ولكنهما لغتان يعتوران الاسم كثيرا فيكون على فَعْل وفَعَل ، وذلك قولهم : شَعَر وشَعْر ، ونَهَر ونَهْر ، وصَخَر وصَخْر"[٧] .

وقد وردت قراءات بسكون العين وفتحها ، فخرجها ابن جني كلها على أنهما لغتان ولا يجوز أن تكون الساكنة العين مخففا من المفتوحة ، من ذلك :

---

(١) الكتـــاب ٣٧/٤ .

(٢) المقتضب ٢٥٥/١ .

(٣) الأصول ٣٦٥/٢

(٤) شرح الرضي على الشافية ٤٢/١ .

(٥) البيت في المحتسب ٥٣/١ ، ٢٤٩/١ ، ٢٧٤/١ ، شرح الرضي على الشافية ٤٤/١ .

(٦) شرح الرضي على الشافية ٤٤/١ .

(٧) المقتضب ٣٣٦/١ ، وانظر الكتاب ٣٩٩/٢ .

ـ قوله تعالى : (في قلوبهم مرَض) حيث قرأ أبو عمرو : (مَرْض) بسكون الراء[١] .

قال ابن جني:"لا يجوز أن يكون (مرْض) مخفف من (مرَض) لأن المفتوح لا يخفف ، وإنما ذلك في المكسور والمضموم كـ(إبِل) و(فخِذ) و(طُنُب) و(عَضُد) ، وما جاء عنهم من ذلك في المفتوح فشاذ لا يقاس عليه نحو قوله :

وما كل مبتاع ولو سَلَف صفقُه يراجع ما قد فاته برداد

يريد : سلف ، فأسكن مضطرا ، ..... ، وهذا ونحوه قد جاء في الضرورة ، والقرآن يُتَخَيَّر له ولا يُتَخَيَّر عليه ، وينبغي أن يكون (مَرْض) هذا الساكن لغة ، في (مَرَض) المتحرك ، كالحلْب والحلَب ، والطرْد والطرَد ، والشّلّ والشلل ، والعيْب والعَاب ، والذّيْم والذّام ، وقد دللنا في كتابنا الخصائص على تقاود الفتح والسكون ، ولأنهما يكادان يجريان مجرى واحدا في عدة أماكن"[٢] .

ـ قوله تعالى : ﴿حتى يلِج الجمل﴾[٣] ، حيث قرأ أبو السّمال (الجَمْل) مفتوحة الجيم ساكنة الميم[٤] ، قال ابن جني :"وأما (الجَمْل) فبعيد أن يكون مخفف من المفتوح لخفة المفتوح"[٥] .

ـ قوله تعالى : ﴿أمنَة نعاسا﴾[٦] ، حيث قرأ ابن محيصن : (أمْنة) بسكون الميم[٧] ، قال ابن جني :"لا يجوز أن يكون (أمْنة) مخففا من (أمَنة) كقراءة الجماعة من قِبَل أن المفتوح في نحو هذا لا يسكن كما يسكن المضموم والمكسور[٨] لخفة الفتحة"[٩] .

حتى بالغ الكوفيون في ذلك فجعلوا المفتوح العين فرعا عن ساكنها ورأوا هذا قياسا في كل (فعْل) مفتوح الفاء حلقيا ساكنا وذلك لمناسبة حرف

---

(١) المحتسب ٥٣/١ .

(٢) المحتسب ٥٣/١ ، ٥٤ .

(٣) من الآية ٤٠ من سورة الأعراف .

(٤) المحتسب ٢٤٩/١ .

(٥) المحتسب ٢٤٩/١ .

(٦) من الآية ١١ من سورة الأنفال .

(٧) المحتسب ٢٧٣/١ .

(٨) ورد خطأ في الكتاب (المضموم في المكسور) والصواب ما أثبت .

(٩) المحتسب ٢٧٤/١ .

الحلق للفتح"[1] ، قال الرضي :"وإن كان عين (فَعْل) المفتوح الفاء حلقيا ساكنا جاز تحريكه بالفتح نحو : الشَّعْر والشَّعَر ، والبَحْر والبحَر ، ومثلهما لغتان عند البصريين في بعض الكلمات ، وليست إحداهما فرعا للأخرى[2] .

حتى إن سيبويه عند حديثه عما يسكن من غير الثلاثي حملا على الثلاثي لما ورد من الأمثلة ما يمكن أن يكون أصله الفتح وهو الفعل (انطلقَ) بفتح القاف وسكون اللام ، فمن الممكن أن يكون أصله انطلقَ ، بفتح اللام والقاف فعلا ماضيا ، سارع سيبويه إلى إثبات الكسر في اللام وأنها ليست مفتوحة ولم يجعلها فعلا ماضيا بل جعلها فعل أمر الأصل فيه : انطلِقْ بكر اللام وسكون القاف ، فلما سكنت اللام تحركت القاف تخلصا من التقاء الساكنين ، وهو معنى قوله :" ومن ذلك قولهم : انطلقَ ، بفتح القاف لئلا يلتقي ساكنان" ، فقوله (لئلا يلتقي ساكنان)[3] يدل على أن أصل القاف السكون ولا يكون الأصل فيها السكون إلا إذا كانت فعل أمر ، وإذا كانت فعل أمر كانت اللام مكسورة ، وبذلك يصل سيبويه إلى أن التخفيف لا يقع في مفتوح العين .

سادسا : التخفيف بتسكين عين الفعل المبني للمجهول :

وتكون حركاته ضم ثم كسر ، أي ما كانت فاؤه مضمومة مع كسر العين وهذا تسكين العين فيه أولى ، قال سيبويه :"وقالوا في مثل : لمْ يُحْرَمْ مَنْ فُصِدَ له[4] ، وقال أبو النجم[5] :

لوْ عُصْرَ مِنْهُ البَانُ والمِسْكُ انْعَصَرَ

يريـد : عُصِر"[6] .

ويذكر سيبويه لهذا التسكين علتين :

---

(١) شرح الشافية للرضي ٤٧/١ ، والرضي هنا يذكر أن الكوفيين بالغوا في رفضهم أن تخفف الفتحة بالسكون في حين أن ابن منظور في اللسان (سلف) ذكر أنهم أجازوا ذلك حيث يقول :"وقوله :

وما كل مبتاع ولو سَلَف صفقه براجع ما قد فاته برداد

إنما أراد (سلفَ) فأسكن للضرورة ، وهذا إنما أجازه الكوفيون".

(٢) شرح الشافية للرضي ٤٧/١ .

(٣) الكتاب ١١٥/٤ .

(٤) الفصيد : دم يُجعل في مِعى من فصْدِ عرق البعير ثم يُشوى ويُطعمه الضيف في الأزمة ، يقال : من فُصِدَ البعير له فهو غير محروم ، ويقال : من فُصِد له ــ بتسكين الصاد تخفيفا ــ ويقال : فُزد له بالزاي ، يضرب في القناعة باليسير . مجمع الأمثال ٣ / ١١٣ .

(٥) تقدم ص .

(٦) الكتاب ١١٣/٤ ، ١١٤ .

أولاهما : أن الضمة من الواو والكسرة من الياء ، وكل منهما ثقيلة بمفردها فإذا اجتمعا كان ذلك أشد ثقلا حتى إنهم قالوا : إذا اجتمعت الواو والياء والأولى منهما متأصلة ذاتا وسكونا انقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، فإذا التقت الضمة مع الكسرة فكأنه التقت الواو مع الياء ، ولا سبيل إلي التخفيف إلا بتغيير الثاني فكان التسكين مسلك التخفيف ولذلك لجئوا إليه كراهية التقاء الواو مع الياء ، وهو ما عبر عنه سيبويه بقوله : "وكرهوا في (عُصِر) الكسرة بعد الضمة كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع"[1] .

وتبعه الرضي قائلا :"فليس التخفيف في مثله لكراهة الانتقال من الأخف إلى الأثقل كما كان في كتِف وعضُد ، كيف والكسرة أخف من الضمة والفتحة أخف من الكسرة ؟! بل إنما سكن كراهة توالي ثقيلين في الثلاثي المبني على الخفة ، فسكن الثاني لامتناع تسكين الأول ولأن الثقل من الثاني حصل لأنه لأجل التوالي"[2] .

الأخرى : أن هذا البناء خاص بالفعل المبني للمجهول ، وهو فرع عن المبني للمعلوم ، فكرهوا أن يكون الفرع أثقل من الأصل فيكون ذلك انتقالا من الخفة إلى الثقل وهو معنى كلامه :"أنه ليس من كلامهم إلا في هذا الموضع من الفعل ، فكرهوا أن يحولوا ألسنتهم إلى الأثقل"[3] .

ومن هذا النحو قولهم : غُزْي ، والأصل تحريك العين ، قال سيبويه :"ومثل ذلك : غُزْي الرجل ، لا تحول الياء واوا ؛ لأنها إنما خففت ، والأصل عندهم التحرك"[4] .

سابعا : تسكين غير الثلاثي :

ذكر سيبويه أن تسكين العين ليس قاصرا على الثلاثي وإنما قد يقع في غير الثلاثي حملا على الثلاثي ، بمعنى أنه إذا كان يجوز تخفيف عين الثلاثي الذي على وزن (فَعِل) بكسر العين فإنه كذلك يجوز تسكين غير الثلاثي إذا نزل هذه المنزلة أي إذا تتابعت في غير الثلاثي ثلاثة أحرف وكانت على مثال (فَعِل) ، قال سيبويه :"ومما أشبه الأول فيما ليس على ثلاثة أحرف قولهم : أراك منتقخا ، يسكن الفاء يريد : منتفِخا ، فما بعد النون بمنزلة (كبد)[5] .

---

(١)الكتاب ٤/١١٣ ، ١١٤ .
(٢) شرح الشافية ١/٤٤ .
(٣) الكتاب ٤/١١٣ ، ١١٤ .
(٤) الكتاب ٤/١١٦ .
(٥) الكتاب ٤/١١٥ .

وعبارة سيبويه :" فما بعد النون بمنزلة (كبد)" أي ما بعد حرف النون الساكنة من كلمة (منتفخا) وهو (تَفِخ) على وزن (كبِد) فلذلك جاز الإسكان فيه .

ومما سكن من غير الثلاثي حملا على الثلاثي ما ذكره سيبويه من قولهم : انطلْق ، يريدون : انطلِقْ ، وذلك أن ما بعد النون الساكنة كذلك وهو (طلِق) على وزن (كبِد) فجاز فيه الإسكان ، قال سيبويه :"ومن ذلك قولهم : انطلقَ ، بفتح القاف لئلا يلتقي ساكنان كما فعلوا ذلك بأبين وأشباهها ، حدثنا بذلك الخليل عن العرب وأنشدنا بيتا لرجل من أزد السراة[1] :

عجبت لمولود وليس له أب وذي ولد لم يلْدَه أبوان

وسمعناه من العرب كما أنشده الخليل ، ففتحوا الدال كي لا يلتقي ساكنان ، وحيث أسكنوا موضع العين حركوا الدال"[2] .

وكذلك (لم يلِده) لما جاءت على وزن (كَبِد) سكنوا وسطها فالتقى ساكنان لأن الفعل مجزوم لـ(لم) فاضطروا لتحريك الآخر بالفتحة تخلصا من التقاء الساكنين ، وهو معنى قوله :" ففتحوا الدال كي لا يلتقي ساكنان ، وحيث أسكنوا موضع العين حركوا الدال" .

ومن الأمثلة التي أوردها سيبويه يبدو أنهم لم يكونوا يخففون من غير الثلاثي وإنزاله منزلة الثلاثي إلا ما كان على وزن (كَبِد) أي (فَعِل) بكسر العين ، ولما ورد من الأمثلة ما يمكن أن يكون أصله الفتح وهو الفعل (انطلق) بفتح القاف وسكون اللام ، فمن الممكن أن يكون أصله انطلقَ ، بفتح اللام والقاف فعلا ماضيا ، سارع سيبويه إلى إثبات الكسر في اللام وأنها ليست مفتوحة ولم يجعلها فعلا ماضيا بل جعلها فعل أمر الأصل فيه : انطلِقْ بكر اللام وسكون القاف ، فلما سكنت اللام تحركت القاف تخلصا من التقاء الساكنين ، وهو معنى قوله :" ومن ذلك قولهم : انطلقَ ، بفتح القاف لئلا يلتقي ساكنان" .

وينحو الفارسي منحى سيبويه في جواز إسكان عين الكلمة إذا كان مضموما أو مكسورا في الثلاثي وما نزل منزلة الثلاثي الذي على (فعِل)

---

(١) البيت من الطويل ، وهو في الكتاب ٢٦٦/٢ ، ١١٥/٤ ، الخصائص ٢٣٣/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٤ ، ١٢٣/٩ ، ١٢٦ ، التصريح بمضمون التوضيح ٧٠/٣ ، والشاهد في قوله (لم يلْدَه) بسكون اللام وفتح الدال ، والأصل (يلِدْه) بكسر اللام وسكون الدال ، فلما اضطر الشاعر إلى تسكين اللام التقى ساكنان فحرك الدال للتخلص من التقاء الساكنين فحركها بحركة أقرب المتحركات منه وهو الياء ؛ لأن اللام حاجز سكان غير حصين فأشبه أين وكيف . انظر سيبويه ٢٦٦/٢ .

(٢) الكتاب ١١٥/٤ .

بكسر العين ، ويسمي حركة العين حركة بناء ، ويجعلها قسمين ويضيف إلي ما قاله سيبويه قسما جديدا ، حيث ذكر أن هذا التسكين يمكن أن يقع فيما تركب عل هذا المثال ــ وهو (فعِل) ــ من كلمتين ، يقول الفارسي :" وحركة البناء التي تسكن على ضربين :

أحدهما : أن يكون الحرف المسكن من كلمة حرفين نحو : فَخِذ وسَبُع وإبل وضُرب وعَلِم ، يقول من يخفف : سبْع وفخْذ ، وعلْم ، وضرْب .

والآخر : أن يكون هذا المثال من كلمتين ، فيسكن على تشبيه المنفصل بالمتصل كما جاء ذلك في مواضع من كلامهم نحو الإمالة والإدغام ، وذلك قولهم : أراك منتقْخا ، ويخش الله ويتَّقْه ، ومن ذلك قول العجاج[1] :

فبات منتصبا وما تكردسا

ألا ترى أن (تفخا) من (منتفخ) مثل كتِف ، وكذلك (تَقِه) من (يتقه) وكذلك ما أنشده أبو زيد من قوله[2] :

قالت سليمى اشترْ لنا سويقا

فنزل مثل كتف .

فأما حركة البناء فلا خلاف في تجويز إسكانها في نحو ما ذكرنا من قول العرب"[3].

فهو قد جعل القسم الثاني وهو ما يمثل وزن (فعِل) مكونا من كلمتين مثل (تقه) من قوله (يتّقه) فما بعد التاء الساكنة هو (تقِه)على وزن فَعِل ونلاحظ أن الهاء ليست من أحرف الكلمة إنما هي ضمير نصب ونزلت الهاء منزلة

---

(١) البيت من الرجز ، وهو في الحجة للفارسي ٣٠٠/١ ، الخصائص ٣٣٨/٢ ، اللسان (نصب)و(نصص) ، قال :" أراد: مُنْتَصِبا، فلما رأى نَصِبا من مُنْتَصِبٍ، كفَخِذٍ، خففه تخفيف فَخِذٍ، فقال: مُنْتَصْبا" .اللسان (نصب) .

(٢) البيت من الرجز ، وهو للعذافر الكندي ، وتمامه :

وهات خبز البر أو سويقا

الحجة للفارسي تح هنداوي ٦٣/١ ، ٣٠٠ ، الخصائص ٣٤٠/٢ ، المحتسب ٣٦٠/١ ، ٣٦١ ، البحر المحيط ٤٨٦/٦ ، شرح الرضي على الشافية ٢٩٨/٢ ، وفي اللسان (بخس) :" البَخْسُ من الزرع: ما لم يُسْقَ بماءٍ عِدّ إنما سقاه ماء السماء؛ قال أبو مالك: قال رجل من كندة يقال له العُذافة وقد رأيته:

قالتْ لِبَيْني: اشْتَرْ لنا سَوِيقا ... وهاتِ بُرَّ البَخْسِ أو دَقِيقا ،

واعْجَلْ بِشَحْمٍ نَتَّخِذْ حُرْنِيقا ... واشْتَرْ فَعَجِّلْ خادِماً لَبِيقا،

واصْبُغْ ثِيابي صِيَغاً تَحْقِيقا ... مِن جَيِّدِ العُصْفُر لا تَشْرِيقا

بزعْفَرَانٍ، صِيَغاً رَقِيقا

قال: البَخْسُ الذي يزرع بماء السماء".

(٣) الحجة للفارسي تح هنداوي ٣٠٠/١ .

الجزء من الكلمة في تصوير وزن فَعِل ، وكذلك نحو : اشْتَر لنا ، فما بعد الشين يصور وزن (فَعِل) وهو (تَرلَ) مع ملاحظة أن اللام ليست من حروف الكلمة وإنما هي حرف جر ولكنها نزلت مع الباقي من الكلمة الأولى منزلة الجزء في تصوير وزن (فَعِل) ولذا جاز التخفيف بالإسكان .

ثم يأتي ابن جني فيزيد المسألة إيضاحا غير أنه لم يخرج عما قاله سيبويه والفارسي ونهج نهج الفارسي في التقسيم حيث يقول :"وأما ما كان متحركا ثم أسكن فعلى ضربين : متصل ومنفصل ، فالمتصل : ما كان ثلاثيا مضموم الثاني أو مكسوره ،.....، وقد جاء هذا فيما كان على أكثر من ثلاثة أحرف ، قال العجاج :

فبات منتصبا وما تكردسا

وحكى صاحب الكتاب : أراك منتقخا ، وقالوا في قول العجاج[1] :

بسَبْحَل الدفين عيسجور

أراد : سِبَحْل ، فأسكن الباء وحرك الحاء وغير حركة السين ، .....، وأما المنفصل فإنه شبه بالمتصل ،.....، وعليه قراءة بعضهم :"إنه من يتَّقْ ويصبر فإن الله" وذلك أن قوله (ـتَّق وَ) بوزن عَلِمَ ، وأنشد أبو زيد :

قالت سليمى اشترْ لنا سويقا

لأن (ـتَرلَ) كعلم ، ومنها[2] :

فاحذر ولا تَكْتَرْ كَريًّا أعوجا"[3] .

وهنا نرى ابن جني أكثر صوابا من الفارسي حيث جعل الإسكان في (منتفخا) ونحوه مما كان على أكثر من ثلاثة أحرف مما نزل منزلة الثلاثي على وزن(فَعِل) في حين أن الفارسي ذكر هذه الأمثلة في القسم الذي جعله للمكون من كلمتين فسوى الفارسي بين (منتفخا) وبين (ومن يتقْ ويصبر) حين قال :"(ألا ترى أن (تفخا) من (منتفخ) مثل كتِف ، وكذلك (تَقِه) من (يتقه)"

---

(١) البيت في الخصائص ٣٣٩/٢ ، وفي اللسان (سبحل) :" لسِّبَحْل الرِّبَحْلُ الراحِلةُ الفَحْلُ وحكى اللحياني أيضاً إنَّه لسبَحْل ربَحْلٌ أي عظيم قال وهو على الاتساع ولم يُفسِّر ما عنى به من الأنواع وزقٌّ سَبَحْل طويل عظيم وكذلك الرّجل وضَرْعٌ سِبَحْلٌ عظيم؛ وقول العجاج :

بسَبْحَل الدَّفِّين عَيْسَجُور

قال ابن جني أراد بسِبَحْل فأسكن الباء وحَرَّك الحاء وغَيَّر حركة السين الليث السَّبَحْلُ هو الشِّبْل إذا أدْرَكَ الصيد" .

و(ضخخ) وفيه :" ، وانظر اللسان (ضخخ) .

(٢) البيت من وهو في الخصائص ٣٤٠/٢ .

(٣) الخصائص ٣٣٨/٢ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

المبحث الثاني
تسكين حركة الإعراب

إن الحديث عن تسكين لام الكلمة يقتضي الحديث عن العلامة الإعرابية وأهميتها ؛ لأن حركة لام الكلمة إما أن تكون حركة بناء أو حركة إعراب ، ولحركة الإعراب مكانة خاصة عند النحويين نشير إلى ذلك بإيجاز :

أهمية علامة الإعراب :

تعد العلامة الإعرابية إحدى القرائن الدالة على المعنى والمرشدة إليه ، فمن خلالها يتم التفريق بين الفاعل والمفعول وغير ذلك ، ولذا يعرف ابن يعيش الإعراب بقوله :"الإعراب : الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم"(١) .

ويبين ابن جني أهمية هذه العلامة بقوله :"ألا ترى أنك إذا سمعت : أكرم سعيدٌ أباه ، وشكر سعيدا أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه"(٢) .

وقد تعلق النحويون بعلامة الإعراب وجعلوا الكلام بدونها مستبهما غير واضح الدلالة ، وضربوا لذلك أمثلة ، يقول ابن فارس : "الإعراب هو الفارق بين المعاني ، ألا ترى أن القائل إذا قال : ما أحسن زيد ، لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب ، وكذا إذا قال : وجهك وجهٌ حرٌ ، ووجهك وجهُ حر ، وما أشبه ذلك من الكلام"(٣) .

ثم يضرب ابن قتيبة الأمثلة المؤكدة على أهمية علامة الإعراب ودلالة الحركة الإعرابية على المعنى فيقول ــ عن اللغة العربية ــ :"ولها الإعراب الذي جعله الله وشيا لكلامها وحلية لنظامها وفارقا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب ، ولو أن قائلا قال : هذا قاتلٌ أخي ، بالتنوين ، وقال آخر : هذا قاتلُ أخي ، بالإضافة لدل التنوين على أنه لم يقتله ، ودل حذف التنوين على أنه قد قتله ، .....، وقد قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ : "لا يُقتل قرشي صبرا بعد اليوم " فمن رواه جزما أوجب ظاهر الكلام للقرشي ألا يقتل إن ارتد ولا يقتص منه إن قتل ، ومن رواه رفعا انصرف التأويل إلى

---

(١) شرح المفصل ابن يعيش ٧٢/١ .
(٢) الخصائص ٣٥/١ .
(٣) الصاحبي ص ٣١ .

الخبر عن قريش أنه لا يرتد منها أحد عن الإسلام فيستحق القتل ، أفما ترى أن الإعراب كيف فرق بين هذين المعنيين"[١] .

وقد ذكر الزجاج أن الأسماء لما اشتركت في صلاحيتها للدلالة على معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة ولم يكن فيها في نفسها شيء يدل على هذه المعاني ويفرق بينها جعلت العلامة الإعرابية دالة على هذه المعاني ويوضح هذا قوله :"إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ــ جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا : ضرب زيدٌ عمرًا ، فدلوا برفع (زيد) على أن الفعل له ، وبنصب (عمرو) عن أن الفعل واقع به ، وقالوا : ضُربَ زيدٌ ، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على الفعل ما لم يسم فاعله وأن المفعول قد ناب منابـــه ، وقالوا : هذا غلام زيدٍ ، فدلوا بخفض (زيد) على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعـــول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني"[٢] .

وقال ابن فارس ــ في هذا المضمار ــ:"فأما الإعراب فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلا لو قال : ما أحسن زيد ، غير معرب ، أو : ضرب عمر زيد ، غير معرب لم يوقف على مراده ، فإذا قال : ما أحسنَ زيدًا أو ما أحسنَ زيدُ أو ما أحسنُ زيدٍ أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده ، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها ، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني"[٣].

يقول الرضي :"وذلك لأن الاسم إما أن يبنى لعدم موجب الإعراب أعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والإضافة"[٤].

فهو يرى أن الذي أوجب الإعراب تعاقب المعاني ، والإعراب هو الفارق بين هذه المعاني ، وعلى ذلك فهناك ارتباط وثيق بين المعنى والإعراب ، ولذا ذهب بعض النحويين إلى أن الإعراب معنوي وأن الحركات إنما هي دلائل عليه ، وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الأعلم وكثير من المتأخرين[٥] .

---

(١) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ١٤ ، ١٥ .

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٦٩ ، ٧٠ .

(٣) الصاحبي لابن فارس ص١٦١ .

(٤) شرح الكافية للرضي ٥٣/١ .

(٥) الأشباه والنظائر للسيوطي ٨٦/١ . ولم يخالف في أن الإعراب جاء فارقا بين المعاني النحوية ودالا عليها غير قطرب حيث قال :"وإنما أعربت العرب

وهذه إشارة سريعة بينت منزلة الحركة الإعرابية عند النحويين ودلالتها على المعنى عندهم مما جعل حذفها أمرا مستنكرا .

نماذج من تسكين حركة الإعراب :

ورد تسكين حركة الإعراب في الشعر والنثر ، ومما ورد من ذلك :

قول الشاعر[1] :

رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من المئزر

وقول الشاعر[2] :

إذا اعوججن قلت صاحبْ قوم بالدو أمثال السفين العوم

وقول الشاعر:

فاليوم أشربْ غير مستحقبٍ إثماً من الله ولا واغلٍ

وقول الشاعر[3] :

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى ولا تعرفكم العرب[4]

=كلامها لأن الاسم حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولا بين أربعة أحرف متحركة ؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون ، وتذهب المهلة من كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان " . الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٧٠ ، ٧١ ، انظر اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٥٥ ، ٥٦ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ١/٩٣ .

(١) البيت من السريع وهو للأقيشر الأسدي ، وكان قد سكر فبانت عورته فضحكت منه امرأة فقال أبيات منها هذا البيت وهو في ديوانه ص ٤٣ ، الكتاب ٤/٢٠٣ ، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/٢٨٥ ، الحجة للفارسي ١/ ٣٠١ ، الخصائص ١/٧٤ ، ٢/٣٤٠ ، ٣/٩٥ ، المحتسب ١/١١٠ ، رصف المباني ص٣٢٧ ، شرح بانت سعاد لابن هشام تحقيق د/شعبان زين العابدين ص ١٣٧ ، تخليص الشواهد لابن هشام ص٦٣ ، شرح الرضي على الكافية ٢/٢٧٣ ، همع الهوامع ١/١٨٤ .

(٢) البيت في الكتاب ٤/٢٠٣ ، الحجة للفارسي ١/٣٠١ ، الخصائص ١/٧٥ ، ٢/ ٣١٧ ، اللسان (عوم) .

(٣) البيت لجرير في ديوانه ص٤٩ ، شرح ديوان جرير ص٤٦ ، الحجة للفارسي ١/٣٠١ ، الخصائص ١/٧٤ ، ٢/٣١٧ ، ٣٤٠ ، المحتسب ١/١١٠ ، البحر المحيط ٦/٢٨١ .

(٤) والبيت في هجاء بني العم ، وذلك لأنه لما تواعد جرير والفرزدق بالمربد للهجاء اقتتلت بنو العم يربوع وبنو مجاشع فأمدت بنو العم مجاشع وجاءوهم

ومما ورد من الشواهد القرآنية على ذلك ما يلي :

ـ قرأ أبو عمرو بن العلاء قوله تعالى : (يأمركم) و(يأمرهم)و(تأمرهم) و(ينصركم) و(يشعركم)و(إلى بارئكم) في رواية السوسي عن اليزيدي بإسكان حرف الإعراب من هذه الكلمات[١] .

ـ قرأ الأعمش قوله تعالى : ﴿ومن يتخذ الشيطان وليا من دون الله فقد خسر خسرانا مبينا يعدُهم ويمنيهم وما يعدُهم الشيطان إلا غرورا﴾[٢] ، (يعدْهم) بسكون الدال[٣] .

ـ قرأ الحسن قوله تعالى : ﴿وما يشعرُكم أنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾[٤] (يشعرْكم) بسكون الراء[٥] .

ـ قرأ مسلمة بن محارب قوله تعالى : ﴿وإذ يعدُكم الله إحدى الطائفتين﴾[٦] ، (يعدْكم) بسكون الدال[٧] .

=وفي أيديهم الخشب فطردوا بني يربوع ، فقال جرير : من هؤلاء ؟ قالوا : بنو العم ، فقال جرير يهجوهم :

ما للفرزدق عز يلوذ به إلا بني العم في أيديهم الخشب

سيروا بني العم ....

والشاهد في قوله (ولا تعرفكم) حيث سكن الفاء وهو حرف إعراب للضرورة ، وهو في الأصل مرفوع .

(١) السبعة ١٥٥، ١٥٦ ، النشر ٢/ ٢١٢ ، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص٧٧ ، ٧٨ ، الحجة في القراءات لأبي زرعة ص٩٦ ، الإقناع في القراءات السبع ص٣٥٥ ، غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي ص٤١ ، إتحاف فضلاء البشر للبنا الدمياطي ص١٧٨ ، المنح الإلهية في جمع القراءات السبع من طريق الشاطبية ، خالد بن محمد الحافظ العليمي ص ٧٧، ٧٨ ، معجم القراءات ١٠٠/١، ١٠١ وقد أخطأ إذ قال ١٠١/١ :"وقرأ أبو عمرو واليزيدي وسيبويه والسوسي وعبد الوارث والداني والفارسي وابن طاهر بالإسكان (بارئكم) " في حين أنه ذكر في الصفحة السابقة ١٠٠/١ أن سيبويه روى عن أبي عمرو الاختلاس ، وأيضا فقد ذكر هنا أن اليزيدي قرأ بالإسكان في حين أن اليزيدي روى الإسكان عن أبي عمرو ولم يقرأ به بل خالف أبا عمرو هنا وقرأ بالإشباع واختاره . انظر : الإقناع في القراءات السبع ص٣٥٥ ، ٣٥٦ .

(٢) من الآيتين ١١٩ ، ١٢٠من سورة النساء .

(٣) المحتسب ١٩٩/١ .

(٤) من الآية١٠٩ من سورة الأنعام .

(٥) المحتسب ٢٢٧/١ .

(٦) من الآية ٧ من سورة الأنفال .

(٧) المحتسب ٢٧٣/١ .

ـ قرأ الحسن قوله تعالى: ﴿لعلهم يتقون أو يحدث لهم ذكرا﴾[1] ، (يحدثْ) بسكون الثاء[2] .

ـ قرأ طلحة بن سليمان قوله تعالى :﴿ أليس ذلك بقادر على أن يحييَ الموتى﴾[3] ،(يحيي) بسكون الياء الأخيرة[4] .

ـ قـرأ الحسن قوله تعالى : ﴿ إلا أن يعفون أو يعفوَ الذي بيده عقدة النكاح﴾[5] ، (يعفو) بإسكان الواو[6] .

ـ قرأ طلحة بن سليمان قوله تعالى :﴿ أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوأة أخي﴾ [7] ، (فأواريْ) بإسكان الياء[8] .

ـ قرأ الأشهب العقيلي قوله تعالى : ﴿أتذر موسى وقومه ليفسدوا في الأرض ويذرك وآلهتك﴾[9] ،(ويذرْك) بتسكين الذال[10] .

موقف النحويين من تسكين لام الكلمة :

ولم تتفق كلمة النحويين حول تسكين حرف الإعراب على النحو التالي :

أولا : **موقف سيبويه ومن وافقه من النحويين :**

أجاز سيبويه إسكان حركة الإعراب في الشعر دون النثر ، وذلك لضرورة الشعر ، وذكر لذلك شواهد ، يقول سيبويه :" باب الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع والحركة كما هي ، فأما الذين يشبعون فيمططون وعلامتها واوٌ وياءٌ وهذا تحكمه لك المشافهة ، وذلك قولك : يضربها ومن مأمنك ، وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً وذلك قولك: يضربها ومن مأمنك يسرعون اللفظ ، ومن ثم قال أبو عمرو: ﴿إلى بارئكم﴾. ويدلك على أنها متحركة قولهم : من مأمنك فيبينون النون فلو كانت ساكنة لم تحقق النون ، ولا يكون هذا في النصب لأن الفتح أخف عليهم كما لم يحذفوا الألف حيث حذفوا الياءات ، وزنة الحركة ثابتة كما

---

(١) من الآية ١١٣ من سورة طه .

(٢) المحتسب ٥٩/٢ .

(٣) من الآية ٤٠ من سورة القيامة .

(٤) المحتسب ٣٤٢/٢ .

(٥)من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة .

(٦) المحتسب ١٢٦/١ .

(٧)من الآية ٣١ من سورة المائدة .

(٨) المحتسب ٢٠٩/١ .

(٩) من الآية ١٢٧ من سورة الأعراف .

(١٠) المحتسب ٢٥٦/١ .

تثبت في الهمزة حيث صارت بين بين ، وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر شبهوا ذلك بكسرة فخذٍ حيث حذفوا فقالوا: فخذْ وبضمة عضدٍ حيث حذفوا فقالوا : عضد لأن الرفعة ضمة والجرة كسرةٌ ، قال الشاعر:

رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من المئزر

ومما يسكن في الشعر وهو بمنزلة الجرة إلا أن من قال : فخذ لم يسكن ذلك ، قال الراجز :

إذا اعوججن قلت صاحبْ قومٍ بالدو أمثال السفين العوم

فسألت من ينشد هذا البيت من العرب ، فزعم أنه يريد : صاحبي ، وقد يسكن بعضهم في الشعر ويشم وذلك قول الشاعر امرئ القيس:

فاليوم أشربْ غير مستحقبٍ إثماً من الله ولا واغلٍ

وجعلت النقطة علامة الإشمام ، ولم يجئ هذا في النصب لأن الذين يقولون: كبْدٌ وفخذٌ لا يقولون في جملٍ: جملٌ."[1] .

وفي نص سيبويه السابق أمور :

أولها : أنه أجاز إسكان حرف الإعراب إذا كان مرفوعا أو مجرورا في الشعر من أجل الضرورة الشعرية ، وإنما أجاز ذلك في حرف الإعراب إذا كان مرفوعا أو مجرورا لأن الضمة علامة الرفع والكسرة علامة الجر ، وقد سبق أنه يخفف مضموم العين ومكسورها دون المفتوح ، وهو ما عبر عنه بقوله :" وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر شبهوا ذلك بكسرة فخذٍ حيث حذفوا فقالوا : فخذْ وبضمة عضدٍ حيث حذفوا فقالوا: عضد لأن الرفعة ضمة والجرة كسرةٌ" .

ثانيها : أنه لا يجيز تخفيف المفتوح حتى في الشعر قياسا على تسكين العين وهو ما أشار إليه بقوله :"ولا يكون هذا في النصب لأن الفتح أخف عليهم كما لم يحذفوا الألف حيث حذفوا الياءات" .

وهو ما أيده الفارسي حيث قال :" وهذا الاختلاس والتخفيف إنما يكون في الضمة والكسرة ، فأما الفتحة فليس فيها إلا الإشباع ، ولم تخفف الفتحة بالاختلاس كما لم تخفف بالحذف في نحو : جَمَل وجَبَل ، كما خفف نحو : سَبُع وكَتِف ، وكما لم يحذفوا الألف في الفواصل والقوافي من حيث حذفت الياء والواو فيهما نحو : ﴿والليل إذا يسر﴾[2] ، وقوله[3] :

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٠٢ ــ ٢٠٤ .

(٢) الآية ٤ من سورة الفجر .

(٣) جزء من بيت من الكامل وتتمته :

فلأنتَ تفري ما خلقت وبعـــــــــــضُ القوم يَخْلُقُ ثم لا يفري

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٥٦ ، الكتاب ٢٨٥/٤ ، ٢٠٩ ، المنصف ٧٤/٢ ، ٢٣٢ ، اللسان (فرا) ، البحر المحيط ٩٣/١ .

ثـم لا يفـــر

وكما لم يبدل الأكثر من التنوين الياء ولا الواو في الجر والرفع كما أبدلوا الألف في النصب"[1].

غير أن ابن جني قد أورد شاهدا على تسكين المفتوح في الشعر(٢) ، وهو قول الراعي[3]:

تأبى قضاعة أن تعرفَ لكم نسبا
وابنـا نـزار فأنتـم بَيْضـــة البلـــد

وقد تقدمت ذكر قراءات ورد فيها تخفيف المفتوح .

ثالثها : **أما في النثر فلا يجيز سيبويه إسكانه مطلقا سواء أكانت حركة الإعراب ضمة أم كسرة أو فتحة ؛ لأنه لا ضرورة تلجئ إلى ذلك في النثر ولأن حركة الإعراب لها من الأهمية ما يحول بينها وبين الحذف لأنها فارقة بين المعاني ودالة عليها ، وهو ما دل عليه قوله " وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر" ، حيث خص الشعر بجواز التسكين دون النثر .**

---

(١) الحجة للفارسي ٣٠٣/١ .
(٢) الخصائص ٧٤/١ وانظر : ٣٤١/٢ .
(٣) البيت من البسيط ، وهو في اللسان (دعا) وفيه :" بَـيْضَةُ العُقر مَثَلٌ يضرب، وذلك أن تُغْصَبَ الـجارية نَفْسها فتُقْتَضَ فتُـجَرَّب ببَـيضةٍ، وتسمى تلك البَـيْضةُ بَـيْضة العُقر. قال أبو منصور: وقـيل بَـيْضةُ العُقر بَـيْضَة يَبـيضُها الديك مرة واحدة ثم لا يعود، يضْرب مثلا لـمن يصنع الصَّنِـيعة ثم لا يعود لها. و بَـيْضة البلد: تَريكة النعامة. و بَـيْضةُ البلد: السَّيِّدُ؛ عن ابن الأعرابـي، وقد يُذَمُّ ببَـيْضة البلد؛ وأنشد ثعلب فـي الذم للراعي يهجو ابن الرِّقاع العاملـي:

لو كُنتَ من أحَدٍ يُهْجى هَجَوْتُكم يا ابن الرِّقاع، ولكن لستَ من أحَدِ
تَأبى قُضاعةُ لـم تَعْرِفْ لكم نَسَبًا وابْنا نِزار، فأنْتُمْ بَـيْضةُ البَلَدِ

أراد أنه لا نسب له ولا عشيرة تَـحْمِيه؛ قال: وسئل ابن الأعرابـي عن ذلك فقال: إذا مُدِحَ بها فهي التـي فـيها الفَرْخ لأن الظَّلِـيم حينئذ يَصُونُها، وإذا ذُمَّ بها فهي التـي قد خرج الفَرْخُ منها ورَمى بها الظلـيمُ فداسَها الناسُ والإبلُ. وقولهم: هو أذلُّ من بَـيْضة البَلد" ، وانظر اللسان : (بيض) ، وفي معجم الأمثال (باب ما جاء على أفعل) :"وقال ابن الأعرابي: بيضة البلد التي قد سار بها المثلُ هي بيضة النعامة التي تتركها فلا تهتدي إليها فتفسُدُ فلا يَقْرَبها شيء، والنعام موصوف بالسخف والمُوق والشرَاد والنفار، ولخفة النعام وسرعة هُويها وطَيرانها على وجه الأرض قالوا في المثل: شَالَتْ نَعَامَتُهم، وخَفَّتْ نعامتهم، وزَفَّ رَألُهم، إذا تركوا مواضِعَهم بجلاء أو موت".

رابعها : أن الحرف المتحرك له صورتان في النطق إما أن تشبع الحركة فتمط وتظهر ، وإما أن تختلس الحركة فينطق بها بسرعة فلا تظهر لكنها موجودة وحكمها حكم المشبعة ، وهو ما شرحه بقوله :"باب الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع والحركة كما هي ، فأما الذين يشبعون فيمططون وعلامتها واوٌ وياءٌ وهذا تحكمه لك المشافهة ، وذلك قولك : يضربها ومن مأمنك ، وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً وذلك قولك: يضربها ومن مأمنك يسرعون اللفظ" .

وهو ما أكده الفارسي بقوله : قال الفارسي :وهذا الاختلاس وإن كان الصوت فيه أضعف من التمطيط وأخفى فإن الحرف المختلس حركته بزنة المتحرك "[١]

خامسا : أنه جعل قراءة أبي عمرو بن العلاء (إلى بارئكم) من الاختلاس وليس من الإسكان ، وهو ما أكده بقوله :" ومن ثم قال أبو عمرو: " إلى بارئكم" ، ويدلك على أنها متحركة قولهم: من مأمنك فيبينون النون فلو كانت ساكنة لم تحقق النون" .

وأكد هذا الرأي أبو علي الفارسي بقوله :" وعلى هذا المذهب حمل سيبويه قول أبي عمرو (إلى بارئكم) فذهب إلى أنه اختلس الحركة ولم يشبعها فهو بزنة حرف متحرك" .

نقل ابن الجزري عن سيبويه قوله :"إن الراوي لم يضبط عن أبي عمرو ؛ لأنه اختلس الحركة فظن أنه سكن"[٢]

قال العكبري :"(إلى بارئكم) القراءة بكسر الهمزة ؛ لأن كسرها إعراب ، وروي عن أبي عمرو تسكينها فرارا من توالي الحركات ، وسيبويه لا يثبت هذه الرواية وكان يقول :"إن الراوي لم يضبط عن أبي عمرو ؛ لأن أبا عمرو اختلس الحركة فظن السامع أنه سكن"[٣].

قال السمين :"والمشهور كسر الهمزة لأنها حركة إعراب ، وروي عن أبي عمرو ثلاثة أوجه أخر : الاختلاس ، وهو الإتيان بحركة خفية ، والإسكان المحض، وهذه قد طعن عليها جماعة من النحويين ونسبوا روايها إلى الغلط على أبي عمرو ، قال سيبويه :"إنما اختلس أبو عمرو فظنه الراوي سكن ولم يضبط "[٤] .

واختار مذهب سيبويه كثير من النحويين ، يقول الزجاج :"وروي عن أبي عمرو ابن العلاء أنه قرأ (إلى بارئكم) بإسكان الهمز ، وهذا رواه

---

(١)الحجة ٣٠٢/١ ، ٣٠٣ .

(٢) النشر في القراءات العشر ٢١٣/٢ .

(٣) إملاء ما من به الرحمن ٣٧/١ .

(٤) الدر المصون ٢٢٦/١ ، ٢٢٧ .

سيبويه باختلاس الكسرة ، وأحسب أن الرواية الصحيحة ما روى سيبويه فإنه أضبط لما روى عن أبي عمرو ؛ لأن حذف الكسرة في مثل هذا وحذف الضم إنما يأتي باضطرار من الشعراء ، أنشد سيبويه – وزعم أنه مما يجوز في الشعر خاصة :

إذا اعوججن قلت صاحبْ قوِّم

بإسكان الباء ، وأنشد أيضا :

فاليوم أشرب غير مستحقب إثما من الله ولا واغل

فالكلام الصحيح أن تقول : يا صاحبُ أقبل أو يا صاحبِ أقبل ، ولا وجه للإسكان وكذلك فاليوم أشرب يا هذا ، وروى غير سيبويه هذه الأبيات على الاستقامة وما ينبغي أن يكون في الكلام والشعر ، .....، ولم يكن سيبويه ليروي – إن شاء الله – إلا ما سمع إلا أن الذي سمعه هؤلاء هو الثابت في اللغة ، وقد ذكر سيبويه أن القياس غير الذي روى ، ولا ينبغي أن يقرأ إلا (إلى بارئكم) بالكسر ، وكذلك (عند بارئكم)"[1] .

وقد أجاز الفارسي تسكين حركة الإعراب في الشعر متابعا لسيبويه حيث قال الفارسي :" وأما حركة الإعراب فمختلف في تجويز إسكانها فمن الناس من ينكره فيقول : إن إسكانها لا يجوز من حيث كان علما لإعراب ، وسيبويه يجوز ذلك ، ولا يفصل بين القبيلين في الشعر ، وقد روي العرب ، وإذا جاءت الرواية لم ترد بالقياس فمن ما أنشده في ذلك قوله :

وقد بدا هنك من المئزر

وقوله :

فاليوم أشربْ غير مستحقب

وقال :

إذا اعوججن قلت صاحبْ قوِّم

ومما جاء على هذا النحو قول جرير :

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى ولا تعرفكم العرب

ومن ذلك قول وضاح اليمن[2] :

إنما شعري شَهْد قد خُلِطْ بالجلجلان

فأسكن الفتحة في مثال الماضي ، وهذه الفتحة تشبه النصبة كما أن الضمة في (صاحب قوم) تشبه الرفعة ، وجاز إسكان حركة الإعراب كما جاز تحريك إسكان البناء فشبه ما يدخل على المعرب من المتحركات من الحركة بما يدخل على المبني ، كما شبهوا حركات البناء بحركات الإعراب فمن ثم أدغم نحو : رُدّ وفِرّ وعضّ ونحو ذلك ، كما أدغموا نحو : يرد

---

(١) معاني القرآن للزجاج ١٣٦/١ ، ١٣٧ .

(٢) البيت في الحجة للفارسي ٣٠١/١ ، اللسان (جلل) وروايته (إنما شِعْرِيَ مِلْح) ، البحر المحيط ٤٢/١ وروايته : (إنما شعري قيد) .

ويشد ، وذلك أن حركة غير الإعراب لما كانت تعاقب على المبني كما تعاقب حركة الإعراب على المعرب أدغموه كما أدغموا المعرب ، والحركات المتعاقبة على ذلك نحـو حركة الهمزة إذا سكن ما قبلها نحو : اضرب أخاك ، ونحو حركة التقاء الساكنين وحركة النونين الخفيفة والشديدة ، فكما شبهوا تعاقب هذه الحركات التي للبناء على أواخر الكلم بتعاقب حركات الإعراب حتى أدغم من أدغم نحو : رُدَّ واستعدَّ ، كما يدغم نحو : يردّ ويستعدّ ، كذلك شبهوا حركة الإعراب بالبناء فيما ذكرننا فأسكنوا"[1] .

ثم انتهى إلى مذهب سيبويه حيث وافق على وقوع الإسكان في الشعر دون النثر حيث قرر الفارسي ذلك في قوله :" فمن روى عن أبي عمرو الإسكان في هذا النحو فلعله سمعه يختلس فحسبه لضعف الصوت والخفاء إسكانا ، وعلى هذا يكون قوله (ويعلمهم الكتاب) (ويلعنهم الله) وكذلك (عن أسلحتكم) وكذلك(يزكيهم ويعلمهم) و(يوم يجمعكم) (ولا يأمركم) هذا كله من على الاختلاس مستقيم حسن ، ومن روى عنه الإسكان فيها ــ وقد جاء ذلك في الشعر ــ فلعله ظن الاختلاس إسكانا"[2] .

وممن سلك هذا المسلك وذهب هذا المذهب ابن جني حيث قال :"وأما (إن الله يأمركم) و(فتوبوا إلى بارئكم) فرواها القراء عن أبي عمرو بالإسكان ، ورواها سيبويه بالاختلاس ، وإن لم يكن كان أزكى فقد كان أذكى ، ولا كان بحمد الله مُزَنّا بريبة ، ولا مغموزا في رواية ، لكن قوله :

فاليوم أشرب غير مستحقب

وقوله :

وقد بدا هنك من المئزر

وقوله :

سيرو بني العم فالأهوازُ منزلكم ونهر تيرى فما تعرف العرب

فمسكّن كله ، والوزن شاهده ومصدقه"[3].

وابن جني لا يطعن في الراوي فإن القراء كانوا أزكى من الزكاء الذي هو الطهارة والأمانة بيد أن الأمر يرجع إلى الذكاء الذي هو الفطنة ، وسيبويه في هذا أذكى وأعلم بمناهج العرب وطرقهم ، ولذا قال :"والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكناً ، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة لكن أتوا من ضعف دراية"[4] .

---

(١) الحجة للفارسي ١/٣٠١ : ٣٠٢ .

(٢)الحجة ١/٣٠٢ ، ٣٠٣ .

(٣) الخصائص ٢/٣٤٠ .

(٤) الخصائص ١/٧٢ ، ٧٣ .

قال ابن عطية :"وقرأ أبو عمرو (بارئكم) باسكان الهمزة ، وروى عن سيبويه اختلاس الحركة ، وهو أحسن ، وهذا التسكين يحسن في توالي المتحركات ، .....، ومن أنكر التسكين في حرف الإعراب فحجته أن ذلك لا يجوز من حيث كان علما للإعراب"[1] .

وعلى هذا فقد رفض سيبويه ومن وافقه أن تكون هذه القراءات باسكان لام الفعل ؛ لأن في ذلك ضياعا لحركة الإعراب وما تدل عليه من المعاني ،من غير ضرورة تدعو إليه ؛ إذ يرى سيبويه ــ كما تقدم ــ أن هذا بابه الشعر ، وجعل ذلك من باب الاختلاس[2] ، وقد حصر سيبويه كلامه في الرد على القراءة المنسوبة لأبي عمرو بن العلاء ، حيث قال : "ومن ثم قال أبو عمرو "إلى بارئكم" ، ويدلك على أنها متحركة قولهم : من مأمنك ، فيبينون النون ، فلو كانت ساكنة لم تحقق النون"[3] .

فالحركة عند سيبويه لم تحذف ، وإنما هي مختلسة أسرع القارئ في النطق بها ولم يشبع ولم يمطط .

ثانيا : مذهب المبرد :

رفض المبرد جواز تسكين حركة الإعراب في النثر كما رفضها في الشعر أيضا ، لأن الإعراب دال على معنى ، ولا يجوز حذف حركة الإعراب ، قال أبو جعفر النحاس :" أما إسكان الهمزة فزعم أبو العباس أنه

---

(١) المحرر الوجيز ١/١٤٥ ، ١٤٦ .

(٢)الاختلاس : هو عدم إعطاء الحرف حقه من الحركة فينطق به بسرعة ، قال أبو عمرو الداني :"باب ذكر نقط ما لا يشبع من الحركات فيختلس أو يخفى أو يشم ، اعلم أن الحركة المختلسة والمخفاة والمرامة والمشمة في الحقيقة والوزن بمنزلة المشبعة إلا أن الصوت لا يتم بتلك ، ولا يمطط اللفظ بها فتخفى لذلك على السامع حتى ربما ظن أن الحرف المتحرك عار من الحركة وأنه مسكن لسرعة النطق بالمختلس وتضعيف الصوت وتوهينه بالمخفاة والمرامة ، والمشبعة يمطط بها اللفظ ويتم بها الصوت فتبدو محققة .

فإذا نقط على مذهب من يختلس حركة بعض الحروف طلبا للخفة وتسهيلا للفظ ويشبع حركة بعضها ليدل على جواز الوجهين واستعمال اللغتين وأن القراءة سنة تتبع وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء من رواية البصريين عنه ، فلتجعل علامة الحركة المختلسة إن كانت فتحة نقطة فوق الحرف ، وإن كانت كسرة نقطة تحته ، وإن كانت ضمة نقطة فيه أو أمامه ، ولتجعل علامة الحركة المشبعة إن كانت فتحة ألفا مضجعة ، وقال سيبويه : بعض ألف ممالة ، وإن كانت كسرة ياء مردودة صغرى ، وإن كانت ضمة واو صغرى ، قال سيبويه :"فأما الذين يشبعون فيمططون وعلامتهما ياء أو واو" .المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني تحقيق د/عزة حسن ص٤٤ ، ٤٥ .

(٣) الكتاب ٢/٢٩٧ .

لحن لا يجوز في كلام ولا شعر لأنها حرف إعراب ، وقد أجاز ذلك النحويون القدماء الأئمة"[1] ، وقد أنكر المبرد الشواهد التي أتي بها سيبويه ، وذكر أنها رويت بطريق أخرى :

فاليوم أشربْ غير مستحقب

ذكر أن الرواية :

فاليوم أسقى غير مستحقب

أو :

فاليوم فاشربْ غير مستحقب

وقوله :

وقد بدا هنك من المئزر

فذكر أن الرواية :

وقد بدا ذاك من المئزر

وقوله :

إذا اعوججن قلت صاحبْ قوِّم

ذكر أن الرواية :

إذا اعوججن قلت صاح قوِّم

وقد وافق ابنُ السراج المبرد في عدم جواز الإسكان في الشعر حيث يقول ابن السراج :"وأما إسكان الاستثقال فنحو ما حكوا في شعر امرئ القيس في قوله :

فاليوم أشرب غير مستحقب إثما من الله ولا واغل

كان الأصل : أشربُ فأسكن الباء كما تسكنها في عَضُدٍ ، فتقول : عَضْدْ للاستثقال ، فشبه المنفصل والإعراب بما هو من نفس الكلمة وهذا عندي غير جائز لذهاب علم الإعراب"[2] .

غير أن ابن السراج لم ينكر ما ورد من الشعر كما فعل المبرد بل نسبه على الضرورة ، ولذا لم يتعرض لما تعرض له المبرد من النقد لإنكاره الوارد من الشعر .

موقف النحويين من إنكار المبرد للشعر الذي أورده سيبويه :

إن رفض المبرد لحذف حركة الإعراب وما تبعه ذلك من إنكاره روايات الشعر التي أوردها سيبويه قد جعل النحويين يتصدون له للرد والدفاع عن سيبويه ، وقد تغايرت أشكال الردود فمن النحويين من ذهب إلى توثيق سيبويه كما فعل الزجاج ، ومنهم من لجأ إلى المناقشة كالفارسي ، ومنهم

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٢٦ .

(٢) الأصول ٢/ ٣٦٤ ، ٣٦٥

من اتجه إلى النقد الحاد على شخص المبرد كابن جني وغيره ، وغير ذلك على النحو التالي :

قال الزجاج : "ولم يكن سيبويه ليروي – إن شاء الله – إلا ما سمع إلا أن الذي سمعه هؤلاء هو الثابت في اللغة ، وقد ذكر سيبويه أن القياس غير الذي روى"(١) .

رد الفارسي على المبرد :

أما الفارسي فقد عرض لموقفه ورد عليه ، حيث قال :"أما من زعم أن حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علما للإعراب فليس قوله بمستقيم ، وذلك أن حركات الإعراب قد تحذف لأشياء ، ألا ترى أنها تحذف في الوقف وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلة ، فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب لم يجز حذفها في هذه المواضع ، فإذا جاز حذفها في هذه المواضع لعوارض تعرض جاز حذفها أيضا فيما ذهب إليه سيبويه ، وهو التشبيه بحركة البناء ، والجامع بينهما أنهما جميعا زائدتان وأنها قد تسقط في الوقف والاعتلال كما تسقط التي للبناء في التخفيف .

فإن قلت : إن سقوطها في الوقف إنما جاز لأنه إذا وصلت الكلمة ظهرت الحركة ويستدل عليه بالموضع .

قيل : وكذلك إذا أسكن نحو : هنك ، استدل عليه بالموضع ، وإذا فارقت هذه الصيغة التي شبهت بـ(سَبُع) ظهرت كما تظهر التي للإعراب في الوصل .

ومما يدل على أن هذه الحركة إذا سكنت كانت مرادة كما أن حركة الإعراب مرادة قولهم : رضْي ، ولقضْوَ الرجل ، فأسكنوا ولم يرجعوا الياء والواو إلى الأصل حيث كانت مرادة ، كذلك تكون حركة الإعراب لما كانت مرادة ، وإن حذفت لم يمتنع حذفها ،وكان حذفها بمنزلة إثباتها في الجواز كما كانت الحركة فيما ذكرنا كذلك .

فإن قلت : إن حركات الإعراب تدل على المعنى ، فإذا حذفت اختلت الدلالة عليه .

قيل : وحركات البناء أيضا تدل على المعنى وقد حذفت ، ألا ترى على تحريك العين بالكسر في نحو : ضُرب ، يدل على معنى ، وقد جاز إسكانها ، فكذلك يجوز إسكان حركة الإعراب ، وكذلك الكسر في مثل : حَذِر ، والضمة في نحو :حَذُر"(٢) .

رد ابن جني على المبرد :

---

(١) معاني القرآن للزجاج ١/١٣٦ ، ١٣٧ .

(٢) الحجة ١/٣٠٢ .

أما ابن جني فكان أشد حدة حيث قال :"واعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو رد للرواية وتحكم على السماع بالشهوة مجردة من النصفة ، ونفسَه ظلم لا من جعله خصمَه ، وهذا واضح"[1] .

وقال أيضا ــ في نقد حاد ــ :"وقول أبي العباس : إنما الرواية "فاليوم فاشرب" فكأنه قال لسيبويه كذبت على العرب ولم تسمع ما حكيته عنهم ، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه"[2] .

قال السمين : وهذه جرأة من المبرد وجهل بأشعار العرب ، فإن السكون في حركات الإعراب قد ورد في الشعر كثيرا"[3] .

ومن الشواهد التي ساقها النحويون على جواز تسكين حركة الإعراب :

أ ــ قول امرئ القيس :

فاليوم أشرب غير مستحقب إثما من الله ولا واغل

ب ــ وقال جرير :

أو نهر تيرى فما تعرفكم العرب

ج ــ وقال آخر :

رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنْك من المئزر

د ــ قوله[4] :

يا دار هند عفت إلا أثافيها

هـ ــ وقوله[5] :

إذا شئت أن تلهوْ ببعض حديثها نزلن وأنزلن القطين المولدا

و ــ وقال الآخر[6] :

فما سوَّدتني عامر عن وراثة أبى اللهُ أن أسموْ بأم ولا أب

ز ــ وقول الآخر[7] :

---

(١) الخصائص ١/٧٥ .

(٢) المحتسب ١/١١٠ .

(٣) الدر المصون ١/٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٤) صدر بيت من البسيط ، وجعله في اللسان (ثفا) من الرجز وعجزه :

بـينَ الطَّويِّ، فصاراتِ فواديها

وهو في الخصائص ٢/ ٣٤١ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو في الخصائص ٢/ ٣٤٢ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو في الخصائص ٢/ ٣٤٢ ، البحر المحيط ٢/٢٣٧ .

(٧) البيت من الوافر ، وهو لمِرْداسُ بن أدَيَّة في لسان العرب (عجف) ، ونسبه لقطريٍّ بن الفُجاءة المازني في لسان العرب: (كرم) ، وهو في الخصائص ٢/ ٣٤٢ .

وأن يعرين إن كسي الجواري فتنبوْ العين عن كرم عِجَاف

وقد أنشد بعض النحويين أبياتا أخرى في إثبات أن الإسكان وارد في حركة الإعراب ، منها قوله :

قالت سليمى اشترْ لنا سويقا

وقول الآخر[1] **:**

إنما شعري شهد قد خلط بجلجلان

وهذه الأبيات الساكن فيها حركة بناء ، ولذلك لا تصلح شاهدا على جواز تسكين حركة الإعراب ، قال أبو حيان:"وقد خلط المفسرون هنا في الرد على أبي العباس فأنشدوا ما يدل على التسكين مما ليست حركته إعراب ، قال الفارسي : أما حركة البناء فلم يختلف في جواز تسكينها"[2] **.**

قال السمين الحلبي :"ولا يحسن ذلك ؛ لأنها حركات بناء ، وإنما منع هو ذلك في حركات الإعراب"[3] **.**

موقف المبرد من تسكين حرف الإعراب في القراءات القرآنية :

رفض المبرد جواز تسكين حركة الإعراب في النثر بما في ذلك الواردة في القراءات القرآنية ، لأنه إذا كان قد رفضه في الشعر الذي هو باب الضرورة فإن رفضه لورود التسكين في النثر مرفوض من باب أولى ، وهو في هذا موافق سيبويه فقد رفض سيبويه وقوعه في النثر كما تقدم غير أن الطريقة التي اعتمدها سيبويه في رفض الوارد من ذلك بالسكون تختلف عن طريقة المبرد في الرفض ، فسيبويه نسب الراوي إلى الغفلة وعدم الضبط كما تقدم في حين أن المبرد رفض القراءة ذاتها نسبة للقارئ أبي عمرو بن العلاء ولم يتعرض للراوي اليزيدي ، غير أني لم أقف على رأي المبرد في كتبه على أن هذا الرأي قد شاع وتناقلته الكتب فقد نقلت عنه الكتب أنه خطأ قراءة أبي عمرو بن العلاء (إلى بارئكم) بإسكان الهمزة ، وجعل القراءة بها لحن فمن ذلك :

قال أبو جعفر :أما إسكان الهمزة فزعم أبو العباس أنه لحن لا يجوز في كلام ولا شعر لأنها حرف إعراب"[4]

قال ابن عطية :"وقال المبرد : لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب ، وقراءة أبي عمرو : (بارئكم) لحن"[5]

---

(١) البيت في الحجة للفارسي ٣٠١/١ .

(٢) البحر المحيط ٢٠٦/١ .

(٣) الدر المصون ٢٢٦/١ ، ٢٢٧ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢٢٦/١ .

(٥) المحرر الوجيز ١٤٥/١ ، ١٤٦ .

فقال أبو حيان :" ومنع المبرد التسكين في حركة الإعراب وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن"[1].

قال السمين :"وقال المبرد : لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلام وشعر ، وقراءة أبي عمرو لحن"[2] .

ثالثا : القراء ومن وافقهم من النحويين :

ذهب القراء ــ ووافقهم بعض النحويين ــ إلى جواز تسكين حرف الإعراب ، وأنهم ارتضوا قراءة أبي عمرو بتسكين حرف الإعراب ، وقد استندوا في رأيهم هذا على أمور :

١ ــ توثيق القراءة .

٢ ــ توثيق القارئ .

٣ ــ توثيق الراوي .

٤ ــ تخريجه على وجه من وجوه العربية .

٥ــ وقوع تسكين حرف الإعراب في نصوص أخرى :

وذلك على النحو التالي :

١ ــ توثيق القراءة :

وفي إطار توثيق القراءة يقول ابن الجزري :"واختلفوا في كسرة الهمزة وإسكانها من باب (بارئكم) في الموضعين هنا ، وكذلك اختلاس ضمة الراء وإسكانها من (يأمركم ، وتأمرهم ، ويأمرهم ، وينصركم ، ويشعركم) حيث وقع ، فقرأ ذلك أبو عمرو بإسكان الهمزة والراء تخفيفا ، هكذا ورد النص عنه وعن أصحابه من أكثر الطرق ، وبه قرأ الداني في رواية الدوري على شيخه الفارسي عن قراءته بذلك على أبي طاهر بن أبي هاشم وعلى شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد عن قراءته بذلك على عبد الباقي ابن الحسن ، وبه قرأ أيضا في رواية السوسي على شيخيه أبي الفتح وأبي الحسن وغيرهما ، وهو الذي نص عليه لأبي عمرو بكماله الحافظ أبو العلاء الهمداني وشيخه أبو العزم والإمام أبو محمد سبط الخياط وبن سوار وأكثر المؤلفين شرقا وغربا ، .... ، وقال الحافظ أبو عمرو ــ [أي أبو عمرو الداني] ــ : والإسكان يعني في هذه الكلم أصح في النقل وأكثر في الأداء وهو الذي أختاره وآخذ به"[3] .

٢ ــ توثيق القارئ :

مما هو جدير بالملاحظة أنه لم يتوجه الطعن إلى أبي عمر بن العلاء القارئ لأنه من أسس المذهب البصري ، غير أن النحوي الوحيد الذي طعن

---

(١) البحر المحيط ٢٠٦/١ .

(٢) الدر المصون ٢٢٦/١ ، ٢٢٧ .

(٣) النشر في القراءات العشر ٢١٢/٢ ، ٢١٣ .

في قراءة أبي عمرو ولم يتطرق إلى الحديث عن الراوي هو المبرد الذي تناقلت الكتب عنه طعنه في القراءة حيث نقلت عنه قوله :"إن قراءة أبي عمرو لحن"[١] ، ولم أقف على هذا النص في كتبه التي بين يدي ، والطعن في القراءة طعن في القارئ بخلاف سيبويه الذي اتهم الراوي بالغفلة وعدم الضبط .

ومنزلة أبي عمرو بن العلاء معروفة وعلمه مشهود ومكانته مبرزة في علم اللغة والقراءات ، فهو من أعمدة المدرسة البصرية فقد أخذ عنه الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب ، وقد نقل عنه سيبويه كثيرا في كتابه ، وقـد أخذ عنه القراءات خلق كثير[٢] .

وكان يونس بن حبيب يقول: لو كان أحد ينبغى أن يؤخذ بقوله فى كل شئ كان ينبغى أن يؤخذ بقول أبى عمرو بن العلاء كله فى العربية، ولكن ليس من أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك إلا النبي صلى الله عليه وسلم[٣].

ويشهد له أبو عبيدة بالتفرد في علم العربية والقرآن، حيث يقول: "كان أبو عمرو أعلم الناس بالقرآن والعربية، وأيام العرب والشعر وأيام الناس"[٤] .

وروى أن أبا عمرو بن العلاء أنه قال للأصمعي:" لو تهيأ لي أن أفرغ ما فى صدري من العلم في صدرك لفعلت، لقد حفظت أشياء لو كتبت ما قدر الأعمش على حملها، ولولا أن ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ ، لقرأت كذا وكذا وذكر حروفا"[٥] .

وقال الذهبى: "أبو عمرو قليل الرواية للحديث وهو صدوق، حجة في القراءات، وليس له فى الكتب الستة شيء"[٦] .

---

(١) النشر في القراءات العشر ٢/٢١٣ ، إعراب القرآن للنحاس ١/٢٢٦ ، المحرر الوجيز ١/١٤٥ ، ١٤٦ ، البحر المحيط ١/٢٠٦ .

(٢) فيمن أخذ عن أبى عمرو انظر: الإقناع في القراءات السبع ١/١٠١، ١٠٢، ١٠٣، معرفة القراء الكبار ١/١٠١، غاية النهاية ١/٢٨٩، ٢٩٠، معجم الأدباء ١١/١٥٩، ١٦٠، فوات الوفيات ١/٣٣١

(٣) نزهة الألباء ص ٢٥

(٤) معرفة القراء ١/١٠٣، إنباه الرواة ٤/١٢٧، معجم الأدباء ١١/١٦٠ شذرات الذهب ١/٢٣٧

(٥) معرفة القراء ١/١٠٣

(٦) معرفة القراء الكبار للذهبى ١/١٠٤، فوات الوفيات ١/٣٣١، ٣٣٢، معجم الأدباء ١١/١٦٠

وتكفي شهادة لأبي عمرو قولهم :"ولم يوجد على أبى عمرو خطأ في شيء من اللغة إلا في حرف قصر عن معرفته علم من خطأه فيه وروايته[١] .

ولذا استوجب المبرد الرد الشنيع حيث بدا إنكارُه لكل مسموع يُخالِف قاعدةً سنة جارية على لسانه ، ومن هنا جاءت الردود شديدة ، تتناسب مع حجم الإنكار ، فقال أبو حيان :" ومنع المبرد التسكين في حركة الإعراب وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن ، وما ذهب إليه ليس بشيء ؛ لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولغة العرب توافقه على ذلك ، فإنكار المبرد منكر"[٢] .

ويزيد السمين الحلبي في رده فينسب المبرد إلى الجهل إذ يقول :" وهذه جرأة من المبرد وجهل بأشعار العرب ، فإن السكون في حركات الإعراب قد ورد في الشعر كثيرا"[٣] .

٣ ــ *توثيق الراوي :*

ونرى هنا أن طعن النحاة ــ غير المبرد ــ إنما توجه إلى الراوي وهو اليزيدي[٤] ، ولذا وثقه علماء القراءات لينفوا عنه هذا الطعن في الفطنة لا في الأمانة ، فأمانته ثابتة وليست محل ريبة وطعن ، وإنما المخالفة من باب عدم الضبط ، ولذا نقل عن سيبويه قوله :"إن الراوي لم يضبط عن أبي عمرو ؛ لأنه اختلس الحركة فظن أن سكن"[٥].

قال العكبري :"(إلى بارئكم) القراءة بكسر الهمزة ؛ لأن كسرها إعراب ، وروي عن أبي عمرو تسكينها فرارا من توالي الحركات ، وسيبويه لا يثبت هذه الرواية ، وكان يقول :"إن الراوي لم يضبط عن أبي عمرو ؛ لأن أبا عمرو اختلس الحركة فقط فظن السامع أنه سكن"[٦] .

---

(١) مراتب النحو لأبى الطيب اللغوى ص ١٩.

(٢) البحر المحيط ٢٠٦/١ .

(٣) الدر المصون ٢٢٦/١ ، ٢٢٧ .

(٤) يحيى بن المبارك بن المغيرة الإمام أبو محمد العدوى البصري المعروف باليزيدي نحوى، مقرئ ثقة علامة كبير، نزل بغداد وعرف باليزيدي لصحبته يزيد بن منصور الحميري خال المهدي فكان يؤدب ولده، أخذ القراءة عرضا عن أبى عمرو وهو الذي خلفه بالقيام بها، وله اختيار خالف فيه أبا عمرو فى حروف يسيره، قيل: إنه أملى عشرة آلاف ورقة عن أبى عمرو خاصة وله عدة تصانيف في اللغة منها كتاب النوادر، كتاب المقصور، توفى سنة اثنين ومائتين وله أربع وسبعون سنة، وقيل بل جاوز التسعين وقارب المائة ،غاية النهاية ٣٧٥/٢، ٣٧٦، ٣٧٧ .

(٥) النشر في القراءات العشر ٢١٣/٢ .

(٦) إملاء ما من به الرحمن ٣٧/١ .

قال السمين :"والمشهور كسر الهمزة لأنها حركة إعراب ، وروي عن أبي عمرو ثلاثة أوجه أخر : الاختلاس ، وهو الإتيان بحركة خفية ، والإسكان المحض، وهذه قد طعن عليها جماعة من النحويين ونسبوا روايها إلى الغلط على أبي عمرو ، قال سيبويه :"إنما اختلس أبو عمرو فظنه الراوي سكن ولم يضبط[١] .

وهو ما حرص ابن جني على تزجيته وإثباته حيث قال :" والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكناً ، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة لكن أتوا من ضعف دراية"[٢] .

وهو ما أكده ثانية بقوله :" فرواها القراء عن أبي عمرو بالإسكان ، ورواها سيبويه بالاختلاس ، وإن لم يكن كان أزكى فقد كان أذكى ، ولا كان بحمد الله مُزَّنًا بريبة ، ولا مغموزا في رواية"[٣].

فابن جني يرى أن القراء يتصفون بالأمانة والصدق فهو يزكيهم بالأمانة بيد أن الأمر يرجع إلى الذكاء الذي هو الفطنة .

أما عن علم اليزيدي بالعربية فقال ابن الجزري :"كان ثقة علامة فصيحا مفوها ، إماما في اللغات والآداب حتى قيل : إنه أملى عشرة آلاف ورقة من صدره عن أبي عمرو خاصة ، غير ما أخذه عن الخليل وغيره"[٤].

ذكر الزبيدي أن اليزيدي كان من غلمان أبي عمرو بن العلاء في النحو والغريب والقراءة[٥] ، فهو قد تفرغ لقراءة أبي عمرو وعلمه ومعرفته حتى إن ابن مجاهد قد عوّل عليه في قراءة أبي عمرو ، يقول ابن مجاهد : "وإنما عولنا على اليزيدي ــ وإن كان سائر أصحاب أبي عمرو أجل منه ــ لأجل أنه انتصب للرواية عنه، وتجرد لها ولم يشتغل بغيرها ، وهو أضبطهم"[٦] .

ولهذا وثقه علماء القراءات بالضبط والفطنة مستدلين بنقله ما هو أدق من هذا ، يقول ابن الجزري :"وقال الحافظ الداني ــ رحمه الله ــ : قالت الجماعة عن اليزيدي : إن أبا عمرو كان يشم الهاء من (يهدي) والخاء من (يخصمون) شيئا من الفتح ، قال : وهذا يبطل قول من زعم أن اليزيدي

---

(١) الدر المصون ٢٢٦/١ ، ٢٢٧ .
(٢) الخصائص ٧٢/١ ، ٧٣ .
(٣) الخصائص ٣٤٠/٢ .
(٤) طبقات القراء ـــــ احتمال ٦٠٢/١ تأكد .
(٥) طبقات النحويين واللغويين ص٦٠ .
(٦) طبقات القراء ٣٧٧/٢ .

أساء السمع ؛ إذ كان أبو عمرو يختلس الحركة في (بارئكم ويأمرهم) ، فتوهمه الإسكان الصحيح فحكاه عنه ؛ لأن ما أساء السمع فيه وخفي عنه ولم يضبطه بزعم القائل وقول المتأول قد حكاه بعينه وضبطه بنفسه فيما لا يتبعض من الحركات لخفته وهو الفتح ، فمحال أن يذهب عنه ويخفى عليه فيما يتبعض منهن لقوته وهو الرفع والخفض ، قال : ويبين ذلك ويوضحه صحته أن ابنه وأبا حمدون وأبا خلاد وأبا عمرو وأبا شعيب وابن شجاع رووا عن أبي عمرو إشمام الراء من (أرنا) شيئا من الكسر ، قال : فلو كان ما حكاه سيبويه صحيحا لكانت روايته في (أرنا) ونظائره كروايته في (بارئكم) وبابه سواء ، ولم يكن يسيء السمع في موضع ولا يسيئه في آخر مثله ، هذا مما لا يشك فيه ذو لب ولا يرتاب فيه ذو فهم"[1] .

ومما يقوي هذا أن اليزيدي روى الإسكان عن أبي عمرو ولم يقرأ به بل قرأ بالإشباع واختاره ، وهذا مما يبين لنا الأمانة في تبليغ القراءة فهو يبلغ ما سمع في حين أنه يختار غيره ويقرأ به[2] .

٤ ــ *تخريجه على وجه من وجوه العربية :*

وفي توجيه تسكين حركة الإعراب وبخاصة في قراءة أبي عمرو يقول ابن الجزري :"ووجهها في العربية ظاهر غير منكر وهو التخفيف وإجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة نحو : إبل وعضد وعنق"[3] .

أي أنه أجرى الكلمتين مجرى الكلمة الواحدة وذلك أن الكاف ضمير وليس من بنية الكلمة غير أنه نزل الضمير منزلة الجزء من الكلمة فصار (رئِك) من بارئكم بمنزلة (إبل) وإذا كان يجوز تسكين العين من (فِعِل) فتنزل الهمزة هنا منزلة العين فيجوز لذلك إسكانها ، يقول أبو حيان :" قال أبو حيان :"وقرأ الجمهور بظهور حركة الإعراب في (بارئكم) وروي عن أبي عمرو الاختلاس روى ذلك عنه سيبويه ، وروى عنه الإسكان وذلك إجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة فإنه يجوز تسكين مثل إبل ، فـأجرى المكسور في بارئكم مجرى إبل"[4] .

وصحح السمين الحلبي قراءة أبي عمرو بن العلاء موجها لها بثقل الهمزة مع وجود الراء المكسورة التي تتميز بخاصية التكرير فكأن كسرة

---

(١) النشر في القراءات العشر ٢/٢١٤ .

(٢) قال الأهوازي :"وروى ابن فرح عن الدوري عن اليزيدي ، وأبو حمدون عن اليزيدي أنه كان يختار في قراءة أبي عمرو حروفا يخالفه فيها منها في سورة البقرة (بارئكم) بإشباع الكسرة فيهما وكذلك يشبع الرفع في قوله تعالى (يأمركم) و(ينصركم) و(ما يشعركم) حيث كان" . الإقناع في القراءات السبع ص ٣٥٦ ، وانظر ص ٣٥٥.

(٣) النشر في القراءات العشر ٢/٢١٣ ، ٢١٤ .

(٤) البحر المحيط ١/٢٠٦ .

الراء كسرتان مع كسرة الهمزة فكأنه توالى ثلاث كسرات مما جرأ على التغيير بإسكانها ، حيث يقول :"وقراءة أبي عمرو صحيحة ، وذلك أن الهمزة حرف ثقيل ولذلك اجترئ عليها بجميع أنواع التخفيف ، فاستثقلت عليها الحركة فقدرت ، وهذه القراءة تشبه قراءة حمزة رحمه الله تعالى : (ومكر السيء ولا) فإنه سكن همزة (سيء) وصلا ، والكلام عليهما واحد، والذي حسنه هنا أن قبل الهمزة راء مكسورة ، والراء حرف تكرير ، فكأنه توالى ثلاث كسرات فحسن التسكين"[1] .

ـ إضافة إلى أن ظاهرة الإسكان ظاهرة فاشية في بعض قبائل العرب ، يقول ابن الجزري :"على أنهم نقلوا أن لغة تميم تسكين المرفوع من (يعلمهم) ونحو ، وعزاه الفراء على تميم وأسد مع أن سيبويه لم ينكر الإسكان أصلا بل أجازه ، وأنشد عليه :

فاليوم أشربْ غير مستحقب

ولكنه قال : القياس غير ذلك ، وإجماع الأئمة على جواز تسكين حركة الإعراب في الإدغام دليل على جوازه هنا"[2] .

قال الصفاقسي :"(بارئكم) قرأ البصري بإسكان همزه طلبا للتخفيف عند اجتماع ثلاث كسرات ، وأجرى إن تماثلت كـ(يأمرهم) ، وهي لغة بني أسد وتميم ، وإذا جاز إسكان حرف الإعراب وإذهابه في الإدغام فإسكانه أولى"[3] .

٥ـ *وقوع تسكين حرف الإعراب في نصوص أخرى :*

واستدل الموافقون على ذلك بوقوع التسكين في مواضع أخرى ، قال أبو حيان :"ومما يدل على صحة قراءة أبي عمرو ما حكاه أبو زيد من قوله تعالى : (ورسلنا لديهم يكتبون) ، وقراءة مسلمة بن محارب : (وبعولتهن أحق بردهن في ذلك) وذكر أبو عمرو أن لغة تميم تسكين المرفوع من (يعلمه) ونحوه ، ومثل تسكين (بارئكم) قراءة حمزة (ومكر السيء)"[4] .

وقد تقدم ذكر كثير من القراءات التي سكن فيها حرف الإعراب ، كما وردت شواهد من الشعر العربي تؤيد جواز إسكان حركة الإعراب ، من ذلك:

أ ـ قول امرئ القيس :

فاليوم أشرب غير مستحقب إثما من الله ولا واغل

ب ـ وقال جرير :

---

(١) الدر المصون ٢٢٦/١ ، ٢٢٧ .

(٢) النشر في القراءات العشر ٢١٣/٢ ، ٢١٤ .

(٣) غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي ص٤١ ،

(٤) البحر المحيط ٢٠٦/١ .

أو نهر تيرى فما تعرفكم العرب

ج ــ وقال آخر :

رحتْ وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنْك من المئزر

يريد : هنُك وتعرفُكم ، فهذه حركات إعراب وقد سكنت .

ومما يذكر استئناسا على وقوع التسكين في حرف الإعراب قول ابن جني :" وقد كثر إسكان الياء في موضع النصب كقوله :

يا دار هند عفت إلا أثافيها

وهو كثير جدا ، وشبهت الواو في ذلك بالياء كما شبهت الياء بالألف ، قال الأخطل :

إذا شئت أن تلهوْ ببعض حديثها نزلن وأنزلن القطين المولدا

وقال الآخر :

فما سوَّدتني عامر عن وراثة أبى اللهُ أن أسموْ بأم ولا أب

وقول الآخر :

وأن يعرين إن كسي الجواري فتنبوْ العين عن كرم عِجَاف[1]

وإذا كان أبو علي الفارسي قد أجاز تسكين حركة الإعراب قياسا على جواز تسكين حركة البناء فإني أذكر بعض ما ورد فيه تسكين حركة البناء في الفعل الماضي المبني على الفتح في بعض القراءات منها ، من ذلك :

ــ قرأ ابن كثير ــ في بعض الروايات ــ :"﴿ كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله﴾[2] فقرأ (أطفأها) بسكون الهمزة[3] .

ــ قرأ الأعمش قوله تعالى :﴿ ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسي ولم نجد له عزما﴾[4] فقرأ (فنسي) بسكون الياء[5] .

ــ قرأ الحسن قوله تعالى :﴿ وذروا ما بقي من الربا﴾[6] فقرأ (بقيْ) بسكون الياء[7] .

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٤١ ، ٣٤٢ .

(٢) من الآية ٦٤ من سورة المائدة .

(٣) مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ص٣٤ .

(٤) من الآية ١١٥ من سورة طه .

(٥) المحتسب ٢/٥٩ ، ٦٠ .ويرى المبرد أن سكون الياء وهي محل الإعراب أو البناء لا يكون إلا في الشعر وهو يشير على كونه ضرورة حيث يقول : "تسكين ياء المنقوص في النصب من أحسن الضرورة"انظر المحتسب ٢/٥٩ ، ٦٠ ، إملاء ما من به الرحمن ١/١١٧ .

(٦) من الآية من ٢٧٨سورة البقرة .

(٧) المحتسب ١/١٤١ .

مناقشة وترجيح :

بعد هذه الرحلة التي تم فيها استعراض الآراء المختلفة حول تسكين حركة الإعراب يمكن أن نصل من خلالها إلى ما يلي :

أولا : **تشبث النحويون بالقاعدة التي قعدوها من خلال المسموع لهم ، والذي كثر دورانه على ألسنة العرب ، أي اللغة الفاشية ، وأهملوا ما دونها من اللغات حتى صار الكلام بهذه اللغات لحنا مرفوضا وخروجا عن القاعدة المتبعة ، ولذا وجب رفض كل ما جاء مخالفا للقاعدة .**

ثانيا : **تمسك النحويون بالعلامة الإعرابية وجعلوها دالة على المعنى بحيث إنه لا يجوز حذفها مطلقا لأي سبب من الأسباب كما يقول المبرد ، أو يجوز حذفها إذا كانت هناك قاعدة أشد وآكد وهو الوزن الشعري ولذلك أجازوا حذفها في الشعر لأجل الضرورة كما فعل سيبويه ومن وافقه ، وكان التعبد بهذه العلامة وتلك القاعدة دافعا لرد قراءة سبعية متواترة منقولة عن ثقات لهم باع في القراءة واللغة حتى إنهم رفضوا القراءة بها .**

ثالثا : **يمتلكنا العجب والدهشة حينما نرى النحويين يفضلون ضبط سيبويه للقراءة على ضبط الراوي اليزيدي الذي تلقاها شفاهة عن القارئ أبي عمرو بن العلاء ، فالزجاج يرى أن رواية سيبويه عن أبي عمرو أصح من رواية اليزيدي عن أبي عمرو حيث يقول الزجاج :"وروي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قرأ (إلى بارئكم) بإسكان الهمز ، وهذا رواه سيبويه باختلاس الكسرة ، وأحسب أن الرواية الصحيحة ما روى سيبويه فإنه أضبط لما روى عن أبي عمرو ، .....، ولا ينبغي أن يقرأ إلا (إلى بارئِكم) بالكسر ، وكذلك (عند بارئكم)"[1] .**

كما يقول ابن جني ــ موافقا على هذا تحكيما للقاعدة ــ :" والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكنا"[2] .

يقول أبو منصور الأزهري :"روى اليزيدي عن أبي عمرو (بارئكم) بجزم الهمزة ، ..... ، وقال سيبويه : كان أبو عمرو يختلس الحركة من (بارئكم)، وهو صحيح ؛ وسيبويه أضبط لما روي عن أبي عمرو من غيره ؛ لأن حذف الكسرة في مثل هذا إنما يأتي في اضطرار الشعر ، ولا يجوز ذلك في القرآن ، وسائر القراء قرءوا بالإشباع وكسر الهمزة ، وهي

---

(١) معاني القرآن للزجاج ١٣٦/١ ، ١٣٧ .

(٢) الخصائص ٧٢/١ .

القراءة المختارة ، وليس كل لسان يطوع ما كان يطوع له لسان أبي عمرو ، ولأن صيغة لسانه صارت كصيغة ألسنة العرب الذين شاهدهم وألف عادتهم"[1] .

في حين أن سيبويه نفسه يقول : :" باب الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع والحركة كما هي ، فأما الذين يشبعون فيمططون وعلامتها واوٌ وياءٌ وهذا تحكمه لك المشافهة"[2] .

فأيهما الذي شافه الذي تلقى عن أبي عمرو نفسه أم الذي حكم على القراءة بالقاعدة النحوية .

إضافة إلى أن تسكين حركة الإعراب واردة عن قبائل بعينها نسبت إليها ، ويسهل الأمر إذا عرفت أن القارئ المنسوبة إليه هذه القراءة هو الذي نقل أن تسكين حركة الإعراب من خصائص بعض القبائل ، يقول أبو حيان :" وذكر أبو عمرو أن لغة تميم تسكين المرفوع من (يعلمه) ونحوه ، ومثل تسكين (بارئكم) وقراءة حمزة (ومكر السيء)"[3] .

قال صاحب كتاب معاني القراءات :"وروى عباس عن أبي عمرو أنه قال : "قراءتي (بارئكم) مهمزة لا يثقلها"[4] .

وإذا ثبت هذان النصان فقد قطعا بصحة القراءة ؛ لأن القارئ يعلم بجواز ذلك ووقوعه في لغة تميم ، وبالتالي يكون قد قرأ على هذا الوجه ، ويكون الراوي رواه على هذا النحو تبعا لذلك .

واستنادهم في رفض القراءة على أهمية العلامة الإعرابية وأنه لا يجوز حذفها كما يقول ابن عطية "ومن أنكر التسكين في حرف الإعراب فحجته أن ذلك لا يجوز من حيث كان علما للإعراب"[5] ــ ليس مسوغا للإنكار فإنها قد حذفت في مواطن أخرى من الشعر والنثر ، والذي قال بجوازها في الشعر أن الإسكان حتمي للضرورة ، ولم يقولوا بالاختلاس في الشعر لأن المختلس بزنة المتحرك فينكسر البيت أيضا مع الاختلاس ، فلم يبق إلا أن تكون ساكنة ، ولذلك يقول ابن جني عن الشواهد التي أوردها سيبويه ساكنة :" فمسكن كله والوزن شاهده ومصدقه"[6] .

---

(١) كتاب معاني القراءات لأبي منصور الأزهري ص ٥٠ .
(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٠
(٣) البحر المحيط ٢٠٦/١ .
(٤) كتاب معاني القراءات لأبي منصور الأزهري ص ٥٠ .
(٥) المحرر الوجيز ١٤٥/١ ، ١٤٦ .
(٦) الخصائص: ٣٤٠/٢

وقد أطال أبو علي الفارسي في الرد على المبرد وبين أنه يجوز حذف حركة الإعراب لأمور[1] .

والحق الذي لا مراء فيه أن القواعد النحوية إنما تؤخذ من النصوص وتستخرج من الشواهد الفصيحة ، وإذا كان القرآن أفصح الكلام في العربية فإنه يجب أن يكون هو الحكم على القواعد لا أن تكون القواعد النحوية هي الحكم على النص القرآني .

وكيف رد سيبويه رواية اليزيدي ونسبه إلى الغفلة وعدم الضبط في الوقت الذي يقبل رواية بيت يكسر القاعدة التي يحافظ عليها مع العلم أن القراءة قد توافرت لها صفة التواتر ، فكان من الإنصاف أن يقبل البيت ويستشهد له بالقراءة ؛ إذ القراءة ثابتة لا تقبل الرد ، أو على الأقل أن يرفض البيت كما رفض القراءة بهذه الرواية .

وعلى هذا فإن الراجح الذي يجب الأخذ به هو صحة القراءة وتوثيقها لأن الرواة لم يقرءوا إلا بما تلقوا عن القراء وهم أهل أمانة ، فإذا توافرت للقراءة الشروط الثلاثة اللازمة لصحتها التي حددها العلماء وجعلوها أركاناً لقبول القراءة وجب الأخذ بها ، وهي[2] :

١ ــ صحة السند .

٢ ــ موافقة وجه من وجوه النحو سواء أكان أفصح أم فصيحاً، مجمعا عليه أو مختلفا فيه اختلاف لا يضر مثله..

٣ ــ موافقته خط مصحف من المصاحف المذكورة .

ــ ولم يكتف بعضهم بصحة السند، بل اشترط مع الركنين الثاني والثالث التواتر.

والمراد بالتواتر: ما رواه جماعة عن جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب من البداءة إلى المنتهى، من غير تعيين عدد على الصحيح، وقيل بالتعيين ستة، أو اثنا عشر، أو عشرون ، أو أربعون أو سبعون[3].

وحسبنا في نهاية الموضوع أن نذكر نصا جميلا من كتاب مناهل العرفان :"وقولهم في الضابط المذكور "وافق العربية ولو بوجه" ، يريدون وجها من وجوه قواعد اللغة سواء أكان أفصح أم فصيحا مجمعا عليه أم مختلفا فيه اختلافا لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاها الأئمة بالإسناد الصحيح وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية ، هاك الحافظ أبا عمرو الداني في كتابه (جامع البيان) بعد ذكره إسكان كلمة (بارئكم) و(يأمركم) في قراءة أبي عمرو وبعد حكاية إنكار

---

(١) انظر ص .

(٢) النشر ١/٩ وما بعدها ، منجد المقرئين ومرشد الطالبين ٩١ وما بعدها .

(٣) الإتحاف ص٦ .

سيبويه لذلك يقول ما نصه :"والإسكان أصح في النقل وأكثر في الأداء وهو الذي أختاره وآخذ به ، إلى أن قال : وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل ، والرواية إذا ثبتت عندهم لا يردها قياس عربية ولا فشو لغـــة ؛ لأن القراءة سنة متبعـــة يلزم قبولها والمصير إليها"ا ه .

قلت : وهذا كلام وجيه فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعده من كتاب الله تعالى وكلام رسوله وكلام العرب فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة كان القرآن هو الحَكَم على علماء النحو وما قعدوا من قواعد ، ووجب أن يرجعوا هم بقواعدهم إليه لا أن نرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة تُحَكِّمُها فيه ، وإلا كان ذلك عكسا للآية وإهمالا للأصل في وجوب الرعاية"[1] .

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ١/٤٢٠ .

المبحث الثالث
تسكين الحركة الدالة على محذوف

قد يحذف آخر الفعل إذا كان آخره حرف علة وذلك للبناء أو الجزم ، فإذا كان الفعل مضارعا معتل الآخر ودخل عليه الجازم حذف منه حرف العلة ويبقى ما قبله عليه حركة مجانسة للحرف المحذوف دالة على نوعه فإذا كان المحـــذوف ألفا بقيت ما قبلها مفتوحا نحو : لم يرقَ ، والأصل يرقى ، وإن كان المحذوف ياء بقي ما قبلها مكسورا دليلا عليها نحو : لم يمش والأصل يمشي ، وإن كان المحذوف واوا بقي ما قبلها مضموما دليلا عليها نحو : لم يـــرجُ خيرا ، والأصل يرجو ، وكذلك الفعل الأمر للبناء نحو : ارقَ وامشِ وارجُ فإن الحركات دوال على المحذوف وليست حركات إعراب فهل يجوز إسكانها تخفيفا .

وردت بعض القراءات بحذف هذه الحركة وذلك في قوله تعالى : (وأرنا مناسكنا) فقد قرئ (وأرْنا) بسكون الراء ، والأصل في الفعل (رأى) فلما تعدى الفعل إلى اثنين بالهمزة فصار : أرأى ، فإذا بنى للأمر حذفت حرف العلة للبناء وبقيت كسرة الهمزة على الكسرة دليلا على المحذوف ، ثم حذفت الهمزة تخفيفا لاجتماع همزتين ليس بينهما إلا ساكن وهو حاجز غير حصين إضافة إلى كثرة الاستعمال فنقلت حركة الهمزة إلى الراء فتصير هذه الحركة دليلا على الهمزة ثم على الياء المحذوفة ، وقد سكنت في هذه القراءة ، ، قال أبو حيان :" وقد أنكر بعض الناس الإسكان من أجل أن الكسرة تدل على ما حذف، فيقبح حذفها، يعني أن الأصل كان أرء، فنقلت حركة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة، فكان في إقرارها دلالة على المحذوف. وهذا ليس بشيء، لأن هذا أصل مرفوض، وصارت الحركة كأنها حركة للراء"[1] .

قال السمين :"وقد غلط قوم راوي هذه القراءة ، وقالوا صار كسر الراء دليلا على الهمزة المحذوفة ، فإن أصله (أرئنا) ثم نقل"[2] .

وقد وجه الفارسي ذلك بقوله :"فأما قوله (وأرنا مناسكنا) فالإسكان فيه حسن على تشبيه المنفصل بالمتصل ، والاختلاس حسن ، وليس إسكان هذا مثل إسكان (يأمركم وأسلحتكم) لأن الكسرة في (أرنا) ليست بدلالة إعراب ، ومثل ذلك قول من قال (ويتقه) ومن روى الإسكان في حروف الإعراب فعلى تجويز ما جاء في الكلام والشعر ..... فإذا قال قائل : فهلا لم

---

(١) البحر المحيط ٣٩١/١ .

(٢) الدر المصون ٣٧٢/١ .

تسكن (أرنا) لأن الراء متحركة بحركة الهمزة فإذا حذفها لم تدل على الهمزة كما تدل إذا أثبتها عليها .

قيل : ليس هذا بشيء ألا ترى أن الناس أدغموا (لكنا هو الله ربي) فذهاب الحركة في (أرنا) في التخفيف ليس بدون ذهابها في الإدغام"[1] .

إضافة إلى أنه قد سمع الإسكان في هذا الحرف بعينه ، قال[2] :

أرْنا إداوة عبد الله نملؤها من ماء زمزم إن القوم قد ظمئوا

ومثل ذلك تسكين الفتحة الدالة على الألف المحذوفة في الفعل المجزوم كما في قوله تعالى : ﴿ألم ترْ إلى الملأ﴾[3] و﴿ألم ترْ أن الله﴾[4] و ﴿ألم ترْ كيف فعل ربك﴾[5] ، فقد قرئ(ألمْ ترْ) بسكون الراء في الآيات الثلاث[6] ، وقد أجاز ابن جني على ضعف تسكين الفتحة الدالة على الألف المحذوفة في الفعل المجزوم ، حيث قال :"فيها ضعف لأنه إذا حذف الألف للجزم فقد وجب إبقاؤه للحركة قبلها دليلا عليها ، وكالعوض منها ولا سيما وهي خفيفة إلا أنه شبه الفتحة بالكسرة المحذوفة في نحو هذا استخفافا ، أنشد أبو زيد:

قالت سليمى اشترْ لنا سويقا"[7] .

ويأتي هنا تعليل أبي علي الفارسي السابق في أن الكسرة في (أرنا) ليست بدلالة إعراب كذلك في (ألم تر) وأن ذهاب الحركة في (أرنا) في التخفيف ليس بدون ذهابها في الإدغام كما في (لكنا) .

---

(١) الحجة للفارسي تح هنداوي ٣٠٣/١ .

(٢) البيت في البحر المحيط ٣٩١/١ ، الدر المصون ٣٧٢/١ ، فتح القدير ٢١/١.

(٣) من الآية ٢٤٦ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ١٨ من سورة الحج .

(٥) الآية الأولى من سورة الفيل .

(٦) هي قراءة السلمي كما في المحتسب ٣٦٠/١ ، ٣٦١ .

(٧) المحتسب ٣٦٠/١ ، ٣٦١ .

المبحث الرابع
الضمائـــر

أولاً: تسكين ضمير الغائب المفرد المتصل :

ضمير الغائب المفرد المتصل له صلة، وصلته واو بعد ضمة، وياء بعد كسرة وهذه الصلة لها حال في الوقف يختلف عنه في الوصل فأما في حال الوقف فيجب حذفها، وأما في الوصل :

فإن كان ما قبل الهاء متحركاً فلابد من ثبوت الصلة نحو " على أكرمهو محمد ومر بهي حسن"، ولا تحذف إلا في ضرورة الشعر، نحو قول حنظلة بن فاتك[1]:

وأيقن أن الخيل إن تلتبس به يكن لفسيل النخل بعده آبر

أراد "بعد هو".

قال الرضي :"وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الوصل أي الواو والياء بعد المتحرك اختيارا مع إبقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو : بهِ وغلامُهُ ويجوزون تسكين الهاء أيضا كقوله[2] :

فبتُّ لدَى البيت العتيق أريغه ومطواي مشتاقان لهُ أرقان

وغيرهم يجوزونهما أي اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر ، لا اختيارا"[3] .

---

(١) الكتاب ١/٣٠ يصف جبان ، أيقن أنه إن التبست به الخيل قتل مضار ماله لغيره فلذلك انهزم، أو يكون وصف شجاعا، فيقول: قد علم أنه إن ثبت وقتل ولم تتغير الدنيا بعده، وبقى من أهله من يخلفه في حرمه وماله، فثبت في الحرب ولم يبال ، الفسيل : جمع فسيلة وهى صغار النخل، وآبر النخل : مصلحه والقائم عليه ، معجم البلدان(صلاصل) ٣/٤١٧ وروايته :

وأيقنَ أنّ الخيلَ إن يعلقوا به يكن لنبيل الخوف بعداً آآبر

(٢) البيت من الطويل ، وهو في اللسان (مطا) وفيه :

فظلّتُ لدى البَيْتِ الحَرامِ أُخيلُهُ ومِطْوايَ مُشْتاقان لهُ أرقان

أي صاحِبايَ، ومعنى أُخيله أنظر إلى مَخيلته، والهاءُ عائدة على البرق في بيت قبله، وهو:

أرقتُ لِبَرْقٍ دُونه شَدَوان يَمان وأهْوَى البَرْقَ كلُّ يَمان

وانظر اللسان (ها) ، البحر المحيط ٥/٢٦٦ ، معجم البلدان (شدوان) ٣/٣٧٢ ، وروايته :

فبتُّ أرى البيتَ العتيقَ أُشيمُهُ ومطوايَ من شوق له أرقان

، شرح الرضي على الكافية ٢/٤٦١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢/٤٢١ ، ٤٢٢ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ونادي نوح ابنه﴾[1] ، قال أبو حيان :" وقرأ الجمهور: بوصل هاء الكناية بواو، وقرأ ابن عباس: (ابنهْ)[2] بسكون الهاء، قال ابن عطية وأبو الفضل الرازي: وهذا على لغة الأزد الشراة، يسكنون هاء الكناية من المذكر، ومنه قول الشاعر:

ونضـــواي مشتـــاقـــان لـــــه أرقـــــان

وذكر غيره أنها لغة لبني كلاب وعقيل، ومن النحويين من يخص هذا السكون بالضرورة"[3] .

وإن كان ما قبل الهاء ساكناً فالأكثرون يرون حذف الصلة مطلقاً سواء أكان الساكن صحيحاً أم كان معتلا ،واختار ذلك المبرد والسيرافي[4].

وقد ذهب سيبويه إلى إثبات الصلة إذا كان الساكن صحيحاً وحذفها إذا كان معتلا[5].

وقد ورد إسكان هاء الضمير المفرد الغائب المتصل في القراءات كثيرا من ذلك :

١ ــ قوله تعالى : ﴿يؤده إليك﴾ ، و﴿لا يؤده إليك﴾[6] ، فقد قرئ إشباع كسرة الهاء ولفظ ياء بعدها ، وباختلاس الحركة من غير ياء ، وأيضا بإسكان الهاء[7].

٢- قوله تعالى : ﴿فألقه إليهم﴾[8] ، فقد قرئ بكسر الهاء مشبعة ، وبإسكانها[9].

٣- قوله تعالى : ﴿وإن تشكروا يرضه لكم﴾[1] . فقرئ بوصل الهاء بواو مضمومة غير مشبعة ، وبالإسكان[2].

---

(١) من الآية ٤٢ من سورة هود .

(٢) في الأصل (أنه) وهو خطأ .

(٣) البحر المحيط ٢٦٦/٥ .

(٤) المقتضب ٢٦٤/١، ٢٦٥ .

(٥) الكتاب ١٨٩/٤ وما بعدها، شرح المفصل ٨٧/٩، شرح الشافية ٤٢١/٢ .

(٦) من الآية ٧٥ من سورة آل عمران .

(٧) السبعة ص ٢١١، ٢١٢، المبسوط ص ١٤٤، ١٤٥،غيث النفع ٦٦ ، النشر ٢٤٠/٢ .

(٨) من الآية ٢٨ من سورة النمل .

(٩) السبعة ص ٢١١، ٢١٢، المبسوط ص ١٤٤، ١٤٥ ، غيث النفع ١٩١ ، النشر ٢٣٧/٢ .

٤- قوله تعالى : ﴿ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها﴾[٣] ، فقد قرئ بالإسكان[٤] .

٥- قوله تعالى : ﴿نوله ما تولى ونصله جهنم﴾[٥] ، فقد قرئ بالإسكان[٦] .

٢ ــ قوله تعالى : ﴿أيحسب أن لم يره أحد﴾[٧] ، فقد قرئ بالإسكان[٨] .

٦ ــ قوله تعالى : ﴿وإن تشكروا يرضه لكم﴾[٩] فقد قرئ بالإسكان[١٠].

وجه تسكين ضمير الغائب المفرد المتصل أمران :

أحدهما : أنهم ظنوا أن الجزم فى الهـــاء ، وإنما هو فيما قبل الهاء ، فهذا ــ وإن كان توهماً ــ خطأ.

الآخر: أن من العرب من يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها. فيقول: ضربتُهْ ضرباً شديداً، أو يترك الهاء إذا سكنها وأصلها الرفع بمنزلة "رأيتهم، أنتم" ألا ترى أن الميم سكنت وأصلها الرفع[١١] .

وقد ضعف مكى بن أبى طالب تسكين الضمير المفرد المتصل للغائب وضعف ما ذكر فيه من تخريج فقال :"حجة من قرأ بإسكان الهاء ، أنه نوى الوقف على الهاء، وذلك بعيد ، لأنه ليس موضع وقف، وقيل: هى لغة لبعض العرب. وذلك قليل ، إنما جاء فى الشعر وقيل : إنه توهم الهاء

---

(١) من الآية ٧ من سورة الزمر .

(٢) السبعة ص ٢١١، ٢١٢، المبسوط ص ١٤٤، ١٤٥ .

(٣) من الآية ٤٥ من سورة آل عمران .

(٤) السبعة ص ٢١١، ٢١٢، المبسوط ص ١٤٤، ١٤٥، غيث النفع ٧٠ ، الإتحاف ١٧٩.

(٥) من الآية ١١٥ من سورة النساء .

(٦) السبعة ص ٢١١، ٢١٢، المبسوط ص ١٤٤، ١٤٥ ، غيث النفع ٧٨ ، النشر ٢٥/٢.

(٧) الآية ٧ من سورة البلد .

(٨) غيث النفع ٢٧٧ ، النشر ٤٠١/٢ .

(٩) من الآية ٧ من سورة الزمر .

(١٠)غيث النفع ٢٢٠ ، النشر ٣٦٢/٢ ، الروض الأنف ١١٦/١ .

(١١) معاني القرآن للفراء ٢٢٣/١، حجة القراءات لأبى زرعة ص ١٦٦، اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء ص ٢٥٤ .

لام الفعل فألزمها ما يلزم لام الفعل فى هذا من السكون للبناء، لأن لام الفعل إذا سكنت فى الأمر فسكونها بناء وهو أيضا قول ضعيف"[1] .

وعلى هذا يمكن اعتبارها لهجة لبعض العرب كما ذكر الفراء وأبو زرعة إلا أن سيبويه لم يذكر هذه اللغة ، مما يدل على أنها لهجة غير فاشية تحدث بها بعض أعراب البادية، لأنه لا يتصور أن تكون هذه اللهجة لهجة الحجازيين أو عامة العرب، ثم يأتى جمهور كلام العرب على خلافها.

وهى بدوية، لأن ذلك التسكين ينشأ عادة من إسراعهم فى نطق الكلمات ومع ذلك، فهى فى تمام الفصاحة[2] .

وخالف ابن خالويه فى هذا فلم يضعف هذه اللغة وجعل التسكين أصلاً فى كل فعل مجزوم اتصلت به "هاء"، وذلك أنه لما اتصلت الهاء بالفعل اتصالاً صارت معه كبعض حروف الفعل ولم تنفصل منه خفف بإسكان الهاء كما خفف الفعل "يأمركم" و"ينصركم" بتسكين الراء فيهما وليسا بمجزومين.

ثم يقول: "وقد عيب بذلك فى غير موضع عيب، هذا أصل لكل فعل مجزوم اتصلت به "هاء"

ثم يجيز فيه ثلاث لهجات :

"فإذا كان قبل الهاء كسرة" فاكسره، واختلس، وأسكن.

"وإن كان قبل الهاء فتحة "فاضمم، وألحق الواو، واختلس، أو أسكن"[3] .

وسئل أبو عمرو بن العلاء عن جزم الهاء فقال: ليس بلحن[4] ، وقد سئل أبو عمرو أيضا عن قوله تعالى:"فألقه" فقرأ "فألقهْ" جزماً وإن شئت "فألقهِ" واختار أبو عمرو "فألقهِ" مشبعة"[5] .

وقد حذف أبو عمرو صلة الضمير للادغام وذلك فى قوله تعالى : ﴿إلهَهُ هَوَاه﴾[6] بإدغام الهاء فى الهاء وبين الهاءين فاصل وهو الواو التي هى صلة الضمير فحذف الصلة وأدغم[7] .

وقد جعل العكبرى ذلك من إجراء الوصل مجرى الوقف وهو ضعيف[1] .

---

(١) الكشف لمكي بن أبى طالب ١٥٩/٢ .

(٢) اللهجات العربية فى معانى القرآن للفراء ص ٢٥٧ .

(٣) الحجة لابن خالويه ص ١١١ .

(٤) السبعة لابن مجاهد ص ١١٢ .

(٥) السبعة لابن مجاهد ص ١١٢ .

(٦) من الآية ٢٣ من سورة الجاثية .

(٧) الممتع ٧٢٧ .

بناء على ما سبق يتضح لنا أن الإسكان ضعيف وأن الأفصح والأحسن أن تحرك "هاء" الغائب ، فإذا جاء بعد ضمير الغائب المتصل ميم الجمع فإذا لم يلق الميم ساكن سكنت[٢] ، ووجه إسكان الميم : طلب التخفيف ، لأن حق ميم الجمع أن تضم وتلحقها واو في حالة الجمع، وألف في حالة التثنية، فلما أمن اللبس حذف الواو وسكن الميم لأنه لا لبس مع المثنى، لأن الألف دلت على التثنية فى نحو "عليهما"، والميم لمجاوزة الواحد، أي أن المفرد لا ميم فيه فلا يلتبس الجمع بغيره فحذفت الواو وخففت الميم بالتسكين لئلا تتوالى الحركات فى أكثر المواضع نحو "ضَرَبَهُم ويَضْرِبُهُم"[٣] .

(١) التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ١/١٤٠.

(٢) السبعة ص ١٠٩، ١١٠، المبسوط فى القراءات العشر ص ٨٥ .

(٣) السبعة لابن مجاهد ص ١١٠، التبيان للعكبرى ١/٩، شرح المفصل ٣/٨٧ ، وقد ذكر الرضي أن ميم الجمع بعد الهاء المكسورة لها خمس حالات وبعد الهاء المضمومة خمس حالات انظرها في شرح الرضي على الكافية ٢/٤٢٣ ، ٤٢٤ .

ثانيا : تسكين ضمير الغيبة المفرد المنفصل :

الضمير الغائب للمفرد المنفصل "هو" وللمفردة الغائبة "هي" ، والواو والياء من أصل الكلمة عند البصريين ، وهما للإشباع عند الكوفيين والضمير الهاء وحدها واستدلوا بتثنيتهما وجمعهما على (هما وهم وهن) بحذف الواو والياء منهما ، وقول البصريين أرجح لأن حرف الإشباع لا يتحرك ولأنه لا يثبت إلا ضرورة[1] .

وأصل حركة الهاء في "هو" الضم، وفى "هي" الكسر، غير أن هذه الهاء قد تسكن تخفيفا وذلك إذا سبق الضمير بالواو أو الفاء أو اللام ، قال سيبويه :"واعلم أن كل شيء كان أول الكلمة وكان متحركا سوى ألف الوصل فإنه إذا كان قبله كلام لم يحذف ولم يتغير ، إلا ما كان من (هو) و(هي) فإن الهاء تسكن إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام، وذلك قولك : وهْو ذاهب ، ولهْو خير منك ، فهْو قائم ، وكذلك (هي) ؛ لما كثرتا في الكلام وكانت هذه الحروف لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها صارت بمنزلة ما هو من نفس الحرف فأسكنوا ، كما قالوا في فخذ : فخْذ ،ورضي : رضْي ، وفي حذِر : حذْر ، وسرُو : سرْو ، فعلوا ذلك حيث كثرت في كلامهم وصارت تستعمل كثيرا فأسكنت هذه الحروف استخفافا ، وكثير من العرب يدعون الهاء في هذه الحروف على حالها"[2] .

وقد سجل ذلك في القرآن الكريم ، يقول ابن الجزري :"واختلفوا في هاء (هو) و(هي)إذا توسطت بما قبلها ، فقرأ ابو عمرو والكسائي وأبو جعفر وقالون بإسكان الهاء إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام نحو (وهو بكل شيء عليم) (فهو خير لكم) (لهو خير) (وهي تجري) (فهي خاوية) (لهي الحيوان) .

قرأ الكسائي بإسكان الهاء (ثم هو يوم) في سورة القصص واختلف عن أبي جعفر فيه وفي (يمل هو) آخر السورة ، فروى عيسى عنه من غير طريق ابن مهران ، وروى الأشناني عن الهاشمي عن ابن جماز إسكان الهاء فيهما ، وروى ابن جماز عن سوى الهاشمي عنه وابن مهران وغيره عن ابن شبيب عن عيسى ضم الهاء فيهما عنه . .. ، واختلف أيضا عن قالون فيهما فروى الفرضي عن ابن بويان من طريق أبي نشيط عنه إسكان (يمل هو)"[3] .

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٤١٨/٢ .

(٢) الكتاب ١٥١/٤ .

(٣) النشر في القراءات العشر ٢٠٩/٢ .

وقد قرأ أبو عمرو بتسكين الهاء في هذين الضميرين وذلك إذا اتصل بها "الواو، الفاء، اللام" في كل القرآن نحو "وهْو، فهْو، وهْى، فهْي، لـهْى" ، وقرأ : ﴿ثم هُو يوم القيامة﴾[1] بضم الهاء ، ويسكنها في القرآن[2].

وجه إسكان الهاء من "هو وهى" بعد الواو واللام أن هذه الحروف لما اتصلت بالضمير نزلت بمنزلة الجزء منه فلا تنفصل منه ولا يوقف عليها وصارت "وَهُوَ" مثل سَرُوَ وعَضُد ، وصارت "وَهِىَ" مثل "كَتِف وفَخِذ ورَضِيَ، حَذِر ، فكما قالوا : سَرْو وعَضْد قالوا : وهْوَ ، وكما قالوا : كَتْف وفَخْذ ورَضْي وحذر قالوا : وَهْى ، فهي لكونها على حرف واحد وضعفت عن الانفصال وكان ما بعدها على حرفين الأول منهما مضموم أو مكسورُ أشبهت في اللفظ ما كان على "فَعُل أو فَعِل" فخفف أوائل هذه كما يخفف ثواني هذه فلما كثرت في كلامهم وصارت تستعمل كثيراً فأسكنت هذه الحروف استخفافا[3]

كما تسكن الهاء مع اللام والهمزة نحو : لهْو ولهْيَ ، وأهْوَ وأهْي لتنزيل هذين الحرفين اللام والهمزة منزلة الجزء من الكلمة فصارت على وزن (فَعِل) و(فَعُل) فخففت كما خفف الوزنان (فَعِل) و(فَعُل) ، قال أبو بكر بن السراج :" ولكن الذين قالوا : وهْوَ ، فأسكنوا الهاء تشبيها بـ(عضد)"[4] .

قال الزمخشري :" وأما إسكانهم أول (هو) و(هى) متصلتين بالواو والفاء ولام الابتداء وهمزة الاستفهام ولام الامر متصلة بالفاء والواو كقوله تعالى : ﴿وهو خير لكم﴾[5] ، وقوله تعالى : ﴿فهى كالحجارة﴾[6] وقوله تعالى : ﴿لهو القصص الحق﴾[7] ، وقول الشاعر[8] :

---

(١) من الآية ٦١ من سورة القصص .

(٢) السبعة ص ١٥١، المبسوط في القراءات العشر ص ١١٦.

(٣) الكتاب ١٥١/٤، الخصائص ٣٣١/٢، ٣٣٢، شرح المفصل ٩٨/٣، التبيان للعكبرى ٢٧/١

(٤) الأصول ٣٦٥/٢ .

(٥) من الآية ٢١٦ من سورة البقرة .

(٦) من الآية ٧٤ من سورة البقرة .

(٧) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران .

(٨) عجز بيت من البسيط وصدره :

قمْتُ للطَّيْف مُرْتَاعا فارّقني

فقلت أهْي سرت أم عادني حلم

وقوله تعالى فلينظر وقوله وليوفوا نذورهم فليس بأصل وإنما شبه الحرف عند وقوعه في ذا الموقع بضاد عضُد وباءِ كبد ، ومنهم من لا يسكن"[1] .

قال الرضي :"وكذا شُبِّه بـــ(فَعُل) و(فَعِل) قولهم : فَهْوَ ، وفَهْي ، ووهْو ، ووهْي ، ولهْو ، ولهْي ، لما قلنا في (وليفعل) ، وكذا (أهْوَ) و(أهْيَ) لكن التخفيف مع الهمزة أقل استعمالا من الواو والفاء واللام معهما"[2] .

وهذا التسكين جائز، وكثير من العرب يدعون الهاء في هذه الحروف على حالها، لأنه الأصل[3]

ووجه تحريك الهاء مع "ثم" فقط أن "ثم" على ثلاثة أحرف فلذلك لم تنزل منزلة "الواو، الفاء، اللام" لإمكان انفصالها والوقوف عليها، فلا تنزل من الكلمة بمنزلة الجزء منها، ولما رأى (ثم) تنفصل ، ويوقف عليها ، ويبتدأ بها أجرى الهاء مجراها في الابتداء فضمها[4]

قال ابن يعيش:"ولا يفعلون ذلك ــ أي تسكين الهاء ــ مع "ثم" ونحوها مما هو على أكثر من حرف إلا على ندرة"[5] .

وهو للمرار الحنظلي العدوي زياد بن منقذ وهو في شرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٩ ، الخزانة ٣٩١/٢ ، مغني اللبيب ص٦٢ ، ٤٩٥ ، والشاهد فيه قوله (أهْي) بسكون الهاء مع الهمزة .

(١) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ٣٠٣/٤ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ٤٥/١ ، وانظر : الحجة للفارسي تح هنداوي ١/ ٤١٢ ، ٤١٣ .

(٣) الكتاب ١٥١/١، التبيان للعكبرى ٢٧/١، الصبان ١١٣/١

(٤) الحجة للفارسى ٣٠٨/٢، ٣٠٩، الكشف ٢٣٥/١، الخصائص ٣٣٢/٢

(٥) شرح المفصل ٩٨/٣

المبحث الخامس
تسكين (مع)

(مَعَ) بتحريك العين : كلمة تضم الشيء إلى الشيء وهي اسم معناه الصحبة وأصلها مَعاً ، الذي يدل على أن مَعَ اسمٌ حركة آخره مع تحرك ما قبله[1] ، قال ابن هشام : "ومنها مع وهو اسم لمكان الاجتماع"[2] ، قال ابن عقيل :" وأما (مع) فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته نحو جلس زيد مع عمرو وجاء زيد مع بكر[3] ، و(مَعا) تستعمل للاثنين فصاعداً، يقال: هم مَعاً قِيامٌ وهنّ معاً قِيامٌ[4] .

فهي اسم معرب ، وفتحته فتحة إعراب ، قال سيبويه :" وسألت الخليل عن (معكم) و(مع) لأيّ شيء نصبتها فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسماً كجميع ووقعت نكرة وذلك قولك: جاءا معاً وذهبا معاً وقد ذهب معه ومن معه صارت ظرفاً فجعلوها بمنزلة: أمام وقدّام[5] .

أي أنها إذا أضيفت نصبت على الظرفية . قال الزجاج في قوله تعالى: {إنّا معكم إنما نحن مستهزءُون} نصب معكم كنصب الظروف، "تقول: أنا معكم وأنا خَلْفكم، معناه أنا مستقرٌّ معكم وأنا مستقرٌّ خلفكم"[6] .

وإذا أفردت ولم تضف إلى ما بعدها نصبت على الحال ، قال ابن هشام : "وقد تفرد بمعنى جميعا فتنصب على الحال نحو جاءوا معا"[7] .

وحكى الكسائي عن ربيعة وغنْم أنهم يسكّنون العين من (مَعْ)فيقولون معكم و معنا[8] ، في حين ذهب سيبويه إلى أن إسكانها ضرورة ، حيث قال سيبويه :"قال الشاعر – فجعلها كـ(هل) حين اضطرّ – وهو الراعي[9]:

---

(١) اللسان (معع) .
(٢) أوضح المسالك ١٣٣/٣ ، وانظر التصريح ١٨٣/٣ .
(٣) شرح ابن عقيل على الألفية ٧٠/٣ .
(٤) اللسان (معع) .
(٥) الكتاب ٢٨٦/٣ ، ٢٨٧ .
(٦) معاني القرآن للزجاج ١/ ٨١ ، وانظر : اللسان (معع) .
(٧) أوضح المسالك ١٣٥/٣ .
(٨) اللسان (معع) . وانظر : أوضح المسالك ١٣٣/٣ ، شرح ابن عقيل ٧٠/٣ .
(٩) البيت من الوافر ، وهو في اللسان (معع) ، أوضح المسالك ١٣٣/٣ ، شرح ابن عقيل ٧٠/٣ ، التصريح ١٨٣/٣ ، والرواية فيها (فريشي) بالفاء ،

وريشي مِنْكُمُ وهَوايَ مَعْكُمْ وإنْ كانتْ زيارَتُكم لِماما "[1]

وقد رد ابن عقيل قول سيبويه بأن تسكين العين من (مع) ضرورة لأن هذه لغة ربيعة وغنم ، قال ابن عقيل :" وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة وليس كذلك بل هو لغة ربيعه وهي عندهم مبنية على السكون"[2] .

واختلف في معنى الساكنة ، أهي حرف أم اسم ، فقيل إنَّ (معَ) المتحركة تكون اسماً وحرفا و (مَعْ) بسكون العين حرف لا غير"[3]، قال ابن عقيل :" وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف ، وادعى النحاس الإجماع على ذلك وهو فاسد ، فإن سيبويه زعم أن ساكنة العين اسم [4] .

تتمة :

فإذا جاء بعد (مع) الألف واللام أو ألف الوصل اختلفوا فيها، فبعضهم يفتح العين وبعضهم يكسرها، فيقولون مَع القوم و مَعَ ابنِك، ـ بفتح العين فيهما ـ وبعضهم يقول مَع القوم و مَع ابنِك ـ بكسر العين فيهما ـ أما من فتح العين مع الألف واللام فإنه بناه على قولك كنا مَعاً ونحن معاً ، فلما جعلها حرفاً وأخرجها من الاسم حذف الألف وترك العين على فتحها ، فقال: مع القوم و معَ ابنك، قال: وهو كلام عامة العرب، وهو المشهور ، يعني فتح العين مع الألف واللام ومع ألف الوصل ، قال: وأما من سكَّن فقال : معْكم ، ثم كسر عند ألف الوصل فإنه أخرجَه مُخْرَجَ الأدَواتِ، مثل هَلْ وبلْ وقدْ وكمْ. فقال: مع القوم كقولك : كمِ القومُ وبلِ القوم"[5] .

قال ابن عقيل :"هذا حكمها إن وليها متحرك أعني أنها تفتح وهو المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة ، فإن وليها ساكن فالذي ينصبها على الظرفية يبقى فتحها فيقول مع ابنك والذي يبنيها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول مع ابنك"[6].

=واستشهد به سيبويه على أن الشاعر سكن العين من (مع) تشبيها لها بـ(هل) وهو ضرورة.

(١) الكتاب ٢٨٧/٣ .

(٢) شرح ابن عقيل ٧٠/٣ .

(٣) اللسان (معع) .

(٤) شرح ابن عقيل على الألفية ٧٠/٣ .

(٥) انظر : اللسان (معع) ، أوضح المسالك ١٣٣/٣ .

(٦) شرح ابن عقيل على الألفية ٧١/٣ .

المبحث السادس
تسكين الميم من (ما) الاستفهامية
إذا دخل عليها حرف الجر وحذفت منها الألف

تأتي (ما) الاسمية لمعان متعددة منها الاستفهامية والشرطية والموصولة وغيرها ، فإذا استعملت أداة استفهام لغير العاقل فقد يدخل عليها حرف الجر ، وفي هذه الحال يجب حذف الألف فرقا بين الاستفهامية وغيرها إذ لا تحذف الألف مع حرف الجر إلا من (ما) الاستفهامية فتصير لِمَ ، وتبقى الفتحة دليلا على الألف المحذوفة قال ابن هشام :" **ويجب حذف ألف ما الاستفهامية إذا جرت وإبقاء الفتحة دليلا عليها نحو : فيم ، وإلام ، وعلام ، وبم ... ، وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر**[1] **فلهذا حذفت في نحو : ﴿فيمَ أنت من ذكراها﴾**[2] **﴿فناظرة بمَ يرجع المرسلون﴾**[3] **﴿لمَ تقولون مالا تفعلون﴾**[4][5] .

وتبقى الفتحة على الميم دليلا على الألف المحذوفة ولأنه لا يمكن الوقف على متحرك زادوا الهاء لتبقى الحركة عند الوقف ويكون الوقف على الساكن[6] **، ولذا لم يوقف على الميم بالسكون لئلا تضيع الحركة الدالة على الألف المحذوفة ، فلا يبقى على المحذوف دليل ، فقالوا : لمه ، وبمه وعلامه .**

---

(١) قال في التصريح ٢٦٦/٥ :"ولم يعكسوا فيحذفوا في الخبرية ويثبتوا في الاستفهامية لأن ألف الاستفهامية متطرفة لفظا وتقديرا ، بخلاف ألف الخبرية فإنها ليست بمتطرفة تقديرا ؛ لأنها في حشو الصلة والشرط ، وزعم المبرد أن حذف ألف الموصولة مع (شئت) لغة نحو : سل عمَ شئتَ" .

(٢) من الآية ٤٣ من سورة النازعات .

(٣) من الآية ٣٥ من سورة النمل .

(٤) من الآية ٢ من سورة الصف .

(٥) مغني اللبيب ٣٩٣ وكلام ابن هشام هنا عام في (ما) الاستفهامية إذا جرت ، ولم يفرق بين المجرورة بحرف جر والمجرورة بالإضافة إلى الاسم وليس كذلك ، فالمجرورة بالاسم يجب فيها هاء السكت ، قال الرضي ــ شرح الكافية ٥٠١/٤ ــ :"وإذا وقفت على نحو : مجيءَ مَ جئت فقلت : مجيء مه فالهاء لازمة كما في : قِهْ ورَه ؛ لأن المضاف لكونه اسما لا يمتزج بالمجرور امتزاج حرف الجر بمجروره" . وانظر : أوضح المسالك ٣١٣/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٧٢/٢ ، شرح ابن عقيل ١٧٩/٤ ،

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٧٦/٢ .

وهذا يبين حرصهم على الحركة الدالة على الألف المحذوفة حتى في حال الوقف فإذا كان في الوصل كان بقاء الحركة أولى ، ويذكر سيبويه أنه يجوز في الوقف على (ما) وجهين : الأول ــ وهو الأجود ــ الوقف بإلحاق الهاء ، الثاني : ــ وهو أقل اللغتين[١] ــ الوقف بحذفها مع سكون الميم قال :" أما قولهم: علامه وفيمه ولمه وبمه وحتامه فالهاء في هذه الحروف أجود إذا وقفت لأنك حذفت الألف من ما فصار آخره كآخر ارمه واغزه ، وقد قال قوم : فيمْ وعلامْ وبمْ ولِمْ ، كما قالوا: اخش"[٢] .

غير أن بعض الشعراء قد حذف هذه الحركة الدالة على الألف المحذوفة وسكن الميم ، قال أبو المثلم[٣]:

يا صخر ويحك لِمْ عيرتني نفرا كانوا غداة صباح صادق قتلوا

وقول قيس بن عيزارة[٤] :

أثابت لِمْ تركت أختك عاتقا تَجمّعُ عند المومساتِ أيورُها

ويبين الرضي أن المجوز لإسكان الميم مع كونها على حرف واحد بعد حذف الألف أنها صارت مع حرف الجر بمنزلة كلمة كثرت حروفها حيث قال :"ويجوز إسكانها وإن صارت الميم على حرف واحد ؛ لأنها امتزجت بحرف الجر قبلها فصارتا معا كـ(حسام) لأن الجار لا ينفك عن المجرور ، وهذا المجرور لكونه على حرف صار كبعض حروف الجار فالاتصال حاصل من الطرفين"[٥] .

وامتزاج حرف الجر مع (م) هو ما أشار إليه سيبويه بقوله :" وأما الحروف الأول ــ أي حرف الجر ــ فإنها لا يتكلم بها مفردةً من ما لأنها ليست بأسماء فصار الأول والآخر بمنزلة حرف واحد لذلك ، ومع هذا أنه أكثر في كلامهم فصار هذا بمنزلة حرف واحد نحو : اخش"[٦]

ونلاحظ هنا أن الشاعرين الذين ورد في شعرهما تسكين الميم من شعراء قبيلة هذيل مما يشير إلى أن هذا التخفيف بالتسكين في (لمْ) يمكن أن يكون من خصائص قبيلة هذيل .

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٥٠١/٤ .
(٢) الكتاب ١٦٤/٤ .
(٣) شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٧٣
(٤) شرح أشعار الهذليين ٦٠٢/٢ ، وهو لقيس بن العيزارة الهذلي يخاطب تأبّط شرّاً معجم البلدان (جذم) ١٣٥/٢ ، والرواية فيه (أم) موضع (لم) وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه ، و(خلفت) موضع (تركت) .
(٥) شرح الرضي على الكافية ٥٠١/٤ .
(٦) الكتاب ١٦٥/٤ .

المبحث السابع
تسكين لام الأمر

تسكين لام الأمر بعد الفاء والواو :

هذه اللام أصل حركتها الكسر حملا على لام الجر، وسليم تفتحها ، وقيل: إن سليم تفتح اللام إنْ فتح تاليها، وليس ذلك إذا كسر تاليها أو ضم، نحو:"لتكرم أخاك"[1] ، غير أنه يجوز تسكين لام الأمر إذا وقعت بعد الفاء والواو تخفيف لكثرة الاستعمال ، وقد أشار سيبويه إلى هذا ، وجعل اللام بعد الفاء والواو بمنزلة الهاء من (هو) و(هي) إذا كان قبلهما واو أو فاء أو لام ، فإن الهاء من الضميرين تسكن قبل هذه الأحرف ، نحو : فهْو وهْو لهْي ؛ وذلك لأن هذه الأحرف صارت كجزء من الكلمة ، فجاز التخفيف بالإسكان ، قال سيبويه : "وفعلوا بلام الأمر مع الفاء والواو مثل ذلك ــ أي مثل هو وهي في حالة الإسكان ــ ؛ لأنها كثرت في كلامهم وصارت بمنزلة الهاء في أنها لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها ، وذلك قولك : فلينظر وليضرب"[2] .

فسيبويه يجعل لام الأمر في كونها كجزء من الكلمة بمنزلة الهاء من (هو) و(هي) ، وذلك لكثرة الاستعمال ، فخفف بتسكين اللام كما خفف (هو) و(هي) بتسكين الهاء ، ولذا يقول أبو علي الفارسي : حجة من أسكن لام الأمر إذا كان قبلها واو أو فاء أن الواو والفاء لما كان كل واحد منهما حرفا منفردا ، ولم يجز أن تفصل من الكلمة التي دخلت عليها ، فتفصل منها بالوقف ــ أشبه الكلمة التي أحدها فيه المتصل نحو : كَتِف"[3] .

وإسكان اللام بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها[4] ، ولذلك اتفق القراء السبعة على تسكين لام الأمر إذا كان قبلها فاء أو واو في جميع القرآن[5] ، كما في نحو قوله تعالى : ﴿وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك ، وليأخذوا حذرهم﴾[6] .

---

(١) مغنى اللبيب ١/١٨٥ .
(٢) الكتاب ٤/١٥١ ، ١٥٢ .
(٣) الحجة في علل القراءات السبع للفارسي ٢/٢١٠ ، ٢١١ .
(٤) مغني اللبيب ص ٢٩٤ .
(٥) السبعة في القراءات ص١٧٧،الحجة في علل القراءات السبع للفارسي٢/٢١٠.
(٦) من الآية ١٠٢ من سورة النســـــاء .

قال الزمخشري :" وقوله تعالى (فلينظر) وقوله (وليوفوا نذورهم) فليس بأصل وإنما شبه الحرف عند وقوعه في ذا الموقع بضاد (عضد) وباء (كبد) ومنهم من لا يسكن"[1] .

فهو يرى أن تسكين اللام هنا كان بالحمل على نحو (فعِل) بكسر العين و(فعُل) بضم العين فكما يجوز تخفيف هذين بإسكان عينهما فكذلك جاز إسكان لام الطلب وإنزالها من الحرف الذي قبلها والحرف الذي بعدها بمنزلة اللام من (فعل) ، وهو ما شرحه الرضي بقوله :"وقد شُبِّه بـ(فعِل) المفتوح الفاء المكسور العين نحـوُ قولهم : وليضرب و فلتضرب ـ أعني واو العطف وفـاءه مع لام الأمر وحرف المضارعة ـ وذلك لكثرة الاستعمال ، فالواو والفاء لكونهما على حرف واحد فهما كالجزء مما بعدهما ، ولام الأمر كعين الكلمة ، وحرف المضارعة كلامها ، فسكن لام الأمر ، وقرئ به في الكتاب العزيز وشبه به نحو : (ثم ليقطع) وهو أقل لأن (ثم) على ثلاثة أحرف وليس كالواو والفاء ، مع أن (ثم) الداخلة على لام الأمر أقل استعمالا من الواو والفاء "[2] .

وكذلك قرئ قوله تعالى :﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الإِنْجِيلِ﴾[3] "وَلْيحكمْ" بإسكان اللام وجزم الميم[4] ، وتوجيه قراءة أبى عمرو أنه جعل اللام في قوله "وليحكم" لام الطلب، فجزم الفعل بها، والدليل على ذلك أنها في حرف عبد الله وأبَىّ "وأن ليحكم"[5] وأيضا جاء قوله تعالى ﴿وأن احكم بينهم بما أنزل الله﴾[6] .

ويرى ابن مالك أن لام الأمر لها الأصالة في السكون لأمرين[7]:

أحدهما : مشترك فيه ، وهو كون السكون مقدما على الحركة ؛ إذ هي زيادة والأصل عدمها .

الآخر : خاص ، وهو أن يكون لفظها مشاكلا لعملها ، كما فعل بباء الجر ، لكن منع سكونها الابتداء فكسرت ، وبقي للقصد تعلق بالسكون ،

---

(١) المفصل ٤٠٥ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ١/٤٤ ، ٤٥ .

(٣) من الآية ٤٧ من سورة المائدة

(٤) وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء . السبعة ٢٤٤ .

(٥) الحجة لابن خالويه ص ١٣١، البحر ٣/٥٠٠، إذ لو كانت لام التعليل لما اجتمعت مع (أن) المصدرية .

(٦) من الآية ٤٩ من سورة المائدة

(٧) شـــرح الكافية الشافية م٣ / ١٥٦٣ ، ١٥٦٤ .

فإذا دخل عليها واو أو فاء رجع ــ غالبا ــ إلى السكون ؛ ليُؤمن دوام تفويت الأصل .

واختاره صاحب التصريح حيث قال :"وأصل لام الطلب السكون، لأن الأصل عدم الحركة، لكن منع منه أنها قد تكون في الابتداء، والابتداء بالساكن متعذر فكسرت، وقد تفتح عند سليم فإذا دخل عليها الواو أو الفاء أو ثم رجعت إلى سكونها الأصلي غالبا"[1]

وتسكن اللام بعد (ثم) كما تسكن بعد والواو والفاء إلا أن سكونها بعد (ثم) أقل ؛ لأنها مركبة من ثلاثة أحرف ، بخلاف الواو والفاء فكل منهما مركب من حرف واحد ولذا لا ينفصل عما بعده ، وليس كذلك (ثم) لأنها على أكثر من حرف فتفصل من الكلمة ويوقف عليها فلم تجعلها بمنزلة الواو والفاء[2] ومن ثم لم تنزل مع الكلمة بعدها منزلة الجزء من الكل ، ، قال الرضي :"وشبه به نحو : (ثم ليفعل) وهو أقل لأن (ثم) على ثلاثة أحرف وليس كالواو والفاء ، مع أن (ثم) الداخلة على لام الأمر أقل استعمالا من الواو والفاء "[3] ، ومن شواهده قوله تعالى :﴿فليمدد بسبب إلى السماء ثم ليقطع فلينظر﴾[4] ، ونحو قوله تعالى :﴿ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق﴾[5] .

قال الفارسي :"وأما وجه من أسكن اللام بعدها ــ أي ثم ــ كما أسكن بعد الفاء والواو فهو أنه جعل الميم من (ثم) بمنزلة الواو والفاء من قوله (فليقضوا) فجعل (مليقضوا) من (ثم ليقضوا) بمنزلة (وليقضوا) وهذا مستقيم ، وإن كان دون الأول في الحسن . ومما يدلك على جوازه قول الراجز :

فبات منتصبًا وما تكردسا

وقالوا : أراك منتفخا ، فجعل (تفخا) من (منتفخا) بمنزلة كَتِف فأسكن كما أسكن الكتف"[6] .

---

(١) التصريح ٣٦٢/٤ .

(٢) الحجة للفارسي تح هنداوي ١/ ٤١٣ .

(٣) شرح الرضي على الشافية ٤٤/١ ، ٤٥ ، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب ٤٩/٢ .

(٤) من الآية ١٥ من سورة الحج .

(٥) من الآية ٢٩ من سورة الحج .

(٦) الحجة للفارسي ، تح هنداوي ١/ ٤١٣.

المبحث الثامن
الوقف على ياء المتكلم

الوقف : قطع النطق عند آخر الكلمة، والمراد به هنا الاختياري(١).

قال ابن السراج " أما الوقف فكل حرف يوقف عليه فحقه السكون كما أن كل حرف يبتدأ به فهو متحرك"(٢) .

ولذا سمي السكون وقفا ، قال ابن هشام :" وأنواع البناء أربعة أحدها : السكون : وهو الأصل ويسمى أيضا وقفا"(٣) .

قال العكبري :" الوقف ضد الابتداء لأنه يكون عند انتهاء الكلمة ولما استحال الابتداء بالساكن استحسنوا في ضده ــ وهو الوقف ــ ضد الحركة وهو السكون"(٤) .

وذكر العكبري أن الوقف فيــه سبعة مذاهب حيث يقول :" وجملة مذاهب العرب في الوقف سبعة :الإسكان(٥) ، والإشمام(٦) ، والروم(٧) ،

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٣٣٨/٢، والمقصود بالاختيارى هو ما كان باختيار المتكلم لا بانتهاء النفس وانقطاعه .

(٢) الأصول ٣٦٤/٢ .

(٣) أوضح المسالك ٣٧/١ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ١٩٦/٢ .

(٥) السُّكونُ وهو الأصل ، وهو الإسكان المحض بلا روم ولا إشمام ولا تضعيف ، وهو الأغلب الأكثر لأنه سلب الحركة ، وذلك أبغ في تحصيل غرض الاستراحة ، وهو يجوز في كل متحرك إلا المنصوب المنون ، فإن اللغة الفاشية فيه قلب التنوين ألفا . انظر : شرح المفصل ابن يعيش ٦٧/٩ ، شرح الشافية للرضي ٢٧٢/٢ .

(٦) الإشمام : وهو أن يشير بشفتيه إلى الضم دون الكسر والفتح ، وهو يدرك بالبصر دون السمع لأنه إشَارَةٌ بالشَّفَتَيْن إلى الحَرَكَةِ بعْدَ الإسكان مِنْ غير تَصْوِيت ، اللباب في علل البناء والإعراب ١٩٧/٢ ، وهو خاص بالمضموم يقول ابن يعيش :"ولا يكون الإشمام في الجر والنصب عندنا لأن الكسرة من مخرج الياء ، ومخرج الياء من داخل الفم من ظهر اللسان إلى ما حاذاه من الحنك من غير إطباق بنفاجّ الحنك عن ظهر اللسان ، ولأجل تلك الفجوة لان صوتها ، وذلك أمر باطن لا يظهر للعيان ، وكذلك الفتح ؛ لأنه من الألف ، والألف من الحلق فما للإشمام إليها سبيل" . شرح المفصل ابن يعيش ٦٧/٩ .

(٧) الرَّوم : هو ضم الشفتين في الرفع بعد الضم ويكسر في الجر بعد الكسرة ، أو هو صوت ضعيف كأنك تروم الحركة أي تريدها ولا تتمها فتختلسها اختلاسا ، وهو يدركه الأعمى والبصير لأنفيه صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا .

والنقل[1] والتشديد[2] ، والإبدال من التنوين ومن حرف العلة ، والحذف ،.. ..، وأجودها الإسكان في الرفع والجر والنصب في غير المنون لوجهين أحدهما ما تقدم من مضادة الوقف للابتداء ، والثاني أن الوقف يكون للاستراحة فيناسب الإسكان لخفته"[3] .

وإذا أريد الوقف على ياء المتكلم الساكنة بالفعل جاز فيها وجهان :

الوجه الأول: **إثبات الياء الساكنة وهو الأجود والأقيس، لأنه لا تنوين معها يوجب حذفها في الوصل فأشبهت ياء القاضي فلا تحذف في الوقف.**

قال سيبويه: "هذا باب ما يحذف من الأسماء من الياءات في الوقف التي لا تذهب في الوصل ولا يلحقها التنوين على حال، وتركها في الوقف أقيس وأكثر، لأنها في هذا الحال. ولأنها "ياء" لا يلحقها التنوين على كل حال ، فشبهوها بياء "قاض" .... وذلك قولك: "هذا غلامْ ، وأنت تريد: هذا

=انظر : الكتاب ٢٨٣/٢ ، اللباب ١٩٨/٢ ، شرح المفصل ابن يعيش ٦٧/٩ ، شرح الشافية للرضي ٢٧٥/٢ .

(١) النقل : أنْ تَقِفَ بنَقْل الضمة في الرفع والكسرة في الجر إلى الساكن قبلها ، كقِرَاءَةِ أبي عمرو بن العلاء (وتَوَاصَوْا بالصَّبر) بإشمام الباء شيئا من كسرة الراء ، السبعة لابن مجاهد ٦٩٦ ، ونحو :

أنا ابن ماوية إذا جد النقُرْ

وشَرْطُهُ : ألا يخرج بالنقل عن النظائر وأن يكون المنقول إليه صحيحا وذلك نحو : هذا بكُر ــ بضم الكاف ، ومررت ببكِر ــ بكسر الكاف ، فلا يجوز الوقف بنقل حركة الحرف الأخير في نحو : هذا جعفر ؛ لتحرك ما قبله، ولا في نحو : إنسان ؛ لأن الألف يَتَعَذَّر تحريكُها ، ولا في نحو : يقول ويبيع ؛ لأن الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها تستثقل الحركة عليها، ولا في نحو : سمعت العلْمَ ؛ لأن الحركة فتحة ، ولا في نحو : هذا علْمٌ ؛ لأنه ليس في العربية فِعْل بكسر الفاء وضم العين ، انظر : الكتاب ٢٨٣/٢ ، اللباب ١٩٨/٢ .

(٢) التشديد (التضعيف) : أنْ تَقِفَ بتَضعيفِ الحرْفِ الموقُوفِ عليه إذا كان صحيحا قبله متحرك نحو : هذا خالدّ ، وهو محمدٌّ ، وعلى هذا فلا يجوز التضعيف في نحو : خطأ ورشأ ؛ لأن الموقوف عليه همزة ، ولا في نحو : القاضي ؛ لأن الموقوف عليه ياء ، ولا في نحو : يَدْعُو ؛ لأن الموقوف عليها واو ، ولا في نحو: يَخْشَى ؛ لأن الموقوف عليه ألف وهي لا تقبل حركة ولا تضعيف أساسا ، ولا في نحو : عَمْرْ وبَكْر ؛ لأن ما قبل الموقوف عليه ساكنا فإذا وقف بتضعيف الحرف الأخير أدى ذلك إلى التقاء ساكنين على غير حده . قال ابن يعيش :"وأما التضعيف فهو أن تضاعف الحرف الموقوف عليه بأن تزيد عليه حرفا مثله فيلزم الإدغام نحو : هذا خالدٌّ وهذا فرجٌّ ، وهذا التضعيف إنما هو من زيادات الوقف" شرح المفصل ٦٧/٩ ، وانظر اللباب ١٩٩/٢ .

(٣) اللباب ١٩٦/٢ ، ١٩٧

غلامي، وقد أسقانْ وأسقِنْ، وأنت تريد: أسقاني وأسقني، لأن "ني" اسم، وقد قرأ أبو عمرو:﴿ فيقول ربى أكرمن﴾و﴿ربى أهانن﴾ على الوقف"(١) .

الوجه الآخر: حذف ياء المتكلم الساكنة والوقف على النون قبلها وهو حسن، وجاز ذلك، لأن قبلها نون الوقاية تدل عليها، قال سيبويه : "وترك الحذف أقيس"(٢)

وقد ورد هذا الحذف في الشعر، ومنه قول الأعشى(٣):

فهَلْ يَمْنَعَنّي ارْتِيَادِي البِلا دَ مِنْ حَذَرِ الموتِ أنْ يَأتِينْ
ومن شانئٍ كاسِفٍ وَجْهُهُ إذا ما انْتَسَبْتُ لهُ أنْكَرَنْ

يريد : يأتيني، وأنكرني ، فحذف الياء وأسكن النون ، ولم تقتصر هذه الظاهرة على الشعر فقد وردت في القراءات القرآنية فكان أبو عمرو بن العلاء يقف على النون ويحذف ياء المتكلم، ومن هذه الحروف : قوله تعالى: ﴿ فيقول ربى أكرمني﴾ ﴿ربى أهانني﴾(٤)، وقوله تعالى :﴿ قل ادعوا شركاءكم ثم كيدوني﴾(٥) ، وقوله تعالى : ﴿فلا تخشوهم واخشون﴾(٦)، فقد قرأ أبو عمرو بن العلاء قوله تعالى "أكرمنْ، أهانن، كيدون، اخشون بحذف الياء وتسكين النون في الوقف(٧) .

ووجه قراءة أبى عمرو أنه أراد :أكرمني ، أهانني ، كيدوني ، اخشوني" فحذف الياء من الفاصلة لمكان الوقف عليها، ولم يحذف منها إذا لم يقف عليها، وحذفها إذا وقف عليها من أجل الوقف .

وروى عن أبى عمرو أنه كان يقول:"ما أبالى كيف قرأت بالياء أم بغير الياء في الوصل فأما الوقف فعلى الكتاب"(٨)

قال الفارسي: الإثبات حسن و الحذف حسن، وذلك أن الفواصل في أواخر الآي مثل القوافي في أنها أواخر البيوت، كما أن من القوافي لا يكون

---

(١) الكتاب ٤/ ١٨٥، ١٨٦

(٢) الكتاب ١٨٦/٤

(٣) البيتان من المتقارب وهما للأعشى في ديوانه ص ١٤، وهما من شواهد سيبويه ٤/ ١٨٧ الحجة لابن خالويه ص ٣٧٠ وفيه (ظاهر عمره) بدلا من (كاسف وجهه) ، شرح المفصل ابن يعيش ٨٦/٥ ، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ٢٤١/٤.

(٤) من الآيتين (١٥،١٦) من سورة الفجر

(٥) من الآية (١٩٥) من سورة الأعراف

(٦) من الآية (٣) من سورة المائدة

(٧) السبعة ص ٦٨٤، ٦٨٥، الإتحاف ٤٣٨

(٨) السبعة في القراءات ص ٦٨٤

إلا محذوفاً منه ومخالفاً لغيره. كذلك الفواصل. وكما أن من القوافي ما يكون فيه الحذف والإتمام جميعاً، كذلك تكون الفواصل"[١] .

والدليل على أن الحذف في الفاصلة جائز قول سيبويه:"وجميع مالا يحذف في الكلام وما يختار فيه ألا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي"[٢].

ويقصد بالفواصل رؤس الآى ومقاطع الكلام.

وسوّى ابن الحاجب بين إثبات الياء وحذفها وجعلها فى درجة واحدة من الفصاحة قائلاً:" وإثبات الواو والياء وحذفهما فى الفواصل والقوافى فصيح[٣]

والذي أراه من أقوال النحويين وقول أبي عمرو بن العلاء صاحب القراءة أن حذف الياء في الوقف جائز حسن ، لأن قبلها نون الوقاية التي تدل على وجودها[٤]، وقد أشار ابن خالويه إلى ذلك إلا أنه ذكر أنهم حذفوا الياء من الخط اختصاراً[٥] ولم يفسر لنا العلة التي دفعت بهم إلى حذفها في النطق حال الوقف ، غير أن العلة التي ألمحها هي : التخفيف ويبدو ذلك هنا جلياً، لأن الوقوف على الياء وإطلاق النفس معها يجعل النفسَ يمتد معها ويطول، فيشق ذلك على الناطق فضلا عن عضو النطق ذاته ، وأيضاً فإن الهواء ينطلق مع الياء الممدودة فلا تصل إلى نهاية إلا بنهاية الصوت أو تكلف الوقف قبل نهاية الصوت وفيه أيضا مشقة ، وهو أشبه بمن يتزحلق فوق أرض ملساء يحاول الوقوف قبل انتهاء الطريق فلا يملك إلا أن يتخبط يميناً وشمالاً حتى يجد ما يوقفه ، وحذف الياء وتسكين النون أيسر من الحالين وأخف ، لأن الهواء يتوقف مع السكون على النون.

ولهذا مال أبو عمرو إلى التخفيف وحذف الياء في حال الوقف ، وليس هذا الثقل موجوداً في الوصل ،لأن عضو النطق ينتقل من حرف إلى آخر والوقف استراحة تحتاج إلى التخفيف .

---

(١) الحجة للفارسي ٣/٢١٩ .

(٢) الكتاب ٤/١٨٤،١٨٥ .

(٣) شرح الشافية ٢/٣٠١ .

(٤) شرح الشافية ٢/٣٠٠، شرح المفصل ٩/ ٨٥،٨٦ .

(٥) إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه ص ٨٠ .

قائمة بأهم المراجع والمصادر

ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطي ، وضع حواشيه الشيخ / أنس مهرة ، منشورات محمد علي بيضون ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ، ط أولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م .

ـ إحياء النحو إبراهيم مصطفى ، دار الكتاب الإسلامي ، ط ثانية ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .

ـ أسرار العربية لابن الأنباري ، دراسة وتحقيق / محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .

ـ أسس علم اللغة ، ماريوباي ، ترجمة وتعليق د/ أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ط ثانية ١٩٨٣ م .

ـ الأصوات العربية د/ كمال بشر ـ مكتبة الشباب .

ـ الأشباه والنظائر للسيوطي ، دار الكتب العلمية .

ـ الأصول في النحو لابن السراج ، تحيق د/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط الثالثة ١٤٠٨هـ /١٩٨٨ م .

ـ إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق أحمد شاكر ، عبد السلام هارون دار المعارف ١٣٧٥هـ .

ـ إعراب القرآن للنحاس تحقيق زهير زاهر عالم الكتب بيروت .

ـ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ، مكلبة المتنبي ، القاهرة .

ـ الإقناع في القراءات السبع ، أبو جعفر بن خلف الأنصاري ، تحقيق الشيخ أحمد فريد المزيدي ، منشورات محمد علي بيضون ـ دار الكتب العلمية ـ ط أولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م .

ـ الأمالي الشجرية لابن الشجري ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٣٤٩ .

ـ إملاء ما من به الرحمن في وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري ، تصحيح وتحقيق الأستاذ / إبراهيم عطوة عوض ، دار الحديث ـ القاهرة .

ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الكتب ١٣٦٩هـ .

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ١٤١٤هـ /١٩٩٣م .

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام المصري ، المكتبة العصرية .

ـ الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، تحقيق د/ مازن مبارك ، دار النفائس ، ط٦ ١٤١٦هـ/١٩٨٦م.

ـ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي الغرناطي ، دار الكتاب الإسلامي القاهرة ط٢ ١٤١٣هـ ـ١٩٩٢م .
ـ تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة تحقيق السيد أحمد صقر دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م .
ـ التبيان في تصريف الأسماء د/ أحمد كحيل .
ـ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري ، تحقيق د/ زهيرعبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ط الثانية ١٤١٥هـ /١٩٩٤ م .
ـ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، دراسة وتحقيق د/ عبد الفتاح بحيري ، الزهراء للإعلام العربي ، ط أولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م .
ـ التعريفات للجرجاني ، حققه وقدم له / إبراهيم الإبياري .
ـ حاشية الصبان على الأشموني ، ومعه شرح الشواهد للعيني ، دار الفكر بيروت لبنان ط أولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م .
ـ الحجة في القراءات لأبي زرعة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ط خامسة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١ م .
ـ الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ط خامسة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .
ـ الحجة للقراء السبعة للفارسي ، علق عليه كامل مصطفى هنداوي ، منشـورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية ط١ ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م .
ـ الحركات العربية في ضوء علم اللغة الحديث أ.د/ الموافى .
ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ، تحقيق / عبد السلام هارون مكتبة الخانجي ط الثالثة ، ١٩٨٩م .
ـ الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة العامة للكتاب ط الثالثة ، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦م.
ـ دراسات في علم اللغة د/ كمال محمد بشر ، دار المعارف ١٩٧٣م .
ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تحقيق /الشيخ علي محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ط الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٨٦م .
ـ ديوان زهير بن أبي سلمى شرحه وقدم له الأستاذ /علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ط أولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
ـ الروض الأنف للسهيلي تحقيق طه عبد الرءوف سعد ، الكليات الأزهرية ١٩٧٢ م .
ـ سر صناعة الإعراب لابن جني ، تحقيق د / أحمد فريد أحمد ، المكتبة التوفيقية .

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ط ثانية ١٩٧٩م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان دار الفكر بيروت لبنان ط أولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م .
- شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري تحقيق عبد الستار أحمد فراج مراجعة محمود محمد شاكر مطبعة المدني مكتبة دار العروبة.
- شرح ديوان الحماسة للتبريزي عالم الكتب بيروت مصورة عن النسخة المطبوعة في المطابع الأميرية بمصر سنة ١٢٩٦هـ .
- شرح ديوان جرير ، شرحه وقدم له محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ـ القاهرة ، ط ثانية رمضان ١٤٠٠هـ ـ يوليو ١٩٨٠م .
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد وزميليه ، دار الفكر العربي ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .
- شرح شواهد الشافية للبغدادي تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وزميليه ، دار الفكر العربي ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ط الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .
- شرح كافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي ، تحقيق وتعليق /يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .
- شرح عيون الإعراب للإمام أبي الحسن المجاشعي ، تحقيق أ.د/عبد الفتاح سليم ، مكتبة الآداب ط٢ ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥ م .
- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب .
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ط أولى ١٩٩٠م .
- الصاحبي لابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية .
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي د/ محمود السعران ، دار الفكر العربي ، ط ثانية ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧/ .
- غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي ، ضبطه / محمد عبد القادر شاهين ، منشورات محمد علي بيضون ط أولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للإمام الشوكاني ، تحقيق سيد إبراهيم ، دا الحديث ط أولى ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .
- الكتاب لسيبويه تحقيق /عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ط الثالثة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .

ـ كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق د/ شوقي ضيف ط ثالثة ، دار المعارف .
ـ الكشف عن وجوه القراءات العشر مكي بن أبي طالب ، تحقيق د/ محيي الدين رمضان ١٣٩٤ هـ .
ـ كتاب معاني القراءات ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق الشيخ / أحمد فريد المزيدي ، منشورات محمد علي بيضون ـ دار الكتب العلمية ط أولى ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠١م .
ـ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي تحقيق د/عدنن درويش ، محمد المصري ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩١٩هـ ١٩٩٨م .
ـ اللامات للزجاجي تحقيق د/ مازن المبارك المطبعة الهاشمية دمشق ١٩٦٩م .
ـ اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، الجزء الأول تحقيق /غازي مختار طليمات ـ الجزء الثاني تحقيق د/ عبد الإله نبهان دار الفكر المعاصر بيروت ـ لبنان ط١ ١٩٩٥م .
ـ لسان العرب ابن منظور ـ دار المعارف .
ـ اللغة ج. فندريس تعريب عبد الحميد الدواخلي ، ومحمد القصاص دون طبعة أو تاريخ .
ـ اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء د/ صبحي عبد الحميد محمد عبد الحكيم ، دار الطباعة المحمدية ، ط الأولى ١٩٨٦م .
ـ المبسوط في القراءات العشر لابن مهران تحقيق سبيع حمزة حاكمي ط أولى مجمع اللغة العربية دمشق .
ـ مدخل علم اللغة الحديث د/ عبد الفتاح البركاوي ط أولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤/ .
ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، ط الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م .
ـ المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني ، تحقيق د/عزة حسن ، دار الفكر ط٢ ،١٤٠٧هـ ـ١٩٨٦م
ـ مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ، تحقيق برجستراسر ، مكتبة المتنبي القاهرة .
ـ مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة نهضة مصر .

ـ معاني القرآن للفراء ، تحقيق الأستاذ / محمد علي النجار وزميله ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
ـ معاني القرآن للزجاج ، تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ط الأولى ١٤٠٨هـ .
ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي ، مكتبة عيسى الحلبي بمصر ، الطبعة الأخيرة .
ـ معجم البلدان لياقوت الحموي تحقيق /فريد عبد العزيز الجندي ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، ط أولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
ـ معجم القراءات ، تأليف د/عبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين ـ دمشق ، ط أولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م .
ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي تحقيق بشار عواد معروف وزميليه .
ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق د/ مازن مبارك ود/ محمد علي حمد الله ، دار الفكر ، ط الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م .
ـ المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري تحقيق د/ محمد عبد المقصود د/ حسن عبد المقصود دار الكتاب المصري اللبناني .
ـ المقتضب للمبرد ، تحقيق الأستاذ /محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب بيروت.
ـ الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م .
ـ مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ محمد عبد العليم الزرقاني ، خرّج آياته / أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ط أولى ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م .
ـ منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري ، تحقيق د/ عبد الحي الفرماوي ط أولى ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .
ـ المنح الإلهية في جمع القراءات السبع من طريق الشاطبية ، خالد بن محمد الحافظ العليمي ، دار الزمان ـ المدينة المنورة ـ السعودية ط ثانية ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م .
ـ المنصف شرح كتاب التصريف لابن جني ، تحقيق /إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، وزارة المعارف العمومية ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م .
ـ النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، أشرف على تصحيحه/علي محمد الضباع ،دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.